



دليل

# دليل المدن

2023 سبتمبر

الوقاية من الكراهية والتطرف والاستقطاب

**Strong Cities**  
Network



# شكر و تقدير

فرنسا، الذي قدم التوجيه والدعم المهمين طوال فترة صياغة هذا الدليل. تود شبكة المدن القوية أن تعبر أيضاً عن تقديرها العميق للاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، والجهات المانحة الأخرى التي لولاها لما كان هذا الدليل ممكناً.

تود الوحدة الإدارية لشبكة المدن القوية أن تشكر العديد من المسؤولين الحكوميين المحليين الذين ساهموا في هذا الدليل، سواء من خلال المشاركة في المقابلات أو المناقشات أو الاستطلاعات، أو في أنشطة شبكة المدن القوية منذ إطلاق الشبكة في عام 2015. شكر خاص لإريك بوانسو، منسق منع التطرف العنيف ومكافحته، مدينة ستراسبورغ،

## معهد الحوار الاستراتيجي (ISD)

العضوية إلى المدن القوية ونفذ برامجها. ويواصل المعهد استضافة وحدة الإدارة الخاصة بالشبكة ويساهم بأبحاثه وخبراته لتلبية احتياجات المدن والحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم من حيث السياسات والممارسات.

عمل معهد الحوار الاستراتيجي (ISD) مع رؤساء البلديات والشركاء الحكوميين لإطلاق المدن القوية في اجتماع خلال افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015. منذ ذلك الحين، وسّع المعهد دعم



Australian Government



Co-funded by  
the European Union



## المختصرات

<b>NGO</b> منظمة غير حكومية	<b>CSO</b> منظمة المجتمع المدني
<b>NLC</b> التعاون الوطني-المحلي	<b>GCT</b> المنتدى العالي لمكافحة الإرهاب
<b>OSCE</b> منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	<b>IDP</b> الاشخاص النازحون داخلياً
<b>P/CVE</b> منع ومكافحة التطرف العنيف	<b>IIJ</b> العهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
<b>UNDP</b> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	<b>IOM</b> منظمة الهجرة الدولية
	<b>MEL</b> المراقبة والتقييم والتعلم

## قائمة المصطلحات

<p><b>التدخلات:</b> الإجراءات التي تتخذها مدينة معينة بهدف إحداث فرق على مستوى معين من الوقاية لمواجهة التحدي المحدد. يستخدم هذا الدليل "التدخلات" لتطبيقها بالتساوي على الجهود المجتمعية وكذلك التدخلات الفردية. (انظر المصدر)</p> <p><b>المراقبة:</b> "مهمة ضمان اكتمال الأنشطة في الوقت المحدد وضمن الميزانية والخطة المقررتين. ان المراقبة هي عملية تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ المشروع - استكمال الأنشطة الرئيسية للمستفيدين المستهدفين والمنفذين والشركاء - وقياس التقدم الكمي المخرجات مثل عدد المشاركين في الأنشطة" (راجع المصدر)</p> <p><b>الوقاية الأولية:</b> البرامج والتدابير الأخرى المصممة لبناء قدرة المجتمع على الصمود ضد الكراهية والتطرف والاستقطاب وتعزيز التماسك الاجتماعي لمقاومة هذه التهديدات. تستهدف هذه البرامج المجتمعات بغض النظر عن نقاط ضعفها وتأتي في أشكال متنوعة. (راجع المصدر)</p> <p><b>الوقاية الثانوية:</b> البرامج والتدابير الأخرى التي تستهدف الأفراد الذين تم تحديدهم على أنهم عرضة للتجنيد أو التطرف بسبب العنف بدوافع الكراهية أو التطرف، وتسعى إلى توجيه هؤلاء الأفراد إلى مسار غير عنيف. قد تشمل هذه التدخلات الدعم النفسي والاجتماعي، والتوجيه، والاستشارة الأسرية، والأنشطة الثقافية أو الترفيهية، و المناظرات اللاهوتية، والتعليم والتدريب و الدعم المهني. (راجع المصدر)</p>	<p><b>المجتمع:</b> الأفراد و الشرائح الاجتماعية والمؤسسات الموجودة في نفس المنطقة الجغرافية و/أو لديهم اهتمامات مشتركة. (راجع المصدر)</p> <p><b>المجتمع المدني:</b> "الساحة، خارج الأسرة والدولة والسوق، التي يتم إنشاؤها من خلال الإجراءات الفردية والجماعية والمنظمات والمؤسسات لتعزيز المصالح المشتركة". (انظر المصدر)</p> <p><b>"عدم الحاق الضرر":</b> من خلال فهم السياق المحلي والعلاقات والديناميكيات على نطاق أوسع، يتضمن ذلك تخفيف أو تجنب العواقب السلبية غير المقصودة للمستفيدين المحتملين ومنعني الوقاية والسعي للتأثير على هذه الديناميكيات بطريقة إيجابية. (راجع المصدر)</p> <p><b>التقييم:</b> "تقييم ما إذا كانت أنشطة المشروع قد حققت بشكل جماعي الأهداف كما هو مقصود أو مخطط لها، وكما هو موضح في نظرية التغيير. إن الفهم الواضح لأهداف المشروع، وتطوير مؤشرات محددة وقابلة للقياس، والوصول إلى البيانات الموثوقة و ذات الصلة، أمر متأصل في أي جهد تقييم فعال. (راجع المصدر)</p> <p><b>مراعاة النوع الاجتماعي:</b> الوعي والنظر في ديناميكيات القوة بين الجنسين، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين والاحتياجات التفاضلية، والخبرات ووضع الرجال والنساء والفتيات والفتيان والأقليات الجنسية والجنسانية على أساس السياق الاجتماعي والثقافي أثناء تطوير السياسات والتخطيط أو العمل. (انظر المصدر 1 والمصدر 2)</p>
--	---

حدوث مجموعة من التغييرات المرغوبة في سياق معين. وعادة ما يتم تقديمه كوصف سردي مصاحب لرسم تخطيطي توضيحي. ويمكن تقديمه في شكل سردي، ببساطة على هيئة عبارة "إذا، إذن، لأنه" تشرح التأثير المتوقع لبعض الإجراءات والمخرجات والنتائج وكيف سيتم دمجها لتحقيق هدف محدد. يتم استكمال هذا الوصف برسم تخطيطي يصور مسارات التغيير الناشئة عن التدخل وسيقوم بتنظيم وتوجيه كيفية قياس المدينة للنتائج عبر جهودها. (انظر المصدر)

**نهج مجتمعي شامل:** و هي مقارنة للوقاية تقوم بتصوير أدوار معينة لقطاعات متعددة على المستويين الوطني والمحلي، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. (راجع المصدر)

**الوقاية الثالثة:** البرامج والتدابير الأخرى المصممة لدعم مرتكي الجرائم العنيفة بدافع الكراهية والمتطرفين في جهودهم لترك بيئتهم، والانسحاب من العنف، وإلغاء الأجرام، وإعادة الاندماج في المجتمع. ويمكن أن يشمل ذلك أيضًا العائلات، وكذلك أولئك الذين لم يدخلوا نظام السجون ولكنهم قد يظهرون مستوى معينًا من الدعم للعنف، بما في ذلك أولئك الذين عادوا من الأراضي التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، على سبيل المثال. وقد توفر هذه البرامج، التي يمكن أن تتم داخل أو خارج مكان الاحتجاز، تدريبًا تعليميًا ومهنيًا، واستشارة نفسية اجتماعية أو أيديولوجية، وإسكانًا، وفرص عمل. (راجع المصدر)

**نظرية التغيير** هي طريقة لرسم خريطة لكيفية وسبب توقع



# حول هذا الدليل

الجماهير الأوروبية وأمريكا الشمالية.. تم تضمين الكثير منها في ملحق الموارد الموصى بها في نهاية هذا الدليل.

يعتمد هذا الدليل على الدراسة التي أجرتها شبكة المدن القوية حتى الآن، بما في ذلك موجز السياسات الخاص بها، (لماذا تعتبر المدن مهمة؟ 10 خطوات يمكن للمدن اتخاذها لمنع التطرف العنيف ومكافحته)، والذي يهدف إلى استكمال بقية الأدوات التي تم تطويرها مؤخراً. وتشمل هذه المبادئ التوجيهية دليلاً لرؤساء البلديات وغيرهم من القادة المحليين بشأن الوقاية، مع الاعتراف بالدور الفريد الذي يمكن أن يلعبوه في تشكيل وقيادة الجهود التي تقودها المدن لمعالجة الكراهية والتطرف والاستقطاب؛ وهو دليل حديث حول جهود الاستجابة التي تقودها المدن بخصوص حوادث الكراهية والعنف والتطرف؛ ومورد لتسهيل تنفيذ الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن تعزيز التعاون الوطني المحلي لمنع ومكافحة التطرف العنيف (P/CVE).

## الطريقة المثلى لاستخدام هذا الدليل

يجمع هذا الدليل أمثلة للممارسات الجيدة والدروس المستفادة حول الجوانب الرئيسية للوقاية بدءاً من وضع خريطة للقضايا الواردة في مجتمع معين حتى مرحلة تقييم ومشاركة الدروس المستفادة من التدخلات على مستويات مختلفة<sup>2</sup>. لن تكون جميع مكونات هذا الدليل ذات فائدة عملية أو ذات صلة بجميع المدن، ويتم تقديم الإرشادات بحيث يمكن اختيار موضوعات ومحتويات محددة وفقاً لاحتياجات كل مدينة. بعد هذا المنشور، سيتم نشر محتوى هذا الدليل على مركز للوارد التابع لشبكة المدن القوية وسيصبح "وثيقة متجددة" حيث ستستمر عملية إضافة الأمثلة وتبسيط الضوء على الممارسات والدروس المستفادة وتحديثها عبر الإنترنت للتوسع في الملخصات التمهيدية لكل الجوانب / الموضوعات التي يغطيها الدليل.

تعمل شبكة المدن القوية بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين المحليين من جميع أنحاء العالم عبر أكثر من 200 مدينة عضو فيها منذ إنطلاقها في عام 2015 لإطلاق العنان للمساهمات التي يمكن للحكومات المحلية، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، تقديمها للنهج الشامل للمجتمع بأكمله لمنع الكراهية والتطرف والاستقطاب<sup>1</sup>. في هذا الوقت، أعرب العديد من المسؤولين الحكوميين المحليين عن أنهم سيستفيدون من الفهم الأفضل للأدوار التي يمكن أن تلعبها المدن (والمسؤوليات التي لديها) في معالجة الكراهية والتطرف، بما في ذلك من خلال الاستفادة من نهج منع الجريمة والعنف الحالية. وقال الكثيرون أيضاً إنهم يعتقدون أن مجموعة أدوات الوقاية المصممة للحكومات المحلية ستساعدهم على تفعيل هذه الأدوار والوفاء بهذه المسؤوليات.

إن هذا الدليل هو محاولة لجمع هذه التجارب وعرضها بطريقة سهلة الاستخدام للمدن التي تسعى إلى الاستفادة من المزايا النسبية التي تقدمها في منع الكراهية والتطرف والاستقطاب. ويشمل ذلك الحكومات المحلية التي ترغب في تعزيز السياسات والبرامج والممارسات الحالية أو تطوير سياسات وبرامج وممارسات جديدة..

## من يمكن أن يستفيد من هذا الدليل؟

تمت كتابة هذا الدليل لإعلام التنوع الغني لمسؤولي الحكومات المحلية بما في ذلك الموظفين الإداريين والممارسين الذين يعملون في المدن أو يعملون بشكل وثيق مع المدن. ويهدف الدليل هذا أن يكون واسع النطاق وأن لا يقتصر على أي قطاع أو منطقة جغرافية أو سياق آخر.

تدرك شبكة المدن القوية أنه بالنسبة لبعض المدن، فإن الوصول إلى الدعم والتوجيه وقاعدة الأدلة لتطوير الوقاية متاح بسهولة وأن هناك العديد من الموارد التي تتناول هذه القضايا التي تكون تلبية عادةً لاحتياجات

<sup>1</sup> تُستخدم كلمة "الوقاية" في هذا الدليل للإشارة على وجه التحديد إلى دور المدن في منع الكراهية والتطرف والاستقطاب.

<sup>2</sup> يستخدم هذا الدليل "التدخلات" لتطبيقها بالتساوي على الجهود المجتمعية وكذلك التدخلات الفردية. تشير "التدخلات" بالعرض الواسع إلى الإجراءات التي تتخذها المدينة بهدف إحداث فرق على أي مستوى معين من الوقاية لمواجهة تحد محدد.

## الافتراضات

باعتبارها شبكة عالمية متنوعة تضم شبكة المدن القوية أكثر من 200 مدينة قوية وتعمل في أكثر من 40 دولة حول العالم، تم تصميم هذا الدليل لدعم احتياجات الحكومات المحلية المهتمة بتعزيز الأساليب الحالية أو تطوير أساليب جديدة عبر مجموعة واسعة من المواقع المختلفة. ومع ذلك، فهي تدرك أن الظروف القانونية والسياسية والعملية لمدينة ما بالنسبة لبعض المدن المساهمة في هذه المواضيع تختلف اختلافاً كبيراً من سياق إلى آخر.

كما تم تصميم هذا الدليل بحيث يكون قابلاً للتطبيق على نطاق واسع. ومع ذلك، فمن المرجح أن يكون ذا فائدة أكبر للمدن في البلدان التي تستوفي المعايير الثلاثة التالية.

أولاً، عندما تدرك الحكومة المركزية، إلى حد ما على الأقل، أهمية اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله لمعالجة الكراهية والتطرف والاستقطاب؛

ثانياً، عندما تعترف الحكومة المركزية بالإمكانات التي يتعين على المدن أن تقدمها في مجال الوقاية وبناء مجتمعات مسالمة ومتماسكة أقل عرضة للكراهية والتطرف والاستقطاب؛ و

ثالثاً، عندما يتوفر المجال القانوني والسياسي للحكومات المحلية للمساهمة في نهج يشمل المجتمع بأكمله.

## المدن

تستخدم المدن القوية كلمة "المدن" كمصطلح واسع للإشارة إلى جميع أشكال الوحدات الحكومية المحلية ودون الوطنية التي تتعامل معها، من العواصم والولايات والمقاطعات إلى البلديات الريفية والمراكز الحضرية الإقليمية والبلديات الصغيرة. من الناحية اللغوية، يستخدم هذا الدليل كلمة "المدن" للإشارة بشكل جماعي إلى الأفراد العاملين لدى الحكومة المحلية ذات الصلة أو العاملين فيها، أو مختلف الخدمات والوكالات العامة الخاضعة لسلطتها - سواء كانوا مسؤولين إداريين أو موظفين فنيين أو ممارسي "الخطوط الأمامية" الذين يتعاملون مباشرة مع المجتمعات والأفراد. لهذا السبب، يتم استخدام الضمائر في هذا الدليل حيث تكون المدن هي الموضوع (على سبيل المثال، "مدينة" يكون وعيها باستراتيجية الوقاية الوطنية محدوداً.)

## منع الكراهية والتطرف والاستقطاب

يركز هذا الدليل على دعم المدن لمعالجة قضايا الكراهية والتطرف والاستقطاب، بما في ذلك العنف. يهدف هذا التأطير إلى النقاط نطاق أوسع من الممارسات مقارنة

بالجهود "التقليدية"، التي غالباً ما تكون ذات إطار ضيق في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف (P/CVE). كما يعكس أيضاً تعدد الأساليب التي تقودها المدن لمعالجة هذه القضايا، مع الاعتراف بالاختلافات في التعريفات والفهم السائد لهذه المفاهيم في سياقات مختلفة.

على المستوى الأساسي، يركز هذا الدليل على تمكين المدن من المساهمة في نهج قائم على المجتمع بأكمله لمعالجة هذه التحديات. ويسعى البرنامج إلى تحفيز المزيد من الجهود التي تقودها الحكومات المحلية لمعالجة ظروف وعوامل الكراهية والتطرف والاستقطاب في مجتمعاتهم. ويهدف أيضاً إلى المساعدة في تطوير مناهج أكثر استهدافاً تقودها المدن لمعالجة قضايا محددة أو مجموعات سكانية أو أحياء إما تشكل أو تستهدف تحدياً معيناً أو تعتبر ضعيفة. ويركز أيضاً على تلك التدخلات التي تهدف إلى دعم أفراد محددين مع التركيز على فك ارتباطهم من "المسارات" إلى العنف بدوافع الكراهية والتطرف ("الوقاية الثالثة"). و يساهم هذا الدليل في جهود الوقاية التي تهدف إلى التخفيف من حدة هذه التحديات ولكن لا يمكن أن يتوقع منه القضاء عليها تماماً. ولذلك يُستخدم مصطلح "الوقاية" في هذا الدليل على وجه التحديد فيما يتعلق بجهود المدن لمعالجة قضايا الكراهية والتطرف والاستقطاب بطريقة متعددة التخصصات وعبر المؤسسات وفي نهاية المطاف تشمل المجتمع بأكمله. راجع شرح "الوقاية" في مقدمة هذا الدليل لمعرفة المزيد حول مجموعة متنوعة من جهود الوقاية بالنسبة للمدن.

ماذا نعني بالكراهية والتطرف والاستقطاب؟

لا يوجد تعريف عالمي لكل من هذه المفاهيم ويجب أن يكون النهج المتبع في كل مدينة مصمماً بما يتناسب مع السياق القانوني المحلي وأن يركز على حقوق الإنسان وسيادة القانون. إن الكراهية والتطرف والاستقطاب هي - في أبسط صورها - تحديات اجتماعية تقوض التماسك الاجتماعي، ويمكن أن تؤدي إلى العنف ولها آثار بعيدة المدى على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدينة. وسواء كان الأمر يتعلق بالتعصب بين المجتمعات المحلية و"الاختلاف" أو مشاعر عدم الانتماء أو الانقسام الشامل المتزايد بين المجتمعات المختلفة في المدينة أو - في أوضح صورها - العنف بدوافع الكراهية أو التطرف، فإن هذه التهديدات لها مظاهر متعددة وأسباب متعددة.

تقوم شبكة المدن القوية بالاشارة إلى هذه القضايا معاً اعترافاً بأن هذه القضايا الثلاثة هي دوافع ونتائج للفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتمييز وعدم الاستقرار والعنف، وأن هذه القضايا الثلاثة تتطلب بالضرورة استجابة محلية تعالج المظالم التي قد تغذيها.

## ماذا نعني بالكراهية والتطرف والاستقطاب؟

لا يوجد تعريف عالي لكل من هذه المفاهيم ويجب أن يكون النهج المتبع في كل مدينة مصممًا بما يتناسب مع السياق القانوني المحلي وأن يركز على حقوق الإنسان وسيادة القانون. إن الكراهية والتطرف والاستقطاب هي - في أبسط صورها - تحديات اجتماعية تقوض التماسك الاجتماعي، ويمكن أن تؤدي إلى العنف ولها آثار بعيدة المدى على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدينة. وسواء كان الأمر يتعلق بالتعصب بين المجتمعات المحلية و"الاختلاف" أو مشاعر عدم الانتماء أو الانقسام الشامل المتزايد بين المجتمعات المختلفة في المدينة أو - في أوضح صورته - العنف بدوافع الكراهية أو التطرف، فإن هذه التهديدات لها مظاهر متعددة وأسباب متعددة.

تقوم شبكة المدن القوية بالإشارة إلى هذه القضايا معًا اعترافًا بأن هذه القضايا الثلاثة هي دوافع ونتائج للفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتمييز وعدم الاستقرار والعنف، وأن هذه القضايا الثلاثة تتطلب بالضرورة استجابة محلية تعالج المظالم التي قد تغذيها.



# المحتويات

١١	مقدمة من إريك بوانسو ومزواكي نكافاشي
١٣	مقدمة
١٣	لماذا المدن؟
١٣	استكشاف جوانب الوقاية
١٥	الفصل الأول: القضايا ذات الصلة
١٦	الوقاية للمستنيرة: مساهمة المدن
١٧	دليل من عشر خطوات
٢٢	الفصل الثاني: الاستراتيجية
٢٢	تأمين التفويض
٢٤	تطوير إطار استراتيجي
٢٧	إضفاء الطابع المؤسسي على المقاربة (النهج)
٢٧	تحديد الموارد

٣٠

### الفصل 3: التنفيذ

٣٠

الوقاية الأولية والثانوية والثالثية

٤١

التدريب وبناء القدرات

٥٣

إدارة مسائل شائكة متعددة

٦٣

الرصد والتقييم

٦٧

### الفصل 4: التنسيق

٦٧

فوائد منصة التنسيق المحلية

٦٨

أهمية التنسيق الوطني المحلي

?

نماذج ودروس التنسيق بين أصحاب المصلحة للتعددين المحليين

٧٠

إشراك القطاع الخاص

٧٢

٧٣

### الخلاصة

٧٦

الملحق الأول: الموارد الموصى بها

الملحق الثاني: ممارسات المدن

# تهديد

بقلم إريك بوانسو، منسق الوقاية ومكافحة التطرف العنيف، مدينة ستراسبورغ، فرنسا

ومزواكي نكفاشي، مدير الملف: السلامة والأمن، مدينة كيب تاون، جنوب أفريقيا

انضمت مدينتنا ستراسبورغ وكيب تاون إلى شبكة المدن القوية بسبب التقدير الأساسي لحقيقة أن عملنا لمنع الكراهية والتطرف والاستقطاب يصبح أكثر فعالية عندما نتعلم من أقراننا في المدن في جميع أنحاء العالم. وسواء كان الأمر يتعلق بنظرائنا المحليين أو جيراننا الإقليميين، أو حتى مدن أبعد بكثير، فإننا متحدون من خلال الاعتراف المشترك بأن التحديات العالمية والعبارة للحدود الوطنية مثل هذه غالباً ما تستغل معظم القضايا المحلية في أحيائنا. ومهما كانت طبيعة التهديدات المحددة في مجتمعاتنا وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة في السياق، فإن هذه المنصات توفر مجموعة غنية من التجارب والخبرات والدعم من مدينة إلى أخرى. وفي المقابل، تشارك مدنتنا ما تعلمناه، وتقدم وجهات نظرنا، وتبني العلاقات على أمل ألا تحتاج أي مدينة إلى مواجهة هذه التهديدات بمفردها.

لقد أعربت مدينة ستراسبورغ منذ فترة طويلة عن الحاجة إلى تطوير مورد مخصص للمدن يقدم نظرة شاملة للجوانب الرئيسية للوقاية. الحاجة واضحة: دعم عدد لا يحصى من القطاعات والخدمات المهنية التي تشكل القوى العاملة في الحكومة المحلية بدليل مرجعي يُقدم ملخصاً أساسياً عند مواجهة تحديات الكراهية والتطرف والاستقطاب في مجتمعهم. نظرًا لأن المدن في جميع أنحاء العالم تتحمل مسؤولية يومية عن توفير الخدمات الأساسية ويُطلب منها دائمًا بذل المزيد من الجهد بموارد أقل، كان لا بد من أن يكون دليلًا مكتوبًا ليس للخبراء الفنيين ولكن للممارسين والمسؤولين العاديين الذين يحتاجون إلى ربط جهود معالجة هذه المشكلات 'بعملهم اليومي'. ومهما كان سياق المدينة وتحدياتها، كان عليها بناء فهم مشترك لسبب أهمية المدن، وما يمكن للمدن القيام به، وكيف يمكن أن تكون الوقاية جزءًا من الوظائف الحالية واليومية بدلاً من أن تكون مسعى معقدًا ومنفصلًا وجديدًا تمامًا.

عندما أطلقت منظمة المدن القوية مركزها الإقليمي لشرق وجنوب أفريقيا العام الماضي، دعت كيب تاون إلى توفير مورد يمكن أن يخدم احتياجات المدن في جميع أنحاء المنطقة على

قدم المساواة ويساعد المدن على فهم المساهمة التي يمكن أن تقدمها للقضايا التي غالباً ما يتم التعامل معها على أنها أمن قومي. مسائل خارجة عن اختصاص الحكومة المحلية. ويجب أن يكون دليلًا مبنياً على تجارب الآخرين، ويوضح الدروس الأساسية والنهج المنهجية المعتمدة في مدن ذات موارد وظروف سياسية وأطر حوكمة مختلفة تمامًا. غالباً ما تكون الحكومات المحلية مثقلة بخلق التوازن بين الأولويات المتنافسة يوميًا وخدمة أهداف رؤساء البلديات والقادة المحليين المختلفين، لدرجة أن السؤال الأول الذي يطرحه الكثيرون عندما يجتمعون للحديث عن الكراهية والتطرف والاستقطاب هو "ما هو دوري؟" أو "لماذا أنا ذات صلة؟"

لقد شهدت كلتا مدينتنا، ولا تزال تواجه، تهديدات وتحديات مختلفة تتعلق بالكراهية والتطرف والاستقطاب. غالباً ما تكون هذه قضايا معقدة ولكنها تصل إلى قلب المجتمعات المحلية، وتتغذى على التوترات والانقسامات المحلية، وتتطلب استجابات متعددة الأوجه ومنسقة واستباقية تهدف إلى الوقاية. غالباً ما تكون المقاربات التي تفشل في إدراك ذلك اختزالية وغير كافية.

إن المدن لديها الكثير لتقدمه إذا أدركنا أن هناك حاجة إلى الوقاية وليس الأمن فقط. فهم أقرب إلى المجتمعات المحلية وغالباً ما يفهمون الديناميكيات المحلية ونقاط الضعف بشكل أفضل من الحكومات المركزية. وهذا لا يعني أنه ينبغي عليهم العمل بمفردهم؛ وتكون الوقاية أكثر فعالية عندما يكون هناك تنسيق ومواءمة بين النهج المركزي والمحلي الحكومي. ولكن إذا كان للمدن أن تحقق إمكاناتها وتكون قادرة على المساهمة بشكل إيجابي ومستدام، فإنها تحتاج إلى المساعدة أولاً في تحديد كيف يمكنها استخدام ما تقوم به بالفعل و الإمكانيات التي تمتلكها بالفعل.

يسعدنا أن نقدم هذا الدليل الذي تشدد الحاجة إليه من المدن القوية ونأمل أن تجد مدينتك هنا شيئاً يتحدث عن التحديات التي تواجهها والخطوات العملية التي يتعين عليك اتخاذها لمنعها والحفاظ على مجتمعك آمناً. نأمل أيضاً أن تشعر بالتحفيز في الوقت المناسب لمشاركة ما تعلمته من تجاربك الخاصة والحفاظ على ازدهار هذا المجتمع من الممارسين، ودعم المدن في جميع أنحاء العالم لتلبية الاحتياجات المتغيرة باستمرار.



*Mzwakhe Nqavashe*

**Mzwakhe Nqavashe**  
مدينة كيب تاون، جنوب افريقيا



*Eric Poinot*

**Eric Poinot**  
مدينة ستراسبورغ، فرنسا

# مقدمة

## لماذا المدن؟

على الرغم من الفوائد العديدة التي يمكن أن توفرها المقاربات التي تقودها المدن - بدءًا من الاكتشاف المبكر والإنذارات بشأن التحديات الناشئة إلى بناء الثقة والتخطيط التشاركي وزيادة الوعي، ناهيك عن التدخلات التي سيغطيها هذا الدليل على جميع المستويات - لا تزال المدن في وضع صعب للغاية. ونادرا ما يتم الاعتراف بما يمكنهم تقديمه لمواجهة هذه التحديات. وفيما يتعلق بالقضايا التي تعاني منها غالبًا هي الإفراط في إضفاء الطابع الأمني وصنع السياسات باستخدام آلية الأعلى إلى الأسفل، توفر القيادة المحلية والعمل المحلي وسيلة لمنع المخاطر من التصاعد بشكل أكبر، ومعالجة الأسباب الجذرية، واكتساب الثقل والدعم من الفئات الأكثر تهميشًا وضعفًا. وهذه كلها مهام صعبة للغاية بالنسبة للحكومات المركزية التي تعمل بمفردها، وهي جميعها مجالات يمكن أن تستفيد من الموازنة والتعاون بين النهج المحلية والوطنية.

وأولئك الذين يسعون إلى تقسيم المجتمعات، أو إثارة الكراهية، أو التحريض على التطرف، أو اعتناق العنف، غالبًا ما يفعلون ذلك من خلال محاولة استغلال التحديات المحلية المفرطة قبل الاستفادة من المظالم الأوسع وبناء خطابات استقطابية. إذا أدركنا أن التحدي يكمن في أحيائنا وشوارعنا وبلداتنا الصغيرة، فمن الواضح أن إشراك الحكومة المحلية في الجهود المبذولة يُعد خطوة أساسية لجعل هذه الأماكن قوية ومرنة وسلمية.

تتمتع الحكومات المحلية بجميع أحجامها بوضع فريد يُمكنها من تقديم الخدمات العامة وفهم مجتمعاتها والتفاعل معها. فهي لا تشهد فقط كيف تتطور التوترات والصراعات الأوسع نطاقًا على المستوى المحلي، ولكنها تتحمل أيضًا وطأة العنف المتطرف والمدفوع بالكراهية والذي يستهدف بشكل غير متناسب المجتمعات والبنية التحتية في المناطق الحضرية. وبالمثل، بالنسبة للمقيمين، من المرجح أن تكون النقاط الرئيسية للمشاركة مع الجهات الحكومية هي عند وصولهم إلى الخدمات والتفاعل مع بعضهم البعض على المستوى المحلي.

تختلف الموارد المحلية ونماذج الإدارة، ولكن في جميع أنحاء العالم، هناك مجموعة من الوظائف الاجتماعية، والصحة العامة، المتعلقة بالشباب، والموجهة نحو الأعمال التجارية، والثقافية والتعليمية التي تتولى الحكومات المحلية القيام بها والتي توفر إمكانية منع العنف والتماسك الاجتماعي. وحتى بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم وظائف مخصصة للسلامة العامة، يمكن للحكومات المحلية بناء علاقات موثوقة لتعزيز الشمولية والمشاركة واللزوم بشكل متزامن مع كسر دوافع الانقسام والكراهية والاستقطاب في مجتمعاتهم.

إن تحقيق كل هذا يمكن أن يحدث فرقًا فورًا وأكثر استدامة وعمليًا للغاية بالنسبة لسلام وأمن المجتمعات الحضرية في جميع أنحاء العالم.

## استكشاف جوانب الوقاية

تعتبر المدن القوية أن الوقاية تشمل جميع التدابير والمبادرات التي تعالج العوامل المسببة المحتملة (أو "الدوافع") التي تساهم في ظهور الكراهية والتطرف والاستقطاب. ويشمل ذلك تطوير واعتماد الاستراتيجيات والسياسات، وتصميم وتنفيذ مختلف الأطر والآليات التي توفر في نهاية المطاف الخدمات الأساسية وتقديم الأنشطة التي تهدف إلى معالجة واحد احدى أو بعض المخاطر والدوافع المحتملة.

ينبغي اعتبار هذه التدابير مكملة لجهود الأمن والعدالة الجنائية، وعادة ما تقودها إدارات ووكالات حكومية مدنية، مثل التعليم والخدمات الاجتماعية والصحة العامة، وقد تشمل أيضًا المجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص، وفي بعض الحالات، الشرطة المحلية. سيعتمد أصحاب المصلحة المحددون ومديريات المدينة المعنية على الخدمات والإدارات التي تقع ضمن نطاق اختصاص كل مدينة معينة، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات المحتملة المتعددة من مدينة إلى أخرى. وسيعتمد ذلك أيضًا على



أي ضرر“ ينبغي أن تكون مبادئ أساسية لجهود الوقاية على أي مستوى. وبالنظر إلى الطبيعة للعقدة والمتعددة الأوجه، كيفية تأثير الكراهية والتطرف والاستقطاب على المجتمع، ينبغي أن تهدف تدابير الوقاية أيضا إلى أن تكون متعددة التخصصات وأن تشمل المجتمع بأكمله في مقاربتها.

اعتمادًا على المخاطر التي تم تحديدها في المدينة، قد تكون **الوقاية الثانوية** التي تستهدف مجموعات معينة أو أفراد معينين تظهر عليهم علامات سلوكية للتطرف والعنف ممكنة أيضاً. في بعض الحالات، قد تكون **الوقاية الثالثة**، والتي تتضمن تدخلات فردية في الحالات الأكثر خطورة، و تكون جزءاً من جهاز الوقاية في المدينة، أو قد يُطلب من المدينة أن تلعب دوراً في الوقاية الثالثة التي تنسقها وكالات أو مستويات حكومية أخرى.

ومن غير المرجح أن تحتاج المدينة إلى إنشاء بنية تحتية جديدة، أو تطوير سياسات جديدة، أو توظيف متخصصين خارجيين حتى يتمكنوا من توفير الوقاية. على الرغم من الحساسيات، وفي بعض الحالات خصوصية المخاطر المرتبطة بالكراهية والتطرف والاستقطاب، لا ينبغي للمدن أن تشعر بأنها ملزمة بـ “استثناء” الوقاية وتمييزها عن بقية ما تفعله. في الواقع، تكون الوقاية في كثير من الحالات أكثر تأثيراً واستدامة وتشاركية عندما تعتبر جزءاً روتينياً من الخدمات الحالية بطريقة تشجع المساهمة والتعاون مع المجتمعات المحلية بدلاً من الخوف وانعدام الثقة. وأخيراً، يجب أن تكون الوقاية أيضاً واقعية وأن تعمل لصالح المدن التي تكون فيها الموارد محدودة وتوجد أولويات متنافسة يومياً حول توفير الخدمات الأساسية.

المخاطر التي تم تحديدها، ومستوى التدخل المطلوب و **الوقاية المنهجية** التي تم إقرارها بشأن تبنيها.

## تعمل تدابير الوقاية عادةً على ثلاثة مستويات :

- **المستوى الأولي** (بناء القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المختلفة وعبرها)، أو
- **المستوى الثانوي** (استهداف الأفراد أو شرائح السكان الذين تم تحديدهم على أنهم معرضون بشكل خاص ليصبحوا متطرفين بسبب العنف بدافع الكراهية أو التطرف)، أو
- **المستوى الثالث**. (تستهدف الأفراد الذين ارتكبوا أعمال العنف بالفعل، بما في ذلك الأشخاص الموجودون في السجن أو الذين يغادرونه أو الذين يسعون إلى التخلي عن العنف).

بالنسبة للعديد من المدن، من المحتمل أن تكون **الوقاية الأولية** هي المجال الذي سيشعرون فيه أنهم قادرون على إحداث أكبر قدر من التغيير. وذلك لأن الوقاية الأولية تنطوي على معالجة القضايا الهيكلية والمجتمعية الأوسع التي تخلق بيئة مواتية لترسيخ الكراهية والتطرف، وهو ما يمكن للمدن القيام به من خلال الاستفادة من التزامات المدن الحالية بتوفير برامج وموارد و خدمات، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالتعليم والإسكان والرعاية النفسية والاجتماعية والترفيه والثقافة وإشراك الشباب.

إن معالجة قضايا مثل التمييز المنهج والتهميش والفساد والتوترات بين الطوائف مع تعزيز التماسك الاجتماعي والحكم الرشيد والمساءلة والثقة والتمثيل والشفافية تعتبر عناصر رئيسية للوقاية. إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومراعاة التنوع الاجتماعي، وضمان أن التدابير “لا تسبب

# الفصل الأول

## رسم خريطة بالقضايا ذات الصلة

تواجهها المدينة والطرق الخاصة التي تؤثر بها على أجزاء مختلفة من المجتمع، مع التركيز على أن النماذج الشاملة والتشاركية المشتركة في البداية ستعزز التعاون والثقة. . يغطي هذا الفصل الجوانب المنهجية والمبادئ الأساسية، والحاجة إلى تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين من داخل المدينة والقطاعات المحلية الأخرى وفوائد تحديد الآليات القائمة التي يمكن الاستفادة منها للوقاية.

تمثل عملية رسم الخرائط الشاملة نقطة البداية لمعظم جهود الوقاية التي تقودها المدن، إن لم يكن كلها. يقدم هذا الفصل نظرة عامة على العناصر الأساسية للوقاية، موضحًا كيف يعتمد كل جانب من جوانب التخطيط والاستراتيجية والتنفيذ والتنسيق على هذه الخطوة الأولى الحاسمة. ثم تحدد بعد ذلك دليلًا مكونًا من 10 خطوات لعملية رسم الخرائط نفسها، يغطي الحاجة إلى فهم التحديات التي



## الوقاية المستنيرة: مسار عمل للمدن

البناء على البنى التحتية والآليات الحالية؛ و تعزيز الاستدامة..

### توسيع الشراكات والتنسيق مع الشركاء

دعم المشاركة المجتمعية وتعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني؛

بناء الثقة بين المجتمعات، وخاصة مع الفئات المهمشة تاريخياً وغيرها من الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات؛ و

تعزيز تبادل المعلومات حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً.

### تنفيذ التدخلات الوقائية

تحديد مستوى التدخل والمستفيدين / المجموعات المستهدفة؛

تحديد المقاربة المنهجية والأدوار والمسؤوليات.

تحديد الموارد. و

تنفيذ التدخلات..

### إدماج المراقبة والتقييم والتعلم

بناء نظرية التغيير وتحديد المؤشرات وأساليب جمع البيانات.

تثليث البيانات.

تحليل البيانات وتقييم الأثر؛ و

تطوير التعلم المؤسسي لإغناء الإطار الاستراتيجي وآليات التنسيق والتنفيذ، وتحديد أي ثغرات قد تتطلب المزيد من رسم الخرائط والتخطيط لمعالجتها.

### مشاركة الدروس المستنبطة

التحلي بالشفافية ومشاركة النجاحات وأوجه القصور والدروس المستنبطة مع المجتمعات وجميع الشركاء المعنيين؛

تعزيز الممارسات الجيدة ودعم المدن الأخرى؛ و

المساهمة في بناء و تطوير قاعدة للبيانات؟

إن الاطلاع برسم خرائط شامل وتشاركي هو نقطة البداية لجميع جوانب التخطيط والتنفيذ والتنسيق. على الرغم من أن تطوير طرق الوقاية بما يتجاوز ذلك قد لا يكون عملية خفية تماماً - ويجب أن يتضمن فرصاً لتحديث النهج وتغييره (على سبيل المثال في ضوء التغييرات المؤسسية أو التهديدات الجديدة أو الدروس المستفادة/ النتائج) - فقد يكون من المفيد فهم العناصر اللازمة لبلوغ الخطوات اللاحقة من خلال مسار عمل أساسي.

### فهم التحديات والأصول الموجودة

رسم خريطة بالتحديات وتحديد التهديدات التي تؤثر على المدينة؛

تحديد أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين، سواء كانوا المؤسساتيين أو داخل المجتمع؛

أن تكون استشارية وتشاركية وتمثيلية؛ و

تضمين التواصل مع المجموعات والأقليات المهمشة تاريخياً و الاخذ بوجهات نظر هذه المجموعات.

### تطوير/تعزيز التفويض المحلي والتعاون الوطني المحلي (NLC)

مواءمة النهج المحلية مع الأطر الوطنية؛

تعزيز آليات تفويض الحكومات المحلية للوقاية وبناء الوعي؛ و

تحديد آليات التنسيق المستمر..

### النظر في إطار العمل/ النهج الاستراتيجي

الاتفاق على المبادئ والأولويات الرئيسية؛

تحديد أفضل مقاربة/ نموذج شامل بناءً على رسم الخرائط؛

النظر في كيفية إضفاء الطابع الرسمي على اطر العمل و كيفية ادماجها بالسياسات الحالية؛ و

اتباع آليات العمل الاستشارية و التشاركية.

### تحديد وتطوير ومأسسة آليات التنسيق المحلية

اعتماد نموذج يشمل المجتمع بأكمله، مع تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في رسم الخرائط؛



## دليل من 10 خطوات للمسح

جمع المساهمات من مختلف الوكالات/  
المديريات في المدينة ومن أي خدمات أخرى ذات  
صلة ومن أصحاب الصلحة في المجتمع.

تصنيف التهديدات على مستوى الأحياء السكنية كلما  
أمكن ذلك والنظر في تنوع المجتمعات داخل المدينة،  
وفهم كيفية تأثير التحديات المختلفة على أجزاء معينة  
من المجتمع بشكل فريد. قم بالتأكد من أن يشمل  
التواصل للمجموعات والأقليات المهمشة تاريخياً حيث  
قد تكون الثقة والتفاهم منخفضة بالفعل ولكن  
وجهاً نظرها ومدخلاتها يمكن أن تكون حاسمة.

إذا لم تكن المدينة مسؤولة عن حفظ الأمن على أي مستوى،  
فهل يمكنها التنسيق مع وكالات الشرطة في الولايات القضائية  
ذات الصلة وطلب الإحاطات منهم؟ إن تطوير قنوات تبادل  
المعلومات بين المدينة والشرطة سيفيد عملية توفير الخدمات،  
وليس التخطيط فحسب. إن طلب المساهمات والرؤى حول  
التحديات الرئيسية، مدعومة بأي بيانات غير حساسة يمكنهم  
مشاركتها، يمكن أن يكون خطوة أولى قيمة في العملية.

يجب أن تتجاوز عملية إجراء الدراسة المعلومات والبيانات التي  
يمكن للشرطة مشاركتها. انظر أدناه لمعرفة عدد من القطاعات  
المختلفة التي يمكن الاستفادة من البيانات ذات الصلة بها.

ما الذي يمكن أن تفعله المدينة لتسهيل عملية تلقي  
المدخلات من الجمهور، مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات  
التي يسترشد بها رسم الخرائط لا ينبغي أن تلتقط  
فقط ماهية القضايا/الآليات القائمة ولكن أيضاً كيف  
يتم النظر إليها؟ وهذا أمر بالغ الأهمية للوقاية الفعالة  
على مستوى المجتمع المحلي ضد القضايا المعقدة أو  
المتنازع عليها أو الحساسة في كثير من الأحيان.

قبل اتخاذ أي إجراء على الإطلاق، تحتاج المدن أولاً إلى  
إجراء دراسة لمشهداها أو محيطها المحلي. وينبغي أن يشمل  
ذلك فهم طبيعة التحديات والتهديدات التي تواجهها  
المدينة، واحتياجاتها المتعلقة بالوقاية، ونقاط الضعف  
وعوامل الحماية في مجتمعاتها. في جميع أنحاء العالم،  
ينبغي للمدن أن تسأل عن البنية التحتية أو النهج أو  
المبادرات القائمة وما هي الموارد والخبرات المتاحة التي يمكن  
الاستفادة منها في الوقاية. إن عملية إجراء دراسة هذه  
يجب أن تتم بالتعاون مع المجتمعات المحلية و شركائهم  
في العملية، بما في ذلك المجموعات المهمشة تاريخياً  
والأقليات، يجب لهذه العملية أن تقوم بتوجيه القضايا  
التي ستعالجها المدينة وكل إجراء لاحق تتخذه المدينة.

هناك مدن تعمل بالفعل على تطوير وتحديث آليات  
تقييم المخاطر المحلية المعقدة والمتعددة الأوجه، والتي  
يتلقى بعضها دعماً ومساهمات كبيرة من الحكومة  
المركزية والشرطة. وبالمثل، هناك العديد من المدن إما  
تعمل على هذه الآليات لأول مرة أو تعمل دون أي دعم  
خارجي لتكوين صورة شاملة للمشهد الخاص بها.

تمثل الخطوات أدناه التوصيات الرئيسية والممارسات  
الجيدة المتعلقة بإجراء الدراسة والتي تم تسليط الضوء  
عليها من قبل المدن التي تمت استشارتها في هذا الدليل:

أ. يمكن أن يساهم في تطوير النماذج التشاركية، مما  
يضمن حصول المجتمعات المحلية على فرص متساوية  
لتقديم المساهمات؟ البيانات؟



أجرت مدينة إدمونتون بكندا مشاورات مجتمعية واسعة النطاق لتحديد احتياجات  
واهتمامات الأشخاص ذوي البشرة الملونة، مما أدى إلى وضع استراتيجية مخصصة لمكافحة  
العنصرية. توفر الإستراتيجية مصادر تمويل للجهود التي يقودها المجتمع المدني لمعالجة العنصرية  
والكراهية النظامية وللأسسية والأوسع نطاقاً، بالإضافة إلى مكتب مخصص داخل إدارة  
المدينة ولجنة استشارية لمشاركة وجهات نظر وتصورات المجتمع مع مجلس المدينة.



## تمرين الاستماع الشامل في لندن

عندما كان مكتب العمدة لضبط الأمن و مكافحة الجريمة (MOPAC) في لندن، المملكة المتحدة، يقوم بتطوير خطة عمله المحلية لمنع التطرف العنيف، قام المكتب بإجراء "تمرين استماع شامل" مع الآلاف من أفراد المجتمع وأصحاب المصلحة والخبراء في جميع أنحاء المدينة. سعى هذا التمرين، الذي رعاه رئيس البلدية، إلى "الاستماع إلى أصوات أولئك الذين لم يتم الاستماع إليهم في الماضي ولكنهم الأكثر أهمية للاستماع إليهم" وإعطاء الأولوية للمساهمات من "الأقليات والمجتمعات المهمشة والنساء والشباب".

عمل المكتب بشكل وثيق مع المنظمات الشعبية المحلية ونظمت اجتماعات مع أصحاب المصلحة ونقاشات الطاولة المستديرة وورش عمل مع سلطات إنفاذ القانون والسلطات المحلية ومجموعات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية ومراكز الفكر والهيئات التنظيمية وأعضاء المجتمعات المختلفة. أدت نتائج هذه الدراسة إلى سلسلة من التوصيات، والتي تم تضمينها في تقرير عام متاح على موقع [مكتب العمدة الإلكتروني](#).

### ب. وضع التحدي في سياقه

لا تتطور الكراهية والتطرف والاستقطاب من فراغ، وغالبًا ما تغذي المظالم والتصورات (الخاطئة) المحلية وتوفر بوابات لروايات أوسع وتأثيرات أيديولوجية. لا يكفي تسمية تهديد أو مجموعة "خارجية" محددة تشكل تهديدًا لمجتمع ما دون دراسة سبب اكتسابها الزخم في مدينة معينة أو حتى في حي معين، وما هي القضايا المحلية التي تلعب دوراً في هذه الديناميكية.

ومن المهم أيضاً عدم التحيز أو التأثير بشكل غير مبرر بتحليلات التهديدات التي تقوم بها الحكومة المركزية، والتي يمكن في بعض السياقات أن تركز بشكل غير متناسب على التأثيرات الخارجية وتتجاهل التهديدات "المحلية".

تأكد من أخذ الظروف المجتمعية الأوسع في الاعتبار في التقييم دون أن تتوقع أن تكون قادرًا على تحديد العلاقة السببية، بهدف فهم أفضل للتفاعل بين القضية/التهديد المحدد الذي تريد المدينة معالجته والبيئة الأوسع التي من الممكن أنها وفرت عوامل تمكين على المدى الطويل.

ولهذه الأسباب، لا ينبغي للمدن أن تهتم فقط بالبيانات "الثابتة" مثل أرقام الاعتقالات/الحوادث، أو الجرائم المحددة أو الأنشطة الإجرامية، والتوترات المجتمعية والاجتماعية الواضحة. ويتعين عليهم أيضاً أن ينظروا على نطاق أوسع إلى عوامل مثل البيانات الديموغرافية، والدخل، والفقر، وبيانات التوظيف، ومدى توفر التعليم والتدريب والرعاية الاجتماعية والإسكان ودعم الأعمال، فضلاً عن خدمات الإسكان والصحة والرياضة والثقافة.



ولضمان أن تكون أنشطتها الوقائية قائمة على الأدلة وتستجيب للدوافع الفعلية وليس المتصورة للعنف بدوافع متطرفة، نفذت **كومانوفو، مقدونيا الشمالية**، خريطة لفهم الديناميكيات المحلية للمرونة بشكل أفضل من خلال مسح عينة تمثيلية وغير انحيازية من السكان. وقام بقياس الوعي والمواقف تجاه التطرف العنيف آليات الوقاية المتبعة من الحكومة المحلية؛ وقدرة المجتمع على الصمود في وجه التطرف على أساس خمس ركائز أساسية. لم يتم استخدام هذا لتحديد نقاط الضعف عبر العمر والجنس والعرق والأحياء السكنية فحسب، بل قدم أيضاً للبلدية خطأً أساسياً لقدرة المجتمع على الصمود والذي يمكن من خلاله تقييم تأثير التدابير الوقائية في البلدية.

تعمل مع خبراء التقييم والمسح للتأكد من أن طرق جمع البيانات تمثل إحصائياً مدينة معينة. وعلى نحو مماثل، فإن التشكيك في التحيزات المحتملة في البيانات أو كيفية تفسيرها - سواء بغير وعي أو غير ذلك - أمر ضروري. إذا لم يكن من الممكن إزالة تحيزات البيانات، فيجب ادراك هذه التحيزات بها عند تقديم البيانات و احتمالية تأثيرها على كيفية تصرف المدينة.

### ح. الاستفادة من البيانات الموجودة

ربما تكون الغرائز الأولى لدى العديد من المدن هي الافتراض أنه بما أن معالجة هذه القضايا ليست وظيفتها الأساسية لحكومة محلية، فإن القيام بذلك يتطلب جمع بيانات جديدة. هناك خطر في افتراض أن ثروة البيانات - الكمية والنوعية على حد سواء - التي تنتجها المدن بالفعل أو يمكنها الوصول إليها ليست ذات صلة. في حين أنه في كثير من الحالات، سواء كان ذلك يتعلق بإحصاءات حول معدلات التسرب من المدارس، أو نزاعات التخطيط، أو تحديثات الترخيص أو دعم التوظيف من ناحية، فإن المدن لديها الفرصة لأخذ وجهات النظر والتعليقات من منتديات المشاركة المجتمعية الحالية واجتماعات المجالس، والتي من المرجح أن يقدم رؤى غنية حول كيفية تأثير الكراهية والتطرف والاستقطاب على المجتمع. لن تكون جميع أشكال البيانات ذات صلة من مدينة إلى أخرى، ولكن النقطة المهمة هي النظر في ما تمتلكه المدينة بالفعل تحت تصرفها، وكيف يمكن لتفسيرها من جديد أن يسלט الضوء على هذه التحديات..

### ت. أخذ التأثيرات عبر الإنترنت بعين الاعتبار

قد لا تتمكن المدينة من الوصول إلى البيانات المتعلقة بمدى خطورة الكراهية أو التحريض على العنف أو المعلومات الضللة عبر الإنترنت التي تستهدف مجتمعها أو تؤثر عليه بطريقة أخرى. لكن من الممكن اكتساب فهم أساسي لأنواع المحتوى والمنصات الرئيسية المستخدمة وسرديات المؤامرة التي يتم نشرها عبر الإنترنت. سواء من خلال استشارة المجتمعات مباشرة أو طلب المشورة من منظمات المجتمع المدني و/أو الباحثين و/أو القطاع الخاص، يجب أن يكون من الممكن تضمين تقييم أساسي لكيفية تأثير الأنشطة عبر الإنترنت على التحديات غير المرتبطة بالإنترنت في المجتمع.

### ث. دراسة مستويات الثقة

ويعد تطوير الثقة بين المدن والمجتمعات عنصراً حاسماً في معالجة هذه القضايا بشكل فعال. سيكون للثقة في المؤسسات المحلية وإدارة المدينة تأثير كبير على مدى نجاح المدينة في تنفيذ إطارها. ينبغي للحكومات المحلية أن تفكر في إجراء مشاورات عامة أو مناقشات جماعية مركزة أو دراسات استقصائية أساسية تهدف إلى فهم مدى ثقة المجتمعات المحلية بالحكومة المحلية بشأن قضايا معينة وماذا. كما ينبغي للمدن أن تلتزم بمدخلات المجتمع بشأن ما يمكن القيام به لبناء مستويات أفضل من الثقة.

### ج. العمل مع بيانات تمثيلية وغير انحيازية

يجب أن تهدف المدينة إلى جمع البيانات والآراء التي تقدم تمثيلاً حقيقياً لمجتمع معين. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن



## المدن الآمنة رقمياً

تهدف المدن الآمنة رقمياً، التي تم تأسيسها تحت مظلة **مدن الشمال الأوروبي الآمنة**، إلى منح الممارسين البلديين فهماً أعمق لبيئة التهديد عبر الإنترنت بالإضافة إلى الأدوات اللازمة لتعزيز عملهم الرقمي محلياً. استخدمت مالو، السويد، هذه المبادرة لرسم خريطة للكراهية عبر الإنترنت ذات الصلة بالمدينة لفهم حجم المشكلة ونطاقها بشكل أفضل باستخدام خوارزميات معالجة اللغة الطبيعية. وأظهرت النتائج أن محادثات الكراهية عبر الإنترنت تنعكس في الأنشطة خارج الإنترنت، وتتصاعد كلما حدثت توترات أو حادث في المدينة. وتستخدم الحكومة المحلية النتائج لتحسين التنسيق مع سلطات إنفاذ القانون والمجتمع المدني وإرشاد عملها على نطاق أوسع لتعزيز السلامة. وبالمثل، قامت ألبرج، الدنمارك، **بالتحقيق** في المحادثات الديمقراطية عبر الإنترنت، مع التركيز بشكل خاص على فهم ما يخلق مجتمعات إيجابية أو مستقطبة عبر الإنترنت. يقوم البحث بتوجيه أعمال الوقاية الحالية في المدينة بما في ذلك إطلاق شبكة تطوعية رقمية وفريق للوقاية الرقمية.

والسياق الاجتماعي الأوسع. كلما تم إجراء تغييرات، يجب أن تكون مقصودة وأن تتضمن الدروس المستفادة من التنفيذ السابق وأي آليات مراقبة وتقييم وتعلم (MEL).

### د. تحديد الآليات الموجودة

وينبغي أن يحدد رسم الخرائط البنية التحتية والآليات والمبادرات القائمة التي يمكن الاستفادة منها لمعالجة واحد أو أكثر من التهديدات التي تم تحديدها. على سبيل المثال، إذا حددت مدينة ما تحديداً محدداً يتعلق بالتوترات العرقية الأكثر وضوحاً بين الشباب في مجتمعات معينة، فما هي الأنشطة التعليمية أو الرياضية أو الثقافية أو المجتمعات أو المنتديات غير الرسمية الموجودة بالفعل والتي قد تتمكن المدينة من خلالها لتسهيل تحسين التفاهم والتعاون؟ ويمكن أن تكون هذه الآليات رسمية، مثل لجنة السلام المحلية أو جمعية رعاية السكان، أو آليات غير رسمية مثل حدث رياضي أو شبكة الأبوة والأمومة، على سبيل المثال.

### ر. قم بتخطيط أصحاب المصلحة الرئيسيين وشركاء التنفيذ المحتملين

لا تضع في اعتبارك فقط وكالات/إدارات المدينة أو الخدمات المحلية الأخرى ذات الصلة التي تحتاج إلى المشاركة لمواجهة تحديات معينة، ولكن أيضاً أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع أو الشركاء الآخرين الذين سيكون تعاونهم ودعمهم مفيداً.

### خ. كن استباقياً وقم بتحديث الخرائط باستمرار

ينبغي للحكومات المحلية إجراء عمليات مسح استباقية للتخفيف من المخاوف عند ظهورها من أجل تقليل تأثير هذه المخاوف على المجتمعات وإمكانية تصاعدها إلى العنف. ولا يمكن للمدن أن تتوقع إجراء رسم خرائط لمشهد المدينة مرة واحدة والاستمرار في العمل على أساس نفس التقييم سنة بعد سنة. وذلك لأن الظروف ستتغير، وستتطور المخاطر ونقاط الضعف، وستظهر تحديات جديدة وستكون المدينة في وضع مختلف يمكنها من التصدي لها. ولذلك، إذا كان ذلك ممكناً، ينبغي للمدن أن تهدف إلى مراجعة وتحديث خرائطها على أساس سنوي.

### د. توحيد معايير المنهجية

ستحتاج المدن إلى تحديد المقاربة المنهجية الذي ستعتمدها في رسم خرائطها. إذا أرادت المدينة ملاحظة كيفية تغير المشهد بالنسبة إلى العام السابق، لا سيما ما إذا كانت التهديدات والاحتياجات ونقاط الضعف المحددة قد زادت أو قلت، فسوف تحتاج إلى أن تكون متسقة في الأساليب المستخدمة وتكرر نفس التمارين لمعرفة كيفية تغير البيانات، إذا كان هنالك تغيير على الإطلاق. والانحراف عن هذا بشكل كبير يعني أن التقييم لا يمكن مقارنته، من حيث البيانات، بما جاء من قبل. وهذا لا يعني أنه لا ينبغي تحديث المنهجية بشكل دوري لتحسين جمع البيانات وتصفيتها وتقييمها بناءً على ملف تعريف المخاطر المتغيرة لكل مدينة

# الفصل الثاني

## إستراتيجية

إن تأمين آليات تفويض الحكومة المحلية في المقام الأول سيتوقف على الوعي والفهم للتحديات والإرادة السياسية للتصدي لتهديدات الكراهية والتطرف والاستقطاب التي تظهر في المدينة. ويمكن أن يشمل ذلك الالتزام بإعطاء الأولوية للوقاية إلى جانب (أو كجزء من) أولويات الحكومة المحلية التقليدية، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالسلامة العامة ومنع العنف والرفاهية الاجتماعية. يتطلب تأمين آليات التفويض أيضًا الاعتراف على المستويين الوطني والمحلي بأن المدن لديها دور تلعبه في نهج المجتمع بأكمله لعلاج هذه التهديدات مع إتاحة المجال السياسي والقانوني لها لتولي مثل هذا الدور. يمكن أن يتطلب هذا عادةً قدرًا بسيطًا من التعاون بين أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين (التعاون الوطني المحلي (NLC) في سياق معين. وسيتم تناول هذا التعاون في الفصل الرابع.

عندما يكون لدى المدينة تفويض بالفعل، فقد يتخذ ذلك أشكالًا مختلفة وسيعتمد على الأطر القانونية والإدارية الحالية، ودرجة اللامركزية وتحديد أولويات الوقاية فيما يتعلق بالتهديد المتصور، على سبيل المثال لا الحصر بعض المتغيرات.

يبحث هذا الفصل في الكيفية التي يمكن بها للمدن تطوير أو توسيع ولايتها لتوفير الوقاية، ثم يناقش مختلف الأساليب الاستراتيجية التي يمكن اعتمادها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها لتعزيز الملكية المحلية والاستدامة. وأخيرًا، فهو يتناول تعبئة الموارد، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد التي يجب أن تأخذها الحكومات المحلية في الاعتبار، مع تقدير القيود الحالية والأولويات الأخرى التي تواجهها المدن والكفاءة المحتملة والفوائد الأوسع نطاقًا للاستفادة من الأساليب الحالية.

## تأمين التفويض

بالنسبة للعديد من المدن، فإن تحقيق تفويض بالوقاية - أي السلطة و/أو المتطلبات و/أو المسؤولية الوظيفية للمشاركة في هذا العمل - هو العقبة الأولى. قد يبدو الأمر واضحًا، لكن قوة مثل هذا التفويض ومداه وعمومه المحتمل سيكون لها آثار حقيقية على ما يمكن أن تفعله المدينة فعليًا.

## فيما يلي أمثلة لبعض الطرق التي تظهر بها آليات تفويض الحكومات المحلية في بلدان مختلفة:

للمدن بشأن الوقاية من الكراهية والتطرف، إلا أن هناك وظيفة سلامة عامة تقدمها المدن مع بند ميزانية مرتبط بها ومع تعاون مستمر بين المستوى الوطني والمحلي لاستكشاف المساهمة المحتملة التي يمكن أن تقدمها الحكومات المحلية لجهود الوقاية من الكراهية والتطرف.

**تشير الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف في شمال مقدونيا إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات المحلية في التنفيذ وتقوم الحكومة بإشراك البلديات بشكل مباشر في هذا الشأن.**

**في النرويج**، تم تكليف جميع المدن بوضع خطط محلية لدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة التطرف والتطرف العنيف، ولكن تم تشجيع المدن على الاستفادة من الأطر والهياكل المحلية الحالية لمنع الجريمة للقيام بذلك.

**في بولندا**، على الرغم من عدم وجود إطار وقائي وطني، أنشأت مدينة **دايروا جورنيترزا**، مستفيدة من تفويضها بالسلامة العامة، فريقاً محلياً، بالتعاون مع المجتمع المدني، لمعالجة التطرف والعنف في المدينة.

**في صربيا**، في أعقاب حادث إطلاق النار في المدرسة، طلبت وزارة الحكم الذاتي المحلي من جميع المدن/البلديات تشكيل مجالس السلامة المحلية، والتي ستعمل على وجه التحديد على الوقاية.

**في المملكة المتحدة**، بموجب استراتيجية الوقاية الوطنية، تتحمل بعض الحكومات المحلية واجباً قانونياً لإدارة "لجان القنوات" المحلية التي تركز على التدخلات الفردية مع الأفراد "المعرضين للخطر"، بالإضافة إلى متطلبات أوسع لتطوير أو دعم مبادرات الوقاية على مستوى المجتمع.

**في بنغلاديش**، تم تكليف المدن من قبل الحكومة المركزية بالمشاركة في الحكم المحلي وإشراك المواطنين من خلال تشكيل لجنة تنسيق على مستوى المدينة (TLCC)، ولجنة تنسيق على مستوى الحي (WLCC) وتشكيل إلزامي للجنة النوع الاجتماعي ذات عضوية مستشارة نسائية كرئيسة. يتم بعد ذلك تكليف هذه الهياكل بإشراك المواطنين بشكل فعال من خلال تطوير بطاقة تقرير المواطنين، وعقد اجتماعات منتظمة مع أفراد المدينة، وخلية شكاوى المواطنين، وخلية الاتصال مع أعداد كبيرة من الجماهير. وتغذي هذه الهياكل تطوير خطة تنمية المدينة بما في ذلك خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر.

**في إندونيسيا**، تشجع خطة العمل الوطنية لمنع الكراهية والتطرف، الحكومات والسلطات المحلية على المشاركة في معالجة التطرف العنيف وتطلب منها تقديم تقارير إلى الحكومة الوطنية مرتين في السنة عن جهودها لتنفيذ الخطة الوطنية.

**في العراق** منحت الحكومة المركزية السلطات المحلية تفويضاً واضحاً لتطوير أساليب الوقاية كجزء من جهودها لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية؛ وقد قامت سبع مقاطعات حتى الآن بوضع خطط محلية بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة.

**في كينيا** يُطلب من حكومات المقاطعات تطوير خطط عمل المقاطعات التي تحدد النهج والأنشطة التي تتخذها الحكومة المحلية وفقاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف وبالتنسيق مع المركز الوطني لمكافحة الإرهاب (NCTC).

**في ماليزيا**، على الرغم من عدم وجود تفويض واضح

## الأسئلة والاعتبارات الرئيسية

هل لدى المدينة تفويض واضح للمساهمة في نهج المجتمع بأكمله لمعالجة الكراهية والتطرف والاستقطاب؟ من أين تستمد هذا التفويض، على سبيل المثال، الإطار الوطني أو التشريعات، أو قرارات مجلس المدينة؟

هل تتمتع المدينة بسلطة القيام بذلك كجزء من التفويض الحالي الأوسع المتعلق، على سبيل المثال، بالسلامة العامة أو العنف أو منع الجريمة أو الرفاهية الاجتماعية؟

هل هناك خيار للمدينة لتبني تفويضها الخاص، على سبيل المثال، بناءً على قرار المجلس البلدي؟ ولا ينبغي أن يكون هذا إجراءً أحاديًا يتم اتخاذه في غياب أي خيار آخر، ولكن يمكن القيام به لزيادة تعزيز أو توفير درجة من الملكية المحلية إلى جانب التفويض الحالي الممنوح من قبل الحكومة الوطنية.

هل ينطبق التفويض فقط على تهديدات محددة، على سبيل المثال، شكل واحد من أشكال الكراهية أو التطرف، أم أنه أوسع نطاقًا؟

## الوعي

هناك عدد من الاعتبارات الأخرى تتجاوز "منح التفويض" الرسمي نفسه. أحد التحديات التي يتم ذكرها بشكل متكرر، وإن كان يبدو واضحًا، هو التأكد من أن إدارات المدينة والخدمات المحلية ذات الصلة على دراية بالتفويض. أعرب العديد من مسؤولي الحكومة المحلية الذين تمت استشارتهم لإعداد هذا الدليل عن إحباطهم في الحالات التي توجد فيها استراتيجية وطنية تعترف بدور للحكومة المحلية أو تحده، ولكن لم يتم مشاركتها مع المدن، ناهيك عن الاستفادة من مدخلاتهم.

على سبيل المثال، طورت **أوغندا** استراتيجية وطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته، لكن **المدن أكدت** في ورشة

عمل المدن القوية في أبريل 2023 أنها غير مدركة لوجودها لأنه لم يتم نشرها علنًا أو مشاركتها معهم، ولم يُطلب منهم المساهمة بوجهات نظرهم المحلية واحتياجاتهم عندما تم تطويره. وقد أدى ذلك إلى ارتباك حول المهام الموكلة اليهم والافتقار إلى الهياكل والقدرات والمهارات والموارد اللازمة للتمكن من تنفيذ الاستراتيجية على المستوى المحلي.

تعد مشاركة الأطر الوطنية ذات الصلة مع المدن شرطًا أساسيًا للمشاركة الهادفة والمستدامة للحكومات المحلية في نهج يشمل المجتمع بأكمله لمنع الكراهية والتطرف في بلادهم. من جانبها، تحتاج الحكومات المحلية إلى التأكد من أن الوعي بهذه الأطر لا يقتصر على منصب واحد أو منصبين في المدينة، بل يجب نشره اجتماعيًا بشكل جيد عبر مختلف الأقسام ومع القيادة السياسية للمدينة.

## هل التفويض كافٍ؟

بعد ذلك، يتعين على المدن أن تفكر فيما إذا كان التفويض الممنوح لها كافٍ. هل يركز التفويض فقط على تنبيه الأجهزة الأمنية في حالة وجود قلق أو حادث فوري أم أنه يتضمن أيضًا تفويضًا للتدخل المبكر وتطوير برامج وأنشطة وقائية على مستوى المجتمع؟ وبالمثل، إذا كان للمدينة دور في مجال السلامة العامة، فما مدى اتساع هذا الدور؟ هل يقتصر الأمر على الاعتبارات الأمنية العملية، مثل حماية أماكن التجمعات العامة وغيرها من الأهداف "السهلة"، و سلامة الطرق و/ أو تركيب كاميرات المراقبة؟ إذا كان الأمر كذلك، فهناك حاجة إلى المزيد من العمل لإثبات أن السلامة العامة تمتد إلى ما هو أبعد من البنية التحتية للأمن المادي إلى مسائل أوسع تتعلق بالتماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود. إذا كان لدى المدينة تفويض يعترف بذلك، فهل يغطي مستويات الوقاية الثلاثة المقبولة عمومًا (انظر أدناه تحت الوقاية الأولية والثانوية والثالثية في الفصل 2)؟ وهل يتناول كافة أشكال الكراهية والتطرف أم أنه يقتصر على تهديد أو أيديولوجية محددة؟ هل يسمح بالتعاون بين الوكالات المتعددة والتعاون مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص؟

## وضع إطار استراتيجي

وسيحْتَاج المسؤولون المحليون وأصحاب المصلحة أيضًا إلى إدراك الحاجة في كثير من الحالات إلى الحصول على موافقة رئيس البلدية أو المجلس أو أي هيئة سياسية أخرى على استراتيجية الوقاية الخاصة بهم. ومن ثم، فإن الرسالة السياسية التي يمكن الإشارة إليها من خلال اعتماد نهج معين ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضًا. وفي حين أن جهود الوقاية والاستراتيجيات التي تُطوَّرها يجب أن تكون غير مسبقة قدر الإمكان، إلا أنها لا توجد في فراغ سياسي، وفي معظم الحالات، إن لم يكن جميعها، فإنها تعالج قضايا مثيرة للجدل على الأقل إن لم تكن سياسية بطبيعتها. المهم هو أن يكون هناك وعي بالسياق السياسي و سياق السياسات أثناء تطويرها و اعتبار الانطباعات المختلفة للمجتمعات اتجاه السياسيين و السياسات. و من نافل القول أنه من المهم الإدراك أنه على الرغم من أن هذه الأطر لها سياق سياسي لا محالة، إلا أنه لا ينبغي استخدامها كأدوات سياسية لمهاجمة المعارضين السياسيين أو تقويضهم بأي شكل آخر.

وتستمد العديد من المدن إشارات لها ليس فقط مما تفعله المدن الأخرى، بل أيضًا من الأساليب التي أقرتها الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى.

تحتاج أي مدينة إلى وضع عدد من الاعتبارات الإستراتيجية قبل تنفيذ البرامج أو المبادرات في مجتمعاتها. سواء نتج عن ذلك وثيقة استراتيجية رسمية مرتبطة بشكل صريح بمنع الكراهية والتطرف والاستقطاب والاستجابة لها، أو إطار رسمي آخر (على سبيل المثال، يتعلق بالسلامة العامة أو منع العنف أو الرقاهية الاجتماعية)، أو لا تملك استراتيجية منشورة مرتبطة بها على الإطلاق. هذا الأمر سيختلف من مدينة إلى أخرى.

قد تقوم بعض المدن بتطوير استراتيجية جديدة لأول مرة بينما قد تتطلع مدن أخرى إلى تحديث أو تحسين أو تغيير استراتيجية أو نهج حالي. وأيًا كان الأمر، فلا ينبغي للإطار الاستراتيجي أن يكون مجرد الخطوط العريضة لما تلتزم المدينة بالقيام به؛ وينبغي أن تتناول في نهاية المطاف الإطار المفاهيمي لكيفية اختيار المدينة للعمل على الوقاية. وينبغي للمدن أن تنظر في ما هو الأفضل لمواجهة تحدياتها وظروفها الخاصة، مع الاعتراف بأن الإطار المقترح يجب أن يكون عمليًا وقابلًا للتحقيق من خلال مواردها الحالية وخدماتها المحلية.





تتضمن بعض الأمثلة الإطارية الشائعة، والتي غالبًا ما تكون مترابطة، ما يلي:

**الصحة العامة:** مجال متعدد التخصصات يتضمن الجهود المنظمة والاختيارات المستنيرة للمجتمع والمنظمات العامة والخاصة والمجتمعات والأفراد. ويسعى هذا النهج إلى معالجة أسباب الكراهية والتطرف والاستقطاب من خلال معالجتها على المستوى المجتمعي، كما نعالجها بشكل مرضي في بيئة صحية. لمعرفة المزيد حول كيفية تطبيق نماذج الصحة العامة لمنع الكراهية والتطرف، [انظر هنا](#).



**الوقاية من العنف:** خاص باستهداف مظاهر العنف ومنع الجريمة من خلال التعليم والوساطة وغيرها من الوسائل الاجتماعية. هناك العديد من الأمثلة على نماذج منع العنف المعتمدة في جميع أنحاء العالم. أحد أشهر هذه النماذج هو [نموذج كارديف](#)، الذي تم تطويره في المملكة المتحدة كنهج للصحة العامة، ومنذ ذلك الحين تم تصميمه ليناسب التطبيقات في العديد من المدن الأخرى.



**حماية المجتمع والسلامة العامة:** حماية الحق في العيش بأمان، بعيداً عن سوء المعاملة والإهمال. وقد يشمل ذلك مجموعة واسعة من الأساليب المختلفة، بما في ذلك تلك التي تم تطويرها لحماية الأطفال والكبار بالإضافة إلى مناهج السلامة العامة الأوسع. للحصول على نهج شامل، بالامكان الاطلاع على برنامج [المدن الأكثر أماناً التابع لموئل الأمم المتحدة و الخطة الحضرية الجديدة](#).



**خاص بالوقاية من التطرف العنيف و مكافحته:** إطار مخصص لمعالجة الدوافع التي تدفع الأفراد إلى التطرف والعنف بدوافع متطرفة وإرهابية وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود. وكثيراً ما تكون هذه الاستراتيجيات مرتبطة أو تندرج تحت مظلة الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب. على سبيل المثال، اعتمدت مقاطعة برتشكو، في البوسنة والهرسك، [خطة عمل مخصصة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الإرهاب ومكافحته](#).



ضد المعارضين السياسيين أو المجتمعات المهمشة تاريخياً، مما أدى إلى انتهاكات حقوق الإنسان، إلى توليد الدعم من نفس أجزاء المدينة التي تحتاج أكثر من غيرها لجهود الوقاية. وبشكل عام، فإن مثل هذا النهج يخاطر بزيادة أي توترات اجتماعية قد تكون موجودة في المدينة بدلاً من تخفيفها.

### التحديات التعريفية

مهما كان النهج المختار، فمن المهم جداً أن تتوصل كل مدينة إلى توافق في الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة بشأن التعريفات الرئيسية والقضايا المفاهيمية. أحد الأمثلة على الفكرة المتنازع عليها هو مصطلح "التطرف"، لأنه يطرح مفاهيم أيديولوجية و/أو معرفية و/أو سلوكية تخاطر بمعاملة الفرد في فراغ اجتماعي، وبالتالي من المحتمل معالجة التأثيرات فقط وليس السببية. وقد يكون أيضاً محل نزاع سياسي، ويهدف إلى تحديد "المتطرفين" وبالتالي إثارة عدم الثقة والشك والخوف بين المجتمعات، وربما يفتح الإطارات أمام سوء استخدام السلطة السياسية أو ارتكاب انتهاكات باستخدام السلطة السياسية.

### المشاركة وبناء الثقة

ينبغي السعي للحصول على التشاور مع المجتمعات، التي يمكن اعتبارها "مستخدمين نهائين" أو "مستفيدين" من إطار العمل، طوال فترة تطوير إطار العمل، بما في ذلك التشاورات بشأن النهج المفاهيمي المعتمد والمصطلحات الرئيسية المضمنة. وعلى نطاق أوسع، من المرجح أن تكون استراتيجية مدينة معينة أكثر فعالية وتوفر دعماً أفضل إذا كانت تقدم انعكاساً حقيقياً لاهتمامات المجتمعات وقيمها وأولوياتها. ولهذا السبب، ولأسباب أخرى عديدة، فإن بناء الثقة بين المدن والمجتمعات المحلية، وكذلك مع الوكالات الرئيسية مثل الشرطة التي قد تقع خارج نطاق المدينة ولكنها شريك ضروري، يعد عنصراً حاسماً في كل خطوة من خطوات التخطيط و تنفيذ الاستراتيجية.

### الاستفادة من النهج المعتمدة حالياً

التحدي الآخر الذي يواجه المقاربات التي تركز بشدة على "التطرف" ومكافحة الإرهاب هو الافتراض بأن هذه التهديدات "استثنائية" أو محددة بطبيعتها، وبالتالي تتطلب مقاربة ومنهجية متميزتين. وعلى العكس من ذلك، تميل المدن إلى الإبلاغ عن نتائج أفضل عندما تشكل استراتيجيات معالجة هذه القضايا جزءاً من الآليات والنهج القائمة الأوسع نطاقاً وتكون في وضع أفضل لاعتماد نهج متكامل "معهم" للوقاية. وهذا يشجع أيضاً المدن على تجنب العمل المنعزل وتطوير تعاون أفضل بين أصحاب المصلحة المتعددين. وهذا لا يعني أن قضايا/تهديدات الإرهاب والتطرف لن تتطلب تدخلات محددة، بل ينبغي النظر فيها ونشرها بطريقة متكاملة. وهذا هو المجال الرئيسي الذي أعربت فيه العديد من المدن عن حاجتها إلى زيادة الدعم، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات (انظر الفصل 3).

ولا يجب أن تكون هذه الأساليب متضاربة ويمكن استخدامها معاً. وأياً كانت المقاربة (المقاربات) التي تتبناها المدينة، يجب أن يؤكد إطار العمل على المبادئ التالية. **في جميع الحالات:**

- **"عدم الحاق الضرر":** هذا المبدأ مستنبط من المجالات الإنسانية والتنموية، تشير هذه الفكرة إلى أن التدخل يجب أن يأخذ في الاعتبار العواقب غير المقصودة وأن يعمل دائماً على تحسين الوضع وعدم التسبب بتدهوره أبداً أو إلحاق الضرر بالأفراد أو المجتمعات.

- **مراعاة النوع الاجتماعي:** الوعي والنظر في ديناميكيات القوة بين الجنسين وأوجه عدم المساواة بين الجنسين والاحتياجات التفاضلية والخبرات والوضع للرجال والنساء والفتيات والفتيان والأقليات الجنسية والجنسانية على أساس السياق الاجتماعي والثقافي أثناء وضع السياسات أو التخطيط أو التنفيذ. (التعريف مأخوذ من مصادر **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) و هيئة الأمم المتحدة للمرأة**)

- **حقوق الإنسان:** يجب أن تعمل الوقاية والاستجابة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والأفراد المنصوص عليها في **الصكوك الدولية لحقوق الإنسان**. لا ينبغي أن يكون هذا مجرد بيان؛ ويجب أخذها في الاعتبار في كل مرحلة من مراحل التنفيذ والمشاركة.

- **المجتمع برمته:** تتطلب الوقاية الفعالة مشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين، بما في ذلك الإدارات الحكومية والخدمات العامة التي تشمل جميع القطاعات والتخصصات ذات الصلة، وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص وأفراد المجتمع. كما لا ينبغي أن يقتصر الأمر على وكالة واحدة بعينها دون تعاون من جهات أخرى.

### اعتبارات إضافية

ينطبق ما يلي على عملية التخطيط والتطوير الاستراتيجي لمقاربة المدينة في الوقاية. سيكون العديد منها، إن لم يكن كلها، ذات صلة برسم الخرائط الأولية بقدر ما تكون ذات صلة بخطوات التنفيذ اللاحقة. وفي المقابل، ستساعد المراحل الأولية لرسم الخرائط - وخاصة المشاورات مع المجتمع وأصحاب المصلحة - في تجهيز المدن للتعامل مع هذه المخاطر وفقاً للاحتياجات والحساسيات المحددة لمجتمعها.

### تجنب الأمانة

وينبغي للمدن أن تضع في اعتبارها تجنب "فخ" الأمانة الذي يرتبط غالباً بالتطرف والكراهية، بل وأكثر من ذلك بالسياسات التي تم وضعها بشكل واضح باستخدام مفهوم "الوقاية من/مكافحة التطرف العنيف". كثيراً ما ترتبط هذه المفاهيم عند وجود نظام أمني "صارم". بمكافحة الإرهاب، وبالتالي، في كثير من الأحيان، مهما كان ذلك صحيحاً أو غير ذلك، وعلى المستوى المحلي على وجه الخصوص، من غير المرجح أن يؤدي الارتباط الوثيق بهذه المفاهيم المتنازع عليها بشكل متكرر، والتي أسيء تطبيقها في بعض الأحيان

## إضفاء الطابع المؤسسي على المقاربة

وكالات متعددة في حد ذاته هو المشكلة، ولكن المدن التي تم التشاور معها بشأن هذا الأمر ظهرت التحديات عندما كان هناك انقطاع في التواصل والتعاون (بما في ذلك تبادل المعلومات)، لأي سبب كان، بين الوكالات المختلفة.

هناك خيار آخر يتمثل في تحميل المسؤولية إلى شبكة على مستوى المدينة تجمع بين الوكالات/المديريات ذات الصلة بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع. إذا كانت عملية رسم خرائط المدينة في البداية شاملة وتضمن مشاركة من جميع أنحاء المجتمع بالإضافة إلى الإدارات والخدمات المختلفة، فقد تكون هذه الشبكة موجودة بالفعل إلى حد كبير. هناك أيضًا بعض الاعتبارات الإضافية المتعلقة بخيار الشبكة:

- **الاستفادة من الشبكات الحالية:** أنشأت العديد من المدن بالفعل شبكات مواضيعية، خاصة عندما تكون مشاركة المجتمع المدني ضرورية بشكل خاص (على سبيل المثال، لمعالجة التمييز العرقي/الديني، أو قضايا التكامل أو المساواة بين الجنسين). إن لجنة السلام المحلية، أو لجنة القانون والنظام، أو مجلس السلامة العامة كلها أمثلة من المدن التي تمت استشارتها في هذا الدليل.

- **إنشاء شبكة جديدة:** مرة أخرى، سيكون تأطير القضية أمرًا بالغ الأهمية ويجب أن يعكس بشكل كامل تطلعات الشركاء الخارجيين، بما في ذلك أصحاب المصلحة في المجتمع. كما أن هذا النوع من الشبكات قد يفقر إلى الاستفادة على المدى الطويل إذا تم اعتبار الموضوع محددًا للغاية أو ضيقًا للغاية.

- **تشكيل مجموعة من الخبراء:** خاصة عند التعامل مع المواضيع المعقدة حيث تجلب الخبرة الخارجية قيمة مضافة، قد ترغب المدينة في النظر في ضم أفراد ذوي خبرة فنية أو مهنية أو أكاديمية محددة إلى جانب الخدمات المحلية وأصحاب المصلحة المجتمعيين. ويمكن القيام بذلك عن طريق إشراكهم في شبكة الوقاية مع أصحاب المصلحة الآخرين، أو عن طريق إنشاء فريق خبراء منفصل أو لجنة استشارية.

لعرفة المزيد عن شبكات الوقاية المحلية وغيرها من نماذج التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين التي يمكنها دعم أو قيادة جهود الوقاية على مستوى المدينة، راجع الفصل الرابع.

وأياً كان النموذج، فإن توجيه شبكة لقيادة عملية الوقاية لا ينبغي أن يعفي المدينة - سواء على المستوى السياسي أو الإداري - من كل المسؤوليات أو التعاونات الضرورية. ليست هناك حاجة عامة لبناء الوعي بأولويات ونهج الوقاية عبر الأجزاء المختلفة من الحكومة المحلية فحسب، بل يجب أن تكون للمدينة أيضًا علاقة مباشرة مع شبكة الوقاية، حتى لو كان ذلك فقط لتسهيل الاجتماعات أو التنسيق بين الوكالات المختلفة أو اعتماد توصيات. وينبغي لإدارة المدينة الأوسع أيضًا أن تدعم شبكة الوقاية من خلال توفير البنية التحتية والموارد البشرية والتمويل، ومن خلال تحديد الآليات القائمة التي يمكن الاستفادة منها لدعم جهود الوقاية.

حتى لو كانت الوقاية التي تقودها المدينة تعتمد على التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، فإن المهمة الأولى هي تحديد كيان رائد أو مكتب أو فرد أو مجموعة من الأفراد (على سبيل المثال، فرقة عمل أو وحدة تنسيق) للإشراف على تنفيذ الإطار. من المهم وجود مكتب أو فرد (أفراد) يدافعون عن الوقاية - كنهج وفلسفة - في جميع أنحاء المدينة. عند تجميع هذا الدليل، أوضح مسؤولو الحكومة المحلية أن الأفراد الرئيسيين كانوا حاسمين بشكل خاص في تطوير الوقاية في مدينتهم، والتأثير على نهج الوكالات الأخرى والفوز بدعم محافظ المدينة أو القادة السياسيين المحليين.

وكما هو الحال مع الكثير من وسائل الوقاية، لا توجد مقاربة واحدة تناسب الجميع لكيفية تنظيم المدينة نفسها للتعامل مع هذه القضايا. فيما يلي بعض الخيارات والاعتبارات لكل منها.

### • وكالة/مديرية تقودها الأفراد

**+ الإيجابيات:** يوفر خطأ واضحًا لا لبس فيه للمسؤولية والمساءلة.

**- السلبيات:** قد تشعر الوكالات الأخرى بأنها أقل مشاركة، وقد تقع المسؤولية بشكل غير متساو على عاتق قائد معين.

الاعتبارات:

- هناك اعتبار آخر هنا وهو ما إذا كانت المدينة تقوم بتعيين وكالة/مديرية حالية كقيادة أو إنشاء وحدة جديدة، إما كمكتب مستقل أو مدمج داخل وكالة/مديرية موجودة. ستلعب المحددات المتعلقة بالموارد أيضًا دورًا ما في تحديد مسار العمل هنا.

- اختيار الوكالة/المديرية التي ينبغي أن تقود قد يشير أيضًا إلى تركيز معين على السياسات، ويجب على المدن أن تضع في اعتبارها كيفية النظر إلى هذه الاختيارات في مجتمعاتها وتأثيرها على الثقة والتعاون من المجموعات المستهدفة المحتملة بسبب التحيزات المتصورة و/أو التجارب الماضية.

### • المسؤولية المشتركة عبر وكالات / مديريات متعددة

**+ الإيجابيات:** قدر أكبر من الاحساس بالملكية الجماعية وتوقع واضح بضرورة أخذ الوقاية في الاعتبار والمساهمة فيها من قبل وكالات متعددة تعكس الوظائف والخدمات المختلفة التي تقدمها المدينة.

**- السلبيات:** خطر تداخل المسؤوليات أو التناقضات أو المنافسة بين الوكالات المختلفة. من المحتمل ألا يكون وجود

## الاستدامة

وهناك نقطتان إضافيتان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بشأن الاستدامة المؤسسية:

### • إدارة التغييرات السياسية

يتطلب تحقيق النتائج من نهج الوقاية الذي تتبعه المدينة جهدًا واستثمارًا طويل الأمد، ومن المحتمل أن يكون أطول من ولاية رئيس بلدية أو مجلس واحد. إن عزل النهج الاستراتيجي عن التغييرات السياسية، سواء كانت ناجمة عن الانتخابات، أو التعيينات الجديدة، أو التغييرات في المسؤوليات الوزارية، يتطلب العمل على التوصل إلى الرأي بالإجماع والمشاركة من جانب الموظفين الإداريين الرئيسيين. قد يشمل ذلك إعطاء الأولوية لقادة المديرين/الوكالات الذين (أ) قد يستمرون في مناصبهم على الرغم من التغييرات على المستوى السياسي أو التنفيذي و (ب) في وضع جيد لدمج الوقاية في الإرشادات والنهج والآليات الحالية/المحدثة لتقديم خدمات أوسع في المدينة. ويجب إطلاع القادة والإدارات السياسية القادمة على نطاق واسع إذا لم تكن التفاصيل المتعلقة بإطار عمل المدينة جزءًا من مناقشات الانتقال/تسليم المسؤوليات.

### • تحقيق الأساس القانوني لإطار عمل المدن

لا يمكن لهذا أن يزيد من عزل المقاربة المتبعة في المدينة عن التغييرات السياسية قصيرة المدى فحسب، بل يضع الإطار أيضًا على أساس قانوني من المرجح أن يؤدي أيضًا إلى تحسين قدرته على الاندماج ضمن المسؤوليات القانونية الأوسع للمدينة وربما دعم الجهود الرامية إلى جمع الموارد المالية. والموارد الأخرى، على سبيل المثال من خلال اشتراط إدراجها في الميزانيات السنوية. تمت مناقشة تمرير اقتراح المجلس أو تعديل التشريعات الحالية لوضع أحكام لإطار عمل وقائي سابقًا في هذا الفصل فيما يتعلق بتعزيز ولاية المدينة، ولكنه أيضًا عنصر مهم في استراتيجية الاستدامة للمدينة.

## تحديد الموارد

إن فشل استراتيجية وقائية جيدة الصياغة في الوفاء بوعدا أمر شائع بسبب الافتقار إلى الموارد الكافية. وبالنظر إلى أن الموارد ستكون دائمًا محدودة وأن المدن غالبًا ما تكون مثقلة ماليًا لتقديم الخدمات العامة القائمة، فإن السؤال الحقيقي غالبًا ما يتمثل في كيفية الاستفادة من الموارد المتاحة حتى تحقيق النتائج. وإذا كانت هناك حاجة إلى متطوعين إضافيين، فإن التحدي يصبح كيفية حشد متطوعين جدد دون إضافة عبء مالي كبير.

هناك عدة أنواع من الموارد، وكلها ضرورية لنجاح جهود الوقاية - من الموارد البشرية والمالية إلى مواد مثل البنية التحتية والمرافق بالإضافة إلى الموارد غير الملموسة مثل المهارات الخاصة والتدريب والخبرات الضرورية.

لا ينبغي إغفال الجوانب الأساسية للموارد، لأن ظروف العمل

تعتمد عليها في بعض الأحيان. جميع أنواع الموارد لها في نهاية المطاف آثار مالية (على سبيل المثال، اكتساب الخبرات يتطلب التدريب، والذي يتطلب بدوره ميزانية مخصصة)، ولكن يمكن أن يكون التأثير محدودًا من خلال تقاسم العبء بين الوكالات المختلفة. ونظرًا لأن المدن لديها بالفعل سياسات وهيكل أساسية قائمة، فمن الممكن تعبئة بعض الموارد (جزئيًا على الأقل) من خلال ربطها بما هو موجود بالفعل. فيما يلي أمثلة من سياقات عالمية مختلفة لإدارات المدينة التي قد يتم استدعاؤها للمساهمة في جهود الوقاية:

- منع الجريمة / السلامة العامة
- الديمقراطية المحلية / مشاركة المواطنين
- التطوير والتخطيط الحضري
- الشباب والتعليم
- الرعاية الصحية والاجتماعية
- الرياضات
- الثقافة
- المساواة بين الجنسين
- التكامل / إعادة توطين المهاجرين
- الوثام الديني / العرقي
- الرعاية الاجتماعية
- السكن

ويترب على ذلك أن منع الكراهية والتطرف والاستقطاب لن يحتاج بالضرورة إلى بنية تحتية أو مكتب أو ميزانية توظيف خاصة به (راجع إضفاء الطابع المؤسسي على المقاربات أعلاه)، ولكنه يتطلب على المستوى الأساسي نفس أنواع الموارد التي يمكن للإدارات الأخرى الوصول إليها.

إذا كانت هناك حاجة إلى موارد جديدة، فقد تستكشف المدينة الخيارات التالية (بشكل منفصل أو اشتراكي):

- **المنح الحكومية الوطنية والميزانيات والتخصيص أو آليات التمويل الأخرى** قد يوفر ذلك فرصًا خاصة للمدن التي اعتمدت حكوماتها الوطنية استراتيجية وطنية للوقاية. لدى العديد من البلدان دعوات منتظمة لتقديم مقترحات لمبادرات الوقاية، ولكن ضع في اعتبارك أن وجود بنية تحتية كاملة للوقاية تعتمد على تمويل المنح التنافسية، خاصة إذا كانت مرتبطة حصريًا بالحكومة الوطنية وأولوياتها، يمكن أن يشكل تحديات للاستدامة على المدى الطويل.
- **خط مخصص في ميزانية المدينة** وهذا يخلق توقعًا وسابقة للتخصيص السنوي، ولكنه أيضًا دليل على التزام أوسع وجزء مهم من إضفاء الطابع المؤسسي (راجع إضفاء الطابع المؤسسي على المقاربات أعلاه).
- **الجهات المانحة الدولية** تختلف هذه الفرص بشكل كبير من بلد إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى. قد لا تكون إجراءات التمويل وعمليات التقديم متاحة للمدن الصغيرة التي

• **شراكات القطاع الخاص** نجحت بعض المدن في تأمين الموارد من القطاع الخاص، سواء من أصحاب الأعمال المحليين وغرف التجارة، أو من الشركات متعددة الجنسيات المتواجدة في مدنهم. وغالباً ما يتم تصميم الموارد على شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويمكن أن تكون في كثير من الأحيان مهارات وخبرات ومرافق بالإضافة إلى المساهمات المالية. ويتم تناول هذا الأمر بمزيد من التفصيل في إطار إشراك القطاع الخاص في الفصل الرابع.

ليس لديها الموظفين أو المهارات اللازمة لإضفاء الطابع الرسمي على مشاريعها. في كثير من الحالات، يجب تحديد شريك منفذ لا يكون وكالة حكومية أو جهة عامة. قد يكون من المهم النظر في ما إذا كان هناك توافق بين أولويات الجهات المانحة الدولية وأولويات المجتمع المحلي وما إذا كان تلقي الدعم من جهة مانحة معينة قد يؤثر على تصورات المجتمع لجهود الوقاية في المدينة.

باستثناء المدن القوية، هناك أمثلة قليلة على تمويل الجهات المانحة للتدريب أو بناء القدرات في مجال الوقاية من التطرف والكراهية التي تستهدف الحكومات المحلية على وجه التحديد. ويركز معظم هذا الدعم على الحكومات المركزية و/أو منظمات المجتمع المدني.



لندن، المملكة المتحدة: في عام 2019، أطلق عمدة لندن و مكتب العمدة لضبط الأمن و مكافحة الجريمة (MOPAC) النسخة الأولى من صندوق السعي المشترك للعمدة، وهو مبادرة تمويل شعبية مخصصة لدعم الاستجابات المحلية لجرائم الكراهية والتطرف العنيف والتهديدات ذات الصلة في لندن. ولتوسيع نطاق الدعم المتاح، سعى هذا المكتب إلى البحث عن شريك من القطاع الخاص يمكن أن يضاها الأموال التي تقدمها مجلس البلدية. بعد التواصل والمشاركة مع العديد من الشركاء المحتملين من القطاع الخاص، دخل المكتب في شراكة مع Google.org، مما أدى إلى استثمار مشترك بقيمة 800000 جنيه إسترليني لدعم أكثر من 30 منظمة شعبية في جميع أنحاء المدينة لبناء القدرة على الصمود داخل مجتمعاتهم.

# الفصل الثالث

## التنفيذ

العنيف ومكافحته، وبناء السلام والمجالات ذات الصلة مع الاعتراف بأن هذه تتطلب نفس المستويات الثلاثة من الجهد (تدابير واسعة النطاق على مستوى السكان، والجهود المبذولة لاكتشاف المخاطر والتخفيف من حدتها، والجهود المبذولة للحد من المخاطر حيثما كانت موجودة بالفعل).

هناك العديد من الموارد المتاحة على جميع مستويات الوقاية الثلاثة وكيفية تطبيقها في مجالات مختلفة. ولأغراض هذا الدليل، سنعتمد التفاهات التالية:

لا ينبغي أن يقتصر ما ورد أعلاه على الوقاية المجتمعية أو خارج الإنترنت فقط، بل يجب أن يتضمن النظر في المخاطر والتدخلات عبر الإنترنت أيضًا بطريقة تعكس مشهد تهديد متكامل ومتعدد الأوجه.

سيشير هذا الدليل إلى "التدخلات" على كل مستوى، والتي ينبغي أن تُفهم على أنها إجراءات تتخذها المدينة بقصد إحداث فرق على أي مستوى معين، وليس بالمعنى التقني على أنها تنطبق بشكل خاص على التدخلات الفردية من خلال برامج التوجيه الفردي على سبيل المثال.

يوضح هذا الفصل الطرق المختلفة التي يمكن للمدن من خلالها تفعيل الجانب التشغيلي لمقاربتها، ويمكنها أيضاً تزويد أصحاب المصلحة الرئيسيين بالأدوات والقدرات اللازمة للعب أدوارهم. ويقدم أمثلة على الوقاية الأولية والثانوية والثالثة التي تقودها المدن، ويناقش أيضاً كيف يمكن للحكومات المحلية التعامل مع القضايا الحساسة المحتملة، بما في ذلك التعامل مع المجموعات المهمشة تاريخياً أو الأقليات أو موازنة احتياجات السلامة العامة مقابل حرية التعبير، على سبيل المثال.

## الوقاية الأولية والثانوية والثالثة

إن مفاهيم التدخل على المستويات الأول والثاني والثالث تأتي في الأصل من مجال الصحة العامة، في إشارة إلى الجهود المبذولة للوقاية من الأمراض وإطالة الحياة. ويتم تطبيق هذا بشكل متزايد على منع العنف، ومنع التطرف

### الوقاية على المستوى الثالث

البرامج وغيرها من التدابير للوصمة لدعم مرتكي الجريمة العنيفة ذات الدوافع للتطرف والكراهية في جهودهم لترك بيتهم، والتخلي عن العنف، وإلغاء التجريم، وإعادة الاندماج في المجتمع. يمكن تنفيذ هذه البرامج داخل أو خارج أماكن الاحتجاز.

### الوقاية الثانوية

البرامج أو التدابير الأخرى التي تستهدف الأفراد الذين تم تحديدهم على أنهم عرضة للتجنيد أو الاستدراج إلى التطرف بسبب الكراهية أو العنف للتطرف وتسعى إلى توجيه هؤلاء الأفراد إلى مسار غير عنيف.

### الوقاية الأولية

البرامج أو التدابير الأخرى للوصمة لبناء قدرة المجتمع على الصمود ضد الكراهية والتطرف والاستقطاب وتعزيز التماسك الاجتماعي لمقاومة هذه التهديدات بغض النظر عن نقاط ضعفها

## الوقاية الأولية

من المرجح أن يكون للوقاية الأولية أهمية كبيرة بالنسبة لعظم المدن عبر سياقات مختلفة، وذلك بالاعتماد على دورها في تقديم الخدمات العامة الأساسية وفي بعض الحالات في مجالات مثل الصحة والتعليم. يمكن أن تكون الوقاية الأولية أيضًا خطوة أولى، على سبيل المثال، عندما تفتقر المدينة إلى تفويضات معينة للقيام بتدخلات أكثر استهدافًا، أو تكون غير قادرة على تقديمها. إن الهدف من الوقاية الأولية هو اتخاذ الإجراءات التي تجعل المدينة أكثر مرونة وأكثر تماسكًا اجتماعيًا وأقل عرضة لتطور نقاط الضعف المرتبطة بمخاطر مثل الكراهية والتطرف والاستقطاب. يتضمن ذلك الإجراءات التي قد ترغب المدينة في اتخاذها على أي حال كجزء من جهودها لدعم المجتمعات المزدهرة والمتكاملة والمسالمة، بغض النظر عن أي تهديد محدد.

ومن المهم أن نلاحظ أن الدور الذي تلعبه إدارة المدينة قد يختلف ليس فقط وفقًا للسياق أو القدرة ولكن أيضًا من مجال واحد لبرامج الوقاية إلى مجال آخر. في بعض الحالات، تكون المدينة هي الفاعل الوحيد أو الأساسي الذي يقدم أو يروج لبرنامجًا معينًا. وفي حالات أخرى، قد يكون للمدينة دور تنسيقي أو تيسيري لجلب أصحاب المصلحة الآخرين إلى طاولة المفاوضات. إن دور المدينة

وإبرازها هو أمر ينبغي تحديده في مراحل التخطيط بناءً على نتائج رسم خرائط المشهد الحالي للمدينة، ودمجها عند الضرورة في إطار العمل أو الإستراتيجية المحلية للمدينة.

أمثلة على خطوات الوقاية الأولية التي قد تفكر المدن في اتخاذها:

- **مشاركة المجتمع:** تعد المؤسسات المحلية الموثوقة والشفافة والتي يسهل الوصول إليها أساسًا أفضل للأمن والشمول ومستويات التدخل المحتملة الأخرى. يمكن اعتبار المشاركة المجتمعية تدخلًا أساسيًا إذا ركزت على تعزيز هذه الروابط بين إدارة المدينة والمجتمعات التي تخدمها، دون التضييق على نوع معين من المخاطر أو المجموعة المستهدفة. ويشمل ذلك التركيز على إشراك المجموعات الدينية والثقافية والعرقية المختلفة والمجتمعات الأخرى التي قد تشعر بأنها أقل تمثيلًا أو ارتباطًا بإدارة المدينة، بما في ذلك الأقليات و المجتمعات المهمشة تاريخيًا. ويمكن أن تتخذ المشاركة المجتمعية أي شكل من الأشكال، بدءًا من تنظيم اجتماعات بين الأحياء السكنية والحوارات بين الثقافات إلى إنشاء مكتب معلومات في مستشفى محلي أو أي خدمة أخرى. ويمكن أن يكون إجراءً مستقلًا في حد ذاته ولكن يمكن أيضًا دمجها بنشاطات أخرى، كما يتضح من التدخلات أدناه، كمقاربات منهجية.



مدينة أورورا، كولورادو، في الولايات المتحدة الأمريكية أتاحت للمقيمين الفرصة للمشاركة بشكل مباشر في ضمان أمن المدينة. يعمل أعضاء فريق الاستجابة المجتمعية الرئيسية في مدينة أورورا، جنبًا إلى جنب مع مسؤولي المدينة خلال أوقات الاضطرابات المدنية للتعامل مع المجتمعات والمنظمات الشريكة. يجتمع هذا الفريق مرة واحدة شهريًا في اجتماع عام مفتوح لمناقشة سلامة المجتمع والتخطيط للأحداث القادمة.



يوجد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، برنامج لاتاحة أماكن عبادة أكثر أماناً وصحة، تعمل المدينة من خلال هذا البرنامج على تحسين العلاقات بين المجتمعات الدينية، وبينها وبين الحكومة المحلية. جمعت المدينة في البداية هذه المجموعات معاً لمنحهم منتدى لمشاركة مخاوفهم وما يعتبرونه فجوات في قدرتهم على معالجتها، بالإضافة إلى إنشاء قناة اتصال منتظمة بين المدينة ومجتمعاتها الدينية المتنوعة. بعد الاجتماع الأولي، نظمت المدينة ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام ضمت الجهات الأمنية وركزت على التدريب على تخطيط سيناريوهات الطوارئ، بما في ذلك المستجيبين الأوائل. حددت وحدات إدارة مخاطر الكوارث والشركاء الآخرون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات استباقية في ضمان سلامة أماكن العبادة. وقالوا انهم مستعدون ولديهم استجابة مناسبة لحالات الطوارئ في حالة وقوع حادث. بشكل عام، يساعد البرنامج على بناء الثقة وتحسين العلاقات بين الحكومة المحلية والجماعات الدينية المختلفة، فضلاً عن تزويد هذه الأخيرة بالمعرفة والمعلومات اللازمة للمشاركة بشكل استباقي في جهود الوقاية.



من أفغانستان. وفي الآونة الأخيرة، عقدت المدينة اجتماعاً لأصحاب المصلحة المحليين المعنيين لمناقشة الفرص والتحديات التي تواجه تعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة الاستقطاب في المدينة. وكان أحد التدابير المقترحة هو تخصيص ميزانية منفصلة لمعالجة تهمة الشباب وتعزيز إدماجهم في عملية صنع القرار والمسائل المدنية الأخرى.

لدى مدينة ماردان، باكستان لجنة سلام محلية تعمل كمنصة تقودها المدينة للحكومة المحلية وقادة المجتمع للالتقاء ومعالجة القضايا الاجتماعية الحساسة والمعقدة، بما في ذلك التوترات الدينية والعرقية بالإضافة إلى التحديات الناتجة عن إعادة توطين 1.5 مليون شخص داخلياً. النازحون الفارون من العنف في المناطق القريبة



**التعليم:** تتمتع العديد من المدن ببعض السلطات القضائية على المدارس التي تغطي الفئات العمرية الأصغر سنًا، كما يتمتع بعضها أيضًا بالسيطرة على مؤسسات التعليم الثانوي. غالبًا ما يكون هناك أيضًا مزيج من المدارس العامة والخاصة، بالإضافة إلى ، أماكن تعليمية غير رسمية أو تقليدية في بعض الحالات. قد توجد أيضًا مدارس دينية في المدينة، بدرجات متفاوتة من التنظيم والرقابة من جانب إدارة المدينة. ومهما كانت إجراءات المراقبة ذات الصلة على المؤسسات التعليمية في المدينة، فإن التدخلات على هذا المستوى قد تتضمن، على سبيل المثال، إضافة مواد مثل الشمول أو التسامح أو التفكير النقدي أو المواطنة أو الثقافة الرقمية إلى المنهج الدراسي، أو ضمان مساعدة المدارس في خلق الوعي حول الإقصاء الاجتماعي والعزل. والكراهية، أو حتى أنها تجعل الأطفال والأسر أكثر وعيًا بخدمات الدعم الموجودة في مجتمعهم. شعرت المدن التي تمت استشارتها لإعداد هذا الدليل أنه من المهم ملاحظة أن الوقاية في المدارس يجب أن تركز على غرس القيم والمواقف الإيجابية، بدلاً من تأطير القضايا بطريقة سلبية حول المخاطر والتهديدات.



بدأت مدينة نوفي بازار، صربيا، وهي المدينة التي واجهت تحديات كبيرة تتمثل في إستدراج الشباب إلى التطرف العنيف، في تنفيذ برامج وقائية من خلال التعليم. ونظمت مؤتمرًا حول السبل الأكثر تأثيرًا لإدماج جوانب الوقاية في المناهج الدراسية وتوعية الطلاب بالأثر الضار للكراهية والتطرف والاستقطاب على سبل العيش. وتضمن هذا الجهد التعاوني مشاورات مكثفة مع منظمات المجتمع المدني والحكومة الوطنية والمؤسسات المحلية. ألهم هذا الحدث أيضًا حوارًا أوسع حول دمج الوقاية في المدارس وبناء قدرة الشباب على الصمود من خلال الإنذار المبكر والحوار وبناء الثقة مع مؤسسات إنفاذ القانون المحلية ومؤسسات المدينة، بما في ذلك الهيئات الرائدة في مبادرات الوقاية وإشراك الشباب.



تعمل مدينة ريو دي جانيرو، البرازيل مع المدارس على برامج خارج نطاق المنهج الدراسي فحسب، مع التركيز أيضاً على حماية البيئات التعليمية. من خلال تطبيق [Safe School](#)، تدعم أمانة التعليم التابعة لبلدية المدينة المعلمين والطلاب من خلال تحديد حالات العنف وإبذاء النفس وغيرها من التهديدات والأزمات، بما في ذلك الهجمات على المدارس. ويهدف إلى توفير دعم العمل السريع للإدارة وربط المدارس بالأمانة العامة والهيئات العامة الأخرى، وتبسيط آليات التنسيق.

**إشراك وتمكين الشباب:** في كثير من الأحيان، يُنظر إلى الشباب على أنهم أهداف سلبية أو فقط متلقون لبرامج الوقاية، وليس كمشاركين نشطين في هذه البرامج. وينبغي للمدن أن تعطي دوراً نشطاً للشباب في أنشطة الوقاية، وينبغي أن تمنح الشباب مصلحة حقيقية، وليست رمزية، في تحديد التحديات واقتراح سبل التصدي لها. إن ضمان حصول الشباب على المهارات والقدرات اللازمة للتعبير عن مخاوفهم والدفاع عن احتياجاتهم أمر أساسي. إن تقليل العوائق التي تحول دون إمكانية الوصول والمشاركة في صنع القرار في المدينة وتطوير السياسات يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على قدرة الأجيال القادمة على الصمود ويسمح لجهود المدينة بخدمة مجتمعها بشكل أفضل. ويمكن تحقيق هذه الجهود من خلال دعم مجلس شباب نشط و يمثل جميع الفئات، أو استضافة حوارات بين قادة المدن ومجموعات الشباب، أو المشاركة مع نوادي الشباب والمجتمعات والمنظمات الشعبية لتعزيز النقاش ومناقشة القضايا الحساسة في بيئة ميسرة. ويمكن إيلاء اهتمام خاص للقضايا الرئيسية مثل الثقة في مؤسسة الشرطة أو المؤسسات والخدمات الأخرى. وينبغي الحرص على استيعاب الأشخاص من خلفيات مختلفة وتجنب استبعاد مجموعات معينة أو تعزيز الوصمة الاجتماعية. في الأساس، يجب أن يطرح الشباب أنفسهم القضايا التي تتم مناقشتها، وليس أن يتم فرضها عليهم.



يوجد في **مابوتو، موزمبيق** مستشار مخصص للشباب والمواطنة، وهو مسؤول عن تطوير برامج تمكين الشباب التي تقودها المدينة والإشراف عليها. استضافت شبكة المدن القوية ورشة عمل إقليمية في مدينة جوهانسبرغ لمدن شرق وجنوب إفريقيا، أشار المستشار إلى أنه من خلال دوره، كانت المدينة رائدة في عدد من المبادرات التي تركز على الشباب، والتي تشمل إشراك الشباب في التصميم الحضري لضمان وجود وسائل كافية وآمنة في الأماكن العامة حيث يمكن للشباب التواصل الاجتماعي والمشاركة في الأنشطة الترفيهية الصحية. تدير البلدية أيضًا برنامجًا للابتكار الشبابي حيث يتم دعم الشباب ماليًا وتدريبًا لنشر مشاريع لتعزيز التماسك الاجتماعي وريادة الأعمال الشبابية والمزيد، والتي يتم بثها على قنوات التلفزيون المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع المزيد من الشباب على المشاركة.



**تورونتو، كندا:** إدراكًا لحقيقة أن الشباب غالبًا ما يفقدون فرصة المشاركة في عمليات التخطيط ووضع الاستراتيجيات بالمدينة في الماضي، أنشأت مدينة تورنتو فريقًا بحثيًا للشباب مكونًا من عشرة شباب تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا تم تكليفهم بالتواصل مع شباب آخرين من أجل فهم القضايا التي يشعرون أنها بحاجة إلى أن يتم إعطاؤها الأولوية من قبل الحكومة المحلية خلال السنوات القادمة. أدى هذا الجهد إلى تطوير استراتيجية إشراك الشباب، والتي "تم إعدادها للشباب من قبل الشباب" وتوفر قائمة بمجالات القضايا التي يعتبرها الشباب أولويات (على سبيل المثال، العنف بين الشباب، والسلامة و علاقة الشباب مع وكالات إنفاذ القانون، التوظيف، السكن بأسعار معقولة). توفر الإستراتيجية أيضًا إجراءات يجب على المدينة اتباعها لمعالجة هذه المجالات مع الاستمرار في التعامل بشكل هادف مع الشباب.



**كاير، مقدونيا الشمالية:** لمعالجة استدراج الشباب إلى الراديكالية في مجتمعاتها، قامت البلدية ببناء وتشغيل مركز الشباب والمجتمع. فهو يوفر مساحة للشباب للوصول إلى الموارد والشبكات، وبناء مهاراتهم ومعارفهم حول المشاركة المدنية والمواطنة النشطة والعمل على المبادرات المحلية ذات التأثير الاجتماعي. تقوم البلدية بإدارة المركز بالتعاون مع مختلف منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات المجتمعية التي تنظم أنواعًا مختلفة من المناسبات.

**الصحة العامة، بما في ذلك الصحة العقلية والخدمات الاجتماعية:** ستتعامل العديد من المدن بشكل روتيني مع خدمات الصحة العامة حتى لو لم يكن لديها سيطرة مباشرة عليها، على سبيل المثال، في مجال الوقاية من الأمراض أو مكافحة العدوى. بالنسبة للكثيرين، فتحت جائحة كوفيد-19 آفاقًا جديدة لمثل هذا التعاون والتواصل. قد يكون العمل على رفع مستوى الوعي بين الممارسين الصحيين حول مقاربة المدينة في الوقاية وكذلك كيفية معالجة المخاوف بشأن أوجه الهشاشة لأفراد أو مجموعات معينة بمثابة خطوة أولى. وفي هذه الحالة، ينبغي النظر إلى احتياجات القطاع الصحي و إشراكها في هذه الجهود الأوسع نطاقاً كجزء من عملية رسم خريطة الجهات ذات العلاقة في المدينة مع إشراك المهنيين الصحيين في إطار عمل متعدد الأطراف يشمل جميع الجهات ذات العلاقة. إن الاستمرار في دعم السكان ليصبحوا في صحة أفضل يجب أن يمتد إلى ما هو أبعد من الصحة الفسيولوجية إلى توفير خدمات الصحة العقلية والخدمات الاجتماعية. وفي حين أن هذه الخدمات يمكن أن تشارك أيضاً في تدخلات أكثر استهدافاً، إلا أنه ينبغي الاعتراف بدورها في التدخلات الأولية على أنها تدعم مجتمعات صحية ونشطة و مترابطة و يتم تمكينها باستمرار. على مستوى الوقاية الأولية، لا يكون الدافع وراء مشاركتهم هو أي تحدٍ خاص حول التطرف أو الاستقطاب أو الكراهية، ولكن لأنها تعزز وجود مدينة أكثر صموداً وتماسكاً بشكل عام والتي بدورها أقل عرضة للانقسام والكراهية.



**مانشستر الكبرى، المملكة المتحدة:** من خلال اتفاق مانشستر الكبرى للمشاريع التطوعية والاجتماعية، قامت هيئة مانشستر الكبرى المشتركة بإضفاء الطابع الرسمي على تعاون ثلاثي فيما بينها، وشراكة مانشستر الكبرى للرعاية الصحية والاجتماعية وقطاع المجتمع التطوعي والمدني في المدينة لتضمين دور المنظمات التطوعية والمجموعات المجتمعية في تنفيذ استراتيجية مانشستر الكبرى. من خلال هذه الاتفاقية، تلتزم مانشستر الكبرى بضمان قيام المنظمات التطوعية والمجموعات المجتمعية بإغناء عملية التطوير بالمعلومات والخبرات وإشراكها في تقديم البرامج لمعالجة قضايا تتراوح بين اعتلال الصحة العقلية (بالشراكة مع خدمة الصحة الوطنية ومقدمي الرعاية الصحية الخاصين بالمدينة) للفقر الغذائي والإدمان والتشرد، وما إلى ذلك. ويلتزم الاتفاق أيضاً بضمان تمثيل المجتمع المدني في المجموعات ذات الصلة التي تقودها البلديات، مثل المجلس المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والمجلس الاستشاري للتوظيف والمهارات. في حين أن الاتفاق لا يقتصر على منع الكراهية والتطرف، فإنه يقدم مثالا هاما على كيفية قيام الحكومات المحلية بتيسير الشراكات بين الجهات الفاعلة الرئيسية (في هذه الحالة، الرعاية الصحية والاجتماعية وقطاع المجتمع التطوعي والمدني) في جهد مشترك لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في جميع أنحاء المدينة.

**الدعم الأسري:** يمكن أن تكون العائلات من بين شبكات الدعم الأكثر تأثيرًا في مجال الوقاية، وتقدم العديد من المدن بالفعل دعمًا عامًا للآباء في مجموعة من القضايا. هناك أيضًا عدد من عوامل الخطر المحيطة بالعائلات حيث يمكن للعنف المنزلي أو السيطرة القسرية أو قضايا الإدمان أو تعاطي المخدرات أو التعرض للشبكات والأنشطة الإجرامية، من بين أشياء أخرى كثيرة، أن تجعل الفرد أكثر عرضة للخطر. يمكن للمدينة إنشاء مجموعات نقاشية، أو شبكات دعم الأقران، أو تقديم دورات وإرشادات حول الاحتياجات المحددة للآباء والأمهات، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي بشكل عام حول المخاطر، وكيفية الإبلاغ عن المخاوف وطلب المزيد من الدعم في بيئة آمنة. يجب أن تستند جميع التدخلات، قدر الإمكان، إلى أنشطة الدعم الأسري والبنى التحتية القائمة والراسخة، ليس فقط للحد من التكاليف ولكن للمساعدة في تبسيط كيفية حصول الأسر على الدعم ومعالجة تحديات الوقاية باعتبارها ذات صلة بالجوانب الأخرى من حياتهم.

**مدارس الأمهات:** تم تطوير هذا البرنامج وإطلاقه من قبل منظمة نساء بلا حدود، وهو يدعم الأمهات باعتبارهن خط الدفاع الأول في المجتمعات المعرضة للخطر من خلال تعزيز قدراتهن الفردية وإمكاناتهن ومعرفتهن العاطفية ووعيهن بالتأثيرات الراديكالية. ويتم إدارته بالتنسيق الوثيق مع الحكومات المحلية في أكثر من 15 دولة حول العالم. ويتم توفير التدريب للمدن في آسيا الوسطى وغرب البلقان ومناطق أخرى لرفع مستوى خدماتها الاجتماعية من أجل فهم ووضع استراتيجيات الوقاية من التطرف بشكل أفضل، مع تقديم الدعم العيني في الوقت نفسه لأنشطة البرنامج.



**ماساكا، أوغندا:** في أوغندا، يعد الفقر والبطالة وانعدام الفرص الاقتصادية من بين نقاط الضعف الأكثر إلحاحًا التي تستغلها الجماعات المتطرفة لتجنيد الشباب و تحريكهم. ولواجهة هذا التحدي، استخدمت بلدية ماساكا في أوغندا صناديق تنمية دوائرها الانتخابية لدعم برامج التمكين الاقتصادي للشباب، وفضلت المؤسسات التي يقودها الشباب في العقود والناقصات البلدية (مثل الأسواق العامة ومواقف سيارات الأجرة ومواقف السيارات في الشوارع). وخدمات التحميل والتفريغ، والمراحيض العامة، و المسالخ العامة المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وما إلى ذلك). فيما يتعلق بالوقاية الثالثة، تدعم البلدية أيضًا الشباب الذين تم إطلاق سراحتهم من السجن من خلال الشراكة مع المنظمات المحلية التي تقوم بتوظيف هؤلاء الشباب لتنظيف المدينة (من بين أنشطة أخرى)، وضمان حصولهم على الأجور ومساعدتهم على أن يصبحوا أعضاء أكثر إنتاجية في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يحصل هؤلاء الشباب على التدريب المهني والمشورة من خلال مراكز إعادة التأهيل المخصصة لهم.

**مشاركة قطاع الأعمال والتدريب المهني ودعم التوظيف:** أشارت العديد من المدن التي تمت التشاور معها لإعداد هذا الدليل إلى أن البطالة ونقص الفرص هي نقاط الضعف الرئيسية التي يمكن أن تخلق الكراهية والتطرف والاستقطاب في مدنها. قد تقرر إحدى المدن التعامل مع القطاع الخاص في أي شيء بدءًا من رفع الوعي الأساسي وآليات دعم الموظفين، ولكن أيضًا لتطوير أو توسيع دعم التدريب المهني وخطط التطوير الوظيفي وأشكال الدعم الأخرى. على المستوى الأولي، سيتم تحقيق ذلك كله بهدف عام يتمثل في الحد من نقاط الضعف وزيادة القدرة على الصمود على المستوى العام للسكان، بدلاً من الاستجابة لأي تهديد أو تحدي محدد بطريقة مستهدفة أو مع مجموعات محددة.



**غوستيفار، مقدونيا الشمالية،** بدعم من شبكة المدن القوية وتماشيا مع استراتيجية الوقاية المحلية، تم تقديم برنامج تدريب المدربين من أجل "تنمية الشباب من خلال الرياضة". كان الهدف هو تجهيز معلمي التربية البدنية من جميع المدارس والمدربين المحليين من المدينة لتصميم وتنفيذ الأنشطة الصفية واللاصفية التي من شأنها أن تساعد الشباب على تحسين مهارات القيادة والتواصل والتعاطف. بالإضافة إلى ذلك، أتاح هذا للمدرسين والمدربين آلية لتعزيز التماسك الاجتماعي بين الشباب في هذه المدينة المتعددة الثقافات.

وكممارسة جيدة، ومرة أخرى بدعم من شبكة المدن القوية، تم استخدام نفس النموذج في ثلاث مقاطعات في كينيا (إيسيلو وكوالي وناكورو) حيث تم تدريب المدربين والعلمين المحليين على مشاركة الشباب وإدماجهم، ثم دعمهم لتطوير وتنفيذ البرامج التي تجمع الشباب من خلفيات ومجتمعات مختلفة للتواصل والتفاعل والعمل معًا من خلال الرياضة.

**الرياضة:** تستفيد العديد من المدن من النوادي الرياضية والأنشطة الرياضية لدعم جهود الوقاية الأولية. في كثير من الحالات، تتمتع الرياضة بالقدرة على توحيد الناس من مختلف أنحاء المجتمع مع إظهار قيم الاحترام وموقف "عدم التسامح مطلقاً" تجاه قضايا مثل التنمر والعنصرية وغيرها من أشكال التمييز. يمكن للحملات الرياضية والجمعيات مع أندية وشخصيات معينة أن تساعد في توجيه الرسائل الرئيسية وتوسيع نطاق الوصول إلى الجمهور. وقد وجدت بعض المدن أيضاً أن الرياضة يمكن أن تساعد في خلق أرضية مشتركة وإحساس مشترك بالانتماء عبر أجزاء المجتمع المنقسمة أو المنعزلة.



**مونروفيا، ليبيريا:** لمنع تكرار أعمال العنف بين الطوائف الدينية المختلفة في المدينة، ساعدت مدينة مونروفيا في إنشاء مجلس محلي مشترك بين الأديان في مونروفيا لربط الجماعات الدينية ببعضها البعض للمساهمة بشكل مشترك في جعل مونروفيا مكاناً آمناً لجميع الطوائف الدينية. منذ إنطلاقه، جمع المجلس الجماعات الدينية وقادتها معاً لتناول وجبات من الغذاء معاً، والاحتفاء بدياناتهم معاً (على سبيل المثال، من خلال احتفالات عيد الفصح ورمضان بين الأديان)، ومناقشة الاهتمامات الناشئة وتبادل الأفكار بشكل مشترك للحلول التي يمكن تنفيذها بعد ذلك بدعم من الحكومة محلية.

**الثقافة:** على غرار الرياضة، غالباً ما يُنظر إلى الأنشطة الثقافية على أنها أدوات مفيدة للوصول إلى المجتمعات وتوسيع نطاق الجماهير ونشر الرسائل الرئيسية وتعزيز الشعور بالانتماء. قد تقوم المدينة أيضاً بتطوير حوارات ثقافية مصممة لمساعدة أجزاء مختلفة من مجتمعها على التفاعل، وفهم "الأخر" بشكل أفضل، وتهدئة التوترات، ومناقشة الموضوعات الحساسة، وتسليط الضوء على التحديات التي قد يكون من الصعب إثارتها. وقد تشمل التدخلات الثقافية على المستوى الابتدائي أيضاً، على سبيل المثال، الجهود المبذولة لفتح مكتبات جديدة تعطي الأولوية للمجموعات المحرومة أو المعزولة. ستندرج مثل هذه التدخلات تحت المستوى الأولي إذا تم تصميمها لفتح أو تكافؤ الوصول عبر المجتمعات المختلفة بسبب الفوائد المتعددة التي يمكن أن تجلبها، وليس لأن هذه المجتمعات تظهر بالضرورة نقاط ضعف محددة تتعلق بالكراهية والتطرف والاستقطاب.

**المساحات العامة والتخطيط الحضري:** بالنسبة للعديد من المدن، تعد قرارات التخطيط المتعلقة بالأراضي والممتلكات العامة والتجارية والخاصة مجالاً رئيسياً للمسؤولية. ولذلك، يوفر التخطيط الحضري وسيلة حاسمة يمكن من خلالها دمج الوقاية الأولية و"تعميمها"



## الجهود التي تقودها المدن لتطوير السلامة والأمن من خلال المساحات العامة



أكدت مدينة **هلسنكي** ب**فنلندا** هويتها كمدينة شاملة من خلال سياسة الإسكان الشاملة التي تنتهجها، وهي سياسة "مدينتنا هلسنكي". يساعد هذا النهج الأشخاص المحتاجين في الحصول على السكن ويهدف إلى منع التفرقة والعزلة من خلال اعتماد نماذج الملكية والحيازة المختلطة، وتحقيق أقصى استفادة من ملكية الأراضي العامة لتوفير خدمة أساسية وتشجيع سوق الإسكان المختلط الذي يعزز الاندماج ويكسر الحواجز. يمكن العثور على المزيد من المعلومات حول نهج هلسنكي على [موقع الإسكان 2030](#).



أقامت **مدينة الرباط، المغرب** شراكة مع منظمات محلية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين وزيادة مستويات السلامة في الأماكن العامة للنساء. على سبيل المثال، دخلت المدينة في شراكة مع منظمة نسوية محلية، **منتدى جسور للنساء الغريبات**، بالإضافة إلى مهندسين معماريين ومنظمات شعبية أخرى ومتطوعين مجتمعيين في جهد متعدد الجهات لجعل مدينة الرباط أكثر إدماجاً للمنظور الجنساني. وكجزء من هذا المشروع، نظمت المدينة ومنتدى جسور وشاركنا في ورش عمل لبناء القدرات حول **”التخطيط الحضري المستجيب لاحتياجات النوع الاجتماعي“**، وقامو بتنظيم مسابقات **”الهاكاثون“** لطلاب الهندسة المعمارية والهندسة في المدينة، وبالتالي إشراك الشباب في مقاربتها لبناء أماكن عامة أكثر شمولاً وأماناً. ومن خلال هذه الشراكات، أطلقت أيضاً حملات اتصالات موجهة لمعالجة التحرش الجنسي وأشكال العنف الأخرى، بما في ذلك تلك التي تكون بدافع التطرف والكراهية. تقدم هذه المبادرة في نهاية المطاف نموذجاً تشاركياً و تعاونياً متعدد الأطراف بقيادة الحكومة المحلية، حيث تجمع المدينة بين جهات فاعلة مجتمعية متنوعة، وتستفيد من مزاياها النسبية وأنواع مختلفة من الخبرات الموجودة لديهم (مثل النوع الاجتماعي والتخطيط الحضري) لجعل مدينة الرباط أكثر أماناً وسلامة لجميع المواطنين.



لدى ولاية فيكتوريا، أستراليا، منصة حكومية محلية مخصصة للتصميم الحضري ومنع الجريمة، تضم العديد من دراسات الحالة المحلية والمواد المرجعية والمعلومات لخططي المدن والعاملين في مجال الوقاية من الجريمة والمجتمع على نطاق أوسع.

- ترجمة الرسائل الرئيسية (حيثما أمكن) إلى اللغات المستخدمة على نطاق واسع في المدينة للمساعدة في ضمان وصولها إلى جميع المجتمعات ذات الصلة.
- مراعاة الأفراد والصور المستخدمة لتجنب الترويج للخوف و/أو عزل فئات معينة من المجتمع ضمناً.
- الاستفادة من منصات مختلفة - على سبيل المثال، قد تسمح قنوات التواصل الاجتماعي بمزيد من المشاركة غير الرسمية مع الجمهور ويمكن أن تكون منصة جيدة لجمع المدخلات/الرؤى من المجتمعات المحلية. ضع في اعتبارك من تريد الوصول إليه وما هي المنصات التي تستخدمها تلك التركيبة السكانية (مثل الشباب)؛ و
- اعتبار التواصل وسيلة ليس للوقاية فحسب، بل للاستجابة أيضاً. تعتبر الاتصالات العامة، بدءاً من الطمأنينة والتواصل المجتمعي وحتى إعلانات السلامة والعلومات الحيوية، جزءاً أساسياً من التخطيط للاستجابة للأزمات.

**الاتصالات والرسائل:** سيكون لدى العديد من المدن منصات رئيسية للمعلومات العامة، من لوحات الإعلانات ومجلات المدينة والنشرات الإخبارية إلى وسائل التواصل الاجتماعي، والتي يمكن الاستفادة منها لإرسال رسائل إيجابية بالإضافة إلى زيادة الوعي الذي يستهدف عامة السكان. بدءاً من تطوير حملات "الرسائل البديلة"، التي تقدم بديلاً إيجابياً للروايات السلبية للمحتوى المتطرف أو الذي يحض على الكراهية أو الاستقطاب، إلى الرد على المعلومات الخاطئة/المضللة، أو ببساطة السماح للناس بمعرفة ما تعطيه المدينة الأولوية ولماذا، هناك الكثير مما يجب فعله يمكن للمدينة أن تفعله في هذا الصدد. تحتاج المدن إلى النظر في أفضل السبل لايصال مثل هذه الرسائل، سواء من حيث شكل الرسالة و الشخص القائم بايصال الرسالة أو الذي يعتبر ممثل أو "وجه الحملة". في بعض الحالات، من الأفضل للمدينة، أو لقادة المدينة الرئيسيين، أن يكونوا هم "وجه الحملة" بأنفسهم. وفي حالات أخرى، قد يكون أفراد المجتمع محل ثقة، أو منظمة مجتمع مدني، أو كيان آخر يتمتع بالمصداقية ويمكن أن يكون له صدى لدى الجمهور المستهدف. وينبغي للمدن أيضاً القيام بالتالي:

- استشارة مجتمعاتهم بطريقة تمثيلية في تطوير وتخطيط الحملة. يمكن أن يكون هذا جزءاً من تعاون أوسع مع منظمات المجتمع المدني و/أو الشركات المحلية التي تتمتع بخبرة أو تجربة أو رؤى معينة يمكن تقديمها؛



**مدينة كرايستشيرش، نيوزيلندا:** في عام 2022، أطلق مجلس مدينة كرايستشيرش استراتيجيتها الجديدة "استراتيجية تي هوماكو تي وايتنجيا لتعزيز المجتمعات معًا"، والتي تحدد استراتيجية المدينة "للعمل مع الآخرين لجعل مدينة كرايستشيرش و شبه جزيرة بانكس صحية و صامدة و أكثر سعادة" عبر أربع ركائز: الناس و الأماكن و المشاركة والاستعداد. ولضمان أن تكون الإستراتيجية في متناول سكان المدينة متعددي الثقافات وتعكس خلفياتهم المختلفة، فهي متاحة بثلاث عشرة لغة عدا عن اللغة الإنجليزية. تتضمن النسخة الإنجليزية أيضًا لغة الماوري في جميع جوانب الاستراتيجية، تقديرًا للتراث الماوري الغني في نيوزيلندا.

لمعرفة المزيد عن التواصل في الأزمات، راجع **مجموعة أدوات الاستجابة** الخاصة بنا، حيث تتم مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل. للتركيز بشكل خاص على دور رؤساء البلديات والقادة المحليين في الاتصالات الاستراتيجية، راجع **دليل البلدية** الخاص بنا.

**شراكات المجتمع المدني:** كما هو الحال مع جهود المشاركة المجتمعية والاتصالات، ينبغي اعتبار العمل مع المجتمع المدني كوسيلة للتعامل مع جميع مجالات التدخل المذكورة أعلاه بالإضافة إلى كونه جهد بحد ذاته. وفيما يتعلق بالسؤال الأخيرة، يعد التعرف على التحديات المتعلقة بالثقة أو الوصول أو العمل مع المجتمعات المهمشة أو المنعزلة خطوة أساسية في فهم كيف يمكن للمدينة أن تفعل المزيد للوصول إلى الجميع وتطوير الروابط والتفاهم بين المجتمعات والخدمات / المؤسسات المحلية. ولكنه قد يوضح أيضًا أن المدينة ليست في وضع أفضل في بعض الأحيان لبناء مثل هذه الروابط بمفردها، وأن التدخل في هذه الأمور كمدنية قد يؤدي إلى الإضرار بالوضع بدلاً من تحسينه. في مثل هذه الحالات، يعد تطوير التواصل والشراكات مع منظمات المجتمع المدني بشأن مجموعة كاملة من القضايا المحلية وسيلة جيدة لإقامة اتصالات أفضل وإقامة الشراكات عندما تنشأ احتياجات أكثر تحديدًا مع مجموعة معينة. ويعد تطوير خطط التمويل لدعم مشاركة المجتمع المدني و شركائها في مجال أولوية معين أحد السبل لتعزيز هذه العلاقات.

للحصول على أبرز الدروس المستفادة حول هذه المخططات، راجع **خارطة الطريق** المكونة من 10 خطوات لتعزيز الدعم الذي تقوده المدينة للبرامج المجتمعية لمعالجة الكراهية والتطرف. ويمكن للمدن أيضًا أن تدعم منظمات المجتمع المدني من خلال وضع موارد أخرى تحت تصرفها، على سبيل المثال من خلال تقديم الدعم الفني والخبرة والتدريب والوصول إلى المعلومات، أو من خلال تبادل الاتصالات والممارسات الجيدة.



### مدينة نيويورك تدعم مجتمعاتها

يتعاون مكتب مدينة نيويورك للوقاية من جرائم الكراهية (OPHC) مع المجتمعات في جميع أنحاء المدينة من خلال دعم مجموعة من الجهات الفاعلة المجتمعية. وهي تنسق بين 25 وكالة من وكالات المدينة للمشاركة في تقديم الخدمات في جميع أنحاء المدينة (مثل وكالات الإسكان والشرطة والتعليم والحدائق العامة والصحة والصرف الصحي) لفهم التهديدات بشكل أفضل وتحديد الثغرات في الاستجابة وتوسيع نطاق المبادرات الحالية لسلامة ورفاهية المجتمع.

يقوم هذا المكتب أيضًا بتقديم نشاطات بناء القدرات لشركائها المجتمعيين، وتحسين مهارات المنظمات التي تعمل معها من أجل "الالتقاء بالمجتمعات التي تتواجد فيها" والمساعدة في إضفاء الطابع المهني على الاستجابات الشعبية للكراهية والاستقطاب واستدامتها.



**منتديات السلامة المجتمعية في جنوب أفريقيا:** تم تجربة منتديات السلامة المجتمعية لأول مرة في مقاطعة كيب الغربية، وهي عبارة عن تعاونات محلية بين أصحاب المصلحة المتعددين تجمع بين الخدمات البلدية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين "لتوفير وسيلة لتبادل المعلومات وتشجيع وتنسيق مقاربات متعددة التخصصات ومتعددة الأطراف و القطاعات للوقاية من العنف و الجريمة." ومن بين وظائفهم تطوير القدرات المحلية للوقاية من الجريمة الاجتماعية، وإجراء تقييمات لاحتياجات سلامة المجتمع من أجل توجيه البرامج وبناء القدرات وتسهيل التنسيق بين الخدمات البلدية وخدمات المجتمع المدني ذات الصلة.

## الوقاية الثانوية

تركز الوقاية الثانوية على الطرق التي يمكن للمدينة من خلالها اتخاذ إجراءات تستجيب لخطر أو تحدي أكثر تحديًا تم تحديده إما من و/أو إلى مجموعة معينة أو فرد (أفراد) في مجتمعها. وعلى عكس الوقاية الأولية، فهو لا يستهدف عامة السكان ويتم تطويره وتقديمه لمعالجة قضية معينة تتعلق على وجه التحديد بالكراهية والتطرف والاستقطاب. ولهذا السبب، تعتمد الوقاية الثانوية بشكل أكبر على رسم الخرائط المحلية الشاملة ويجب أن ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنقاط الضعف والاحتياجات الرئيسية التي تم تحديدها (راجع الفصل الأول).

### المجموعات المستضعفة

بالنسبة لنقاط الضعف الرئيسية التي تم تحديدها لمجموعات محددة في المجتمع (على سبيل المثال، الافتقار إلى مهارات التفكير النقدي المقترن بالتعرض بشكل خاص لنشر الكراهية؛ أو القلق بشأن التمييز العنصري أو العرقي؛ أو التحدي المتمثل في التهميش ومشاعر عدم الثقة والعزلة والحرمان من الحقوق)، جميع مجالات التدخل المستخدمة للوقاية الأولية لا تزال سارية وذات صلة. ومع ذلك، فإن النهجيات المحددة المتبعة والأهداف المحددة والرسائل المنقولة ستكون أكثر استهدافًا. قد تكون التدخلات أيضًا على مدى فترة أطول وتتبع برنامجًا معينًا أو تسلسلاً آخر. تجدر الإشارة إلى أن الاحتياجات التدريبية للمدينة من المرجح أن تكون أكثر أهمية و/أو أكثر تخصصًا، اعتمادًا على السياق، ونقاط الضعف الخاصة التي تعالجها، والخلفيات والكفاءات المهنية للمكاتب الحكومية المحلية أو الممارسين ذوي الصلة.

### الأفراد

وفيما يتعلق بالوقاية الثانوية لدى الأفراد، سيركز هذا الدليل في الغالب على آليات الإحالة بمختلف أنواعها، بما يتماشى مع الأولويات التي عبرت عنها المدن التي تمت استشارتها في هذا الدليل. وقد ظهرت آليات الإحالة في عدد من المجالات، بما في ذلك الاتجار بالبشر، وتعاطي المخدرات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحد من العنف، و الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته. يتضمن عادةً عملية رسمية أو غير رسمية حيث يمكن للممارسين في الخطوط الأمامية أو أفراد المجتمع أو أفراد الأسرة أو الأقران إحالة الأفراد الذين يظهرون بعض السلوكيات أو نقاط الضعف المثيرة للقلق إلى مجموعة من الممارسين والمهنيين من مختلف التخصصات و/أو الوكالات والمنظمات لتحديد وتقييم ومساعدة وعلاج هؤلاء الأفراد.

كان هناك اعتراف متزايد بقيمة المضافة لآليات الإحالة التي يتم قيادتها محلياً في مجال منع الكراهية والتطرف، حيث أعطى صناع السياسات والعاملون في الخطوط الأمامية وحق متخصصو الأمن الأولوية بشكل متزايد للحاجة إلى تحديد الأشخاص الأكثر عرضة للخطر أو الموجودين بالفعل في هذا المجال و مساعدتهم للتخلي عن طريق العنف وتوجيههم إلى طريق اللادعف. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت في سياقات محلية مختلفة، وفي بعض الحالات تقودها وتديرها المدن.

وفي بعض السياقات تهدف إلى منع مجموعة متنوعة من الأضرار الاجتماعية (بما في ذلك العنف المتطرف)، وفي سياقات أخرى تركز بشكل ضيق على منع ومكافحة التطرف العنيف. تم استخدام تسميات مختلفة لهذه الآليات، مثل "جداول المواقف" (كندا)، و "دور المعلومات" (الدنمارك)، و "دور الأمان" (هولندا)، و "طاوولات الشركاء" (بلجيكا)، و "فرق الارتساء" (فنلندا). و "لجان القنوات" (المملكة المتحدة).

وكما هو مبين في دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول هذا الموضوع، على الرغم من عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع لتصميم وتشغيل آلية الإحالة، إلا أنها عادة ما تكون عبارة عن برنامج أو منصة أو مبادرة متعددة الوكالات و/ أو متعددة التخصصات لها عدد من الميزات المشتركة.

تضم ممثلين عن مجموعة واسعة من وكالات المدينة أو الوكالات الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني من مختلف التخصصات، على سبيل المثال، بما في ذلك التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والإسكان والشباب والرياضة، والشرطة إذا كان ذلك مناسبًا.

يتلقى إحالات من أفراد المجتمع أو أفراد الأسرة، والعاملين في الخطوط الأمامية والمسؤولين الحكوميين، للأفراد الذين تم تحديدهم على أنهم الأكثر عرضة للعنف بدوافع الكراهية أو التطرف (أو أشكال أخرى) أو الذين هم على مسار يجعلهم عرضة ليصبحوا مرتكبين للعنف بدافع التطرف أو أشكال أخرى من العنف ولكنهم ما التزموا بهذا المسار و لم يرتكبوا أعمال العنف.

يقوم بتقييم المخاطر والاحتياجات ونقاط الضعف وعوامل الحماية للفرد المشار إليه لتحديد مسار العمل المناسب. و

يقوم بتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم التدخلات المصممة بشكل فردي أو خطط الدعم التي تلي احتياجات ونقاط الضعف لأولئك الذين يعتبرون الأكثر عرضة لخطر العنف أو المعرضين له، ويساعدون في توجيههم إلى مسار سليم.

في مجال الوقاية من الكراهية والتطرف، يمكن لهذه العمليات أن توفر لأفراد الأسرة أو الأقران المعنيين بديلاً لاستدعاء الشرطة واحتمال المخاطرة باتخاذ إجراءات أمنية فورية وشديدة الوطأة. ويمكنها تسهيل المشاركة المبكرة لمجموعة من المحترفين في مجالاتهم الذين قد يكونون في موضع جيد "للقيام بتدخل فعال ووقائي لأنهم يتمتعون بكفاءة وخبرة ومصداقية أو شرعية خاصة يمكن أن لا تتمتع بها الشرطة".

تعتمد فعاليتها على التزام ومهارة وخبرة الممارسين المشاركين مع الفرد المحال اليهم. ويعتمد ذلك أيضًا على مستوى الثقة بين مختلف المهنيين والوكالات المشاركة في الآلية، وبين هؤلاء المهنيين والوكالات والمجتمعات المحلية ذات الصلة. وبما أن مثل هذه الآليات تحتاج إلى الاعتماد بشكل كبير على العاملين في الخطوط الأمامية ومقدمي الخدمات والمنظمات المجتمعية، مع تمكين التعاون فيما بينهم، يمكن للحكومات المحلية أن تلعب أدوارًا مركزية في دعمها وإدارتها.

## أمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للمدن

### أنواع آليات الإحالة

يمكن تشغيل آليات الإحالة من قبل موظفي المدينة، أو العاملين الاجتماعيين/الشباب، أو الشرطة المحلية، أو منظمات المجتمع المدني أو أي من أصحاب المصلحة

والخدمات التي تمت مناقشتها في هذا الدليل، بشرط أن يتم توفير التدريب و أن يكون هنالك إطار عمل أخلاقي قوي. ويمكنها "استهداف" فئة معينة من المجتمع (مثل العائلات) أو أن تكون مفتوحة لعامة الناس، بما في ذلك الأصدقاء أو الجيران أو الزملاء. الإحالة الذاتية هي احتمال آخر، خاصة عندما يسعى الفرد بنشاط للحصول على الدعم للتخفيف من المخاطر التي تعرض لها، لكنه يفتقر إلى الموارد أو الحافز أو الثقة للقيام بذلك بشكل مستقل تمامًا.

### المخاطر \ التحديات

- الوصم
- أمن البيانات والمعلومات الشخصية
- الخوف من التجريم
- الاستخدام غير السليم أو إساءة الاستخدام لخدمة أهداف سياسية أو غيرها
- يتطلب وجود موظفين بدوام كامل 24/7
- تتطلب الأنظمة الأساسية القائمة على التكنولوجيا الصيانة والتحديثات والأمان الإضافي لحماية البيانات. كما أنها لن تناسب الجميع، حيث يمكن أن يكون هنالك حواجز أمام استخدام هذه الأنظمة مثل عدم التألف معها من قبل المستخدمين أو صعوبة الوصول إليها و حواجز أخرى مثل اللغة وغيرها من الحواجز.

### أمثلة على أشكال مختلفة من آليات الإحالة

- خط المساعدة الهاتفية
- آليات الإبلاغ عن طريق المواقع الإلكترونية
- تطبيقات الهاتف الجوال
- "اللافتات" المؤسسية (حيث تقوم مؤسسة محلية أو مزود خدمة معين بإثارة مخاوف أو توجيه الأفراد إلى خدمة مناسبة)

### بشكل عام، يجب لأي آلية إحالة أن تقوم بالتالي:

- الاعتماد على البحوث المحلية الخاصة بسياق محدد وتضمين العوامل المرتبطة بالسكان المستهدفين.
- التشاور مع المحترفين والممارسين المحليين، للاعتماد على مصادر متعددة للمعلومات.
- الأخذ بعين الاعتبار السياقات السياسية والاجتماعية الأوسع.
- مراعاة عوامل الحماية والمرونة، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بالتطرف.
- أن تكون على اطلاع و تقوم بربط بالتدخلات المتاحة وخدمات الدعم.

**لصدر:** منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فهم آليات الإحالة (2019)

## تجنّب الوصم

علاقتهم أو ارتباطاتهم، و هذا لضمان سلامة المقاربة التي تتبعها المدينة و جعل الآخرين يثقون بهذه المقاربة) ولفهم مخاطر واحتياجات ونقاط القوة للمقاربات المختلفة.

### أنواع التدخل

إن الكراهية والتطرف والاستقطاب هي ظواهر اجتماعية معقدة لا يمكن اختزالها في مجال واحد من المخاطر أو مجموعة من الأسباب وحدها. إن التفاعل بين عوامل الخطر المختلفة والأسباب المحتملة، أو الدوافع، لا يقل أهمية عن السياق الذي تتطور فيه. ولذلك يجب أن تكون التدخلات متعددة التخصصات وتستند إلى تعاون قوي بين مختلف الخدمات أو الوكالات أو الإدارات أو أصحاب المصلحة، وأن تنطوي على نهج تعاوني.

شعرت المدن التي لديها نماذج مختلفة للتدخلات الفردية و التي ساهمت في إعداد هذا الدليل أنه من المهم التأكيد على أن معالجة الكراهية والتطرف والاستقطاب، في معظم الحالات، طرق التعامل مع هذه القضايا لا تختلف جوهرياً عن التعامل مع القضايا الاجتماعية الأخرى. سيعالج مقدم التدخل هذه القضايا بما يتماشى مع إجراءاتهم المهنية، وعلى الرغم من أنه قد يكون هناك تدريب متخصص أو خلفية مطلوبة للتعامل مع حالة معينة (على سبيل المثال، الرعاية المستنيرة لحالات الصدمة النفسية أو كيفية التعرف على الرموز للتطرف)، فإن النهج والأنشطة الأساسية سوف غالباً ما تظل متسقة. وفي هذا الصدد، كان هناك شعور بأن معظم الحالات استفادت من قيام المدن بدمج آليات التعامل مع تحديات الكراهية والتطرف والاستقطاب في الأساليب المهنية القائمة، بدلاً من خلق مهنة أو نموذج جديد بالكامل.

يمكن أن تتخذ برامج التدخل أشكالاً مختلفة، بناءً على الاحتياجات والأولويات الخاصة والمتكررة، ولكنها تعتمد أيضاً على الموارد المتاحة على المستوى المحلي. وقد سلطت المدن الضوء على الخيارات التالية، أو مجموعة منها، باعتبارها مجالات مشتركة للتدخل.

- **العمل الاجتماعي/الشبابي:** سيركز التدخل على الظروف المعيشية، والتعليم، والتكامل الاجتماعي، والحصول على التدريب والتوظيف، وما إلى ذلك.
- **الإرشاد:** سوف يعتمد التدخل على علاقة شخصية ومتفق عليها بالكامل بين المرشد والمتدرب.
- **علم النفس والدعم النفسي والاجتماعي:** سوف يركز التدخل على السلامة النفسية والحالة الذهنية، ولكن في حالات نادرة فقط على الاضطرابات النفسية. وسيتناول في الوقت نفسه التأثير الذي يمكن أن تحدثه البيئات الاجتماعية المختلفة على صحة الفرد الجسدية والعقلية؛ و
- **الأسرة:** الهدف من التدخل هو إما دعم الأسرة وأولياء الأمور في تعزيز بيئات الرعاية والتعليم أو معالجة المخاطر التي تم تحديدها داخل البيئة العائلية.

الهدف الأساسي لأي نظام إحالة هو جمع المعلومات حول الحالات الفردية وطبيعة المخاوف التي أثّرت. ويتطلب ذلك تحديد بعض المؤشرات السلوكية الأساسية (على سبيل المثال، ما الذي ينبغي اعتباره علامة على احتمال تعرض الأفراد للعنف بدوافع متطرفة؟). تحديد هذه الأسئلة والإجابة عليها يتطلب التالي (أ) التشاور مع فريق من أصحاب المصلحة المتعددين و أخذ مدخلاتهم وقد يتطلب مدخلات مهنية إضافية و (ب) تحديد المجالات الرئيسية التي قد تتسبب فيها آلية الإحالة بالوصم أو تفاقم المخاطر. إحدى الطرق التي يمكن اتباعها للحد من الوصم هي التركيز على العلامات السلوكية الموضوعية، بدلاً من الخصائص الشخصية. وينبغي لأي آلية إحالة أن تتجنب استهداف مجموعات أو أيديولوجيات دينية أو سياسية محددة. حق في مجال الأمن والوقاية، لا ينبغي تصور الأفراد المحالين على أنهم مجرمين محتملين أو تهديدات أمنية، ولكن ينبغي على الأقل في المرحلة الأولى من التقييم، اعتبارهم أفراداً مستضعفون يحتاجون إلى المساعدة والدعم لتجنب التسبب بالضرر لأنفسهم أو لغيرهم.

### الفحص والتقييم

بمجرد إحالة الفرد، ستكون الخطوة الأولى بشكل عام هي فحص الحالة قبل التقييم الكامل. يتيح الفحص الأولي التحقق الأساسي من التفاصيل المدرجة في الإحالة وتقييم مدى ملاءمتها وأهميتها للإحالة. يتيح ذلك الإشارة إلى الخدمات الأخرى في الحالات التي قد تتم فيها معالجة احتياجات الفرد بشكل أفضل خارج الآلية ويؤدي إلى مشاركة مجتمعية محتملة أو أشكال أخرى من التدخل إذا لزم الأمر. يتم بعد ذلك طرح الحالات الفردية التي تستوفي مؤشرات الأهلية المحددة للتقييم الكامل، والذي يجب أن يتم إجراؤه من قبل مجلس إدارة متعدد الأطراف أو لجنة تضم مختلف الخدمات/الإدارات والخبرات المهنية الممتثلة.

سيحدد التقييم مدى تعرض الشخص لخطر معين، بناءً على منهجية واضحة ومؤشرات مشتركة وموضوعية. وينبغي أن يعمل التقييم أيضاً على تحديد المخاطر/نقاط الضعف وعوامل الحماية، مما سيفتح سبل التدخل المحتمل. أدوات التقييم تأتي في جميع الأشكال. بعضها إرشادي فقط، في حين أن البعض الآخر يتضمن قوائم مرجعية أو أكثر رسمية ويتضمن حكماً مهنيًا منظمًا. هناك أيضاً تباين كبير في مدى سهولة نقل هذه الأدوات إلى سياقات جديدة. مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن لأي أداة من هذا القبيل أن تكون مثالية على الإطلاق، فمن الضروري اختيار أو تطوير أدوات التقييم التي يشعر الممارسون والمهنيون بالارتياح تجاهها. يجب أن يوضح التقييم نوع التدخل بالإضافة إلى تحديد الجهة الأفضل لتقديم الخدمة، سواء خدمة أو مهنة معينة و/أو فرد معين. ومن المهم أيضاً التخفيف من الأضرار المحتملة أثناء التقييمات (للأفراد والمجتمعات، و يجب أيضاً اعتبار الأضرار المحتملة التي يمكن أن تُلحق بالشخص من خلال



### أمور مهمة:

- يجب أن تعالج التدخلات أمراً مهماً بالنسبة للأفراد/العائلات.
- ينبغي أن تكون التدخلات داعمة وتسهل الحفاظ على الكرامة وتجنب الوصم.
- يجب أن تأخذ التدخلات في الاعتبار "العواقب غير المقصودة".

**المصدر:** منهج تدريب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون: تطوير برامج التدخل متعددة الجهات لمنع ومكافحة التطرف العنيف - تنفيذ نهج يشمل المجتمع بأكمله، "مقاربة تعتبر مبدأ عدم إلحاق الضرر" (2021).

وحتى عندما لا تقوم المدن بتطوير الآليات أو الاستفادة منها على المستوى المحلي أو الإقليمي، فإنها غالباً ما تلعب دوراً مهماً في تعزيز الآليات الوطنية، وبناء الثقة بهذه الآليات، ومكافحة المعلومات الخاطئة/المضللة وروايات المؤامرة المتعلقة بها. لدى عدد من البلدان خطوط ساخنة عامة للوقاية من الجريمة، مع عدد متزايد من البلدان (بما في ذلك النمسا وكندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ) التي أنشأت خطوط مساعدة مخصصة للمخاوف المتعلقة بالكراهية والتطرف. إذا كانت الحكومة المركزية قد فتحت بالفعل خطاً ساخناً أو موقعاً إلكترونيًا لجمع الإحالات، فقد توفر المدينة أيضاً دعماً ومعلومات إضافية للعائلات أو الأفراد المعنيين. قد يكون هذا مفيداً عندما يكون أحد الأطراف متزهداً أو غير متأكد من إجراء الإحالة ويريد الحصول على نصيحة لا تصل إلى حد إجراء الإحالة فعلياً. في مثل هذه الحالات، من الضروري تجنب التداخل للتمييز بين الخدمتين وتوضيح الخدمات التي تكون المدينة مسؤولة عن تقديمها.

واعتماداً على الطلب، قد تكون هناك حاجة أيضاً إلى دعم نهج مزدوج يجمع بين الخطوط الساخنة التي تديرها الحكومة وتلك التي تديرها منظمات المجتمع المدني وغيرها من الآليات.

كان التحدي الرئيسي الذي أثارته العديد من المدن هو أن معظم التدخلات الفردية على مستوى الوقاية الثانوية تعتمد على المشاركة التطوعية. وهذا يتطلب الاستثمار من الفرد نفسه للمشاركة في التدخل ولكي يرى الفرد قيمة المشاركة في المقام الأول. كما يتطلب أيضاً تدخلات لتلبية احتياجات وتوقعات الفرد نفسه التي تتطلب تقييماً إضافياً وشاملاً. إن فهم ما يحفز الفرد أو الأسرة على المشاركة أمر أساسي، كما هو الحال مع ضمان عدم تحميل الناس فوق طاقتهم بسبب كثرة التدخلات وأن كثافة التدخل تتوافق مع مستوى المخاطر المفروضة.

### دعم الآليات القائمة حالياً

قد تختار المدن عدم تأسيس آلية إحالة خاصة بها، ربما في محاولة لتجنب ازدواجية مع آلية وطنية أو ربما لأنها تفتقر إلى التفويض الكافي لتطوير هذه الآلية. وبدلاً من ذلك، قد يركزون على الاستفادة من الآلية القائمة ودمج جوانب منع الكراهية والتطرف في الهياكل التي تعالج بالفعل الأضرار المختلفة (على سبيل المثال، العنف الجنسي، أو الاتجار بالأشخاص، أو منع الجريمة على نطاق أوسع).

**نموذج دار الأمان، هولندا:** إن "دور الأمان" في هولندا هي شبكات محلية تجمع بين ممثلي البلديات والشرطة والمنظمات المجتمعية وغيرها لمناقشة البرامج وتطويرها بشكل مشترك لمعالجة مختلف المخاوف المتعلقة بسلامة المجتمع. وفي حين ركز النموذج في الأصل على منع الجريمة على نطاق أوسع، فقد توسع النموذج ليشمل منع التطرف بعد رحيل العديد من المواطنين الهولنديين للانضمام إلى داعش.

وفي بعض السياقات قد لا يقتصر الاختيار على الآليات المحلية أو الوطنية؛ وهناك أيضاً أمثلة على الآليات الإقليمية.

في مقاطعة بريتيش كولومبيا بكندا، بدلاً من إنشاء برنامج في مدن مختلفة عبر الإقليم الممتد جغرافياً، أنشأت حكومة المقاطعة برنامجاً واحداً (Shift-BC) لدعم متطلبات الوقاية الثانوية للمدن وسكانها في جميع أنحاء المقاطعة. وعلى أساس الحاجة، تقوم المقاطعة - من خلال مديرية السلامة العامة التابعة لها، وبتمويل من الحكومة الفيدرالية - بربط الأفراد الذين قد يتعرضون لخطر العنف بدوافع متطرفة مع الخدمات الاستشارية المحلية، أو الخدمات الاجتماعية، أو أدوات أخرى. يوفر البرنامج أيضاً التدريب لمقدمي الخدمات النفسية والاجتماعية وغيرهم من مقدمي الخدمات ذوي الصلة في جميع أنحاء المقاطعة الذين يعملون مع أولئك الذين تتم إحالتهم إليهم بواسطة برنامج (Shift+BC). وكما هو مبين في النهج التدريبي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، قد يكون لهذا النهج "جاذبية عندما تكون الموارد والقدرات محدودة، وقد لا يبرر عدد الحالات المتوقع الاستثمار في الآليات الدائمة في أجزاء مختلفة من البلد أو الولاية أو المقاطعة."

النفسية، أكثر من أولئك الذين يعملون معهم عادة. ومع ذلك، على الرغم من أوجه التشابه هذه، فإن الأمثلة على جهود الوقاية الثالثة التي تقودها المدن قليلة ومتباعدة. وبدلاً من ذلك، كانت جهات إنفاذ القانون الوطنية والجهات الأمنية الأخرى بشكل عام هي الجهات الفاعلة الأساسية في هذا المجال.

ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب، بما في ذلك: (1) المخاطر الأمنية المتزايدة التي ترتبط عادةً بأهداف هذا النوع من العمل (الوقائي؛ 2) سبل الوصول المحدودة للحكومات المحلية ومقدمي الخدمات للحليين عموماً إلى هؤلاء السكان، الأمر الذي يجعلهم ذات خبرة محدودة في التعامل معهم وبالتالي يوجد القليل من القيمة المضافة التي يمكن إظهارها؛ و(3) بسبب حساسيات الأمن القومي المتزايدة المحيطة برؤساء الأفراد، من المرجح أن تنظر الحكومات المركزية إلى الوقاية الثالثة (بدلاً من الوقاية الأولية والثانوية) باعتبارها مسؤوليتها الحصرية. وعلى هذا النحو، فإن الحالات التي يتم فيها تزويد الحكومات المحلية بتفويض في هذا المجال أو ترى أنها تتمتع بالامكانيات التي تخولها لهذا التفويض، تكون محدودة بشكل أكبر من مستويات أخرى من الوقاية.

## دور المدن في جهود الوقاية على المستوى الثالث

مع ذلك، فإن هذا يتغير تدريجياً حيث تتعامل العديد من البلدان مع عودة المواطنين الذين سافروا إلى المناطق المنكوبة بالصراع في سوريا والعراق للانضمام إلى ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية. وفي حين أنه يمكن محاكمة البعض، فإن الأغلبية - الذين ربما يكون بعضهم قد تم استدراجهم إلى تبنى مفاهيم التطرف العنيف والعديد منهم قد عانوا من صدمة كبيرة نتيجة لتجربتهم - سوف يعودون إلى المجتمعات التي نشأوا منها. ويُنظر الآن إلى إعادة إدماجهم بنجاح على أنها ضرورة أمنية وإنسانية على حد سواء. إنه مجال يُنظر فيه بشكل متزايد إلى جهود الحكومات المحلية للتعامل معه، على

قد يلي هذا الأمر الأشخاص الذين يشعرون براحة أكبر عند الاتصال بالخط الساخن الحكومي وأولئك الذين يفضلون التحدث إلى خط غير حكومي يقوده مؤسسات المجتمع المدني.

## الوقاية الثالثة (المستوى الثالث من الوقاية)

تستهدف برامج الوقاية الثالثة عادةً الأفراد الذين تم استدراجهم إلى التطرف العنيف (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المجرمين الإرهابيين) وربما أسرهم، بالإضافة إلى أولئك الذين، لأسباب مختلفة، لم يدخلوا نظام السجون ولكنهم قد يظهرون مستوى معيناً من الدعم للمفاهيم التي تتضمن الكراهية أو ارتكاب العنف بدوافع متطرفة. ويشمل ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الذين، لسبب أو لآخر، لا تتم محاكمتهم، وأفراد أسرهم.

هذا النوع من العمل الوقائي، الذي يركز بشكل عام على تمكين إعادة تأهيل الفرد وإعادة إدماجه في مجتمعه، يحدث غالباً في السجن أو أماكن إطلاق الصراح المشروط أو مباشرة في المجتمع. على الرغم من أن برامج الوقاية الثانوية والثالثة لها أهداف وغايات مختلفة، إلا أنها تشترك في عدد من العناصر المشتركة، على سبيل المثال، الإرشاد الديني والنفسى والاجتماعي والأسري والرياضة والثقافة والتدريب الوظيفي والتوظيف والإسكان و الإرشاد، وبالتالي يمكن أن تشمل نفس الأنواع من المهنيين والممارسين.

وكما هو الحال في الوقاية الثانوية، من المرجح أن يكون لدى المستفيدين المستهدفين من تدابير الوقاية الثالثة مجموعة متنوعة من الاحتياجات ونقاط الضعف؛ وعلى هذا النحو، فمن غير المرجح أن يتمكن ممارس واحد أو مؤسسة واحدة من معالجة هذه المشكلات جميعها. وبالتالي، كما هو الحال مع الوقاية الثانوية، هناك حاجة إلى نهج منسق و متعدد الأطراف، وإن كان من المرجح أن يحتاج الممارسون والمنظمات المعنية إلى التدريب التخصصي اللازم للعمل مع مجموعات معينة يمكن تشكل خطرًا أمنياً أو أفراد يعانون من الصدمات

المستفيدون من اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) أو أشكال أخرى من الصدمة نتيجة لتعرضهم للعنف، وعادة ما يكونون قد عبروا مراحل متقدمة على مسار تبنى المفاهيم المتطرفة أو مفاهيم التطرف العنيف بدوافع الكراهية . ونتيجة لذلك، قد يحتاج المشاركون في برامج الوقاية من المستوى الثالث إلى تدريب أكثر تخصصًا و تعاونًا مكثفًا في القضايا النفسية والأيدولوجية والعقائدية مقارنة بأولئك الذين يعملون في مجال الوقاية على نطاق أوسع.

• **الدعم المكثف/المستدام:** غالبًا ما تحتاج أهداف الوقاية الـثالثية عودة الأفراد إلى مجتمعاتهم (على سبيل المثال، بعد قضاء فترة في السجن أو العودة من منطقة الصراع)، هؤلاء الأفراد في الكثير من الأحيان يحتاجون دعم أكثر كثافة وإستدامة بشأن مجموعة من القضايا العملية (مثل الإسكان و التوظيف والتعليم) لتسهيل عودتهم إلى المجتمع مقارنة بالأفراد المستهدفون في جهود الوقاية الـثانوية.

• **زيادة الوصمة:** يجب أن تكون المدن مستعدة لمواجهة وتخفيف الوصمة التي قد يتلقاها هؤلاء الأفراد من المجتمع الأوسع، واحتمال أن يؤدي ذلك ليس فقط إلى تقويض جهود إعادة الإدماج ولكن تشجيع عودتهم إلى الإجرام. بالإضافة إلى العمل مع المجتمعات التي تستقبل هؤلاء الأفراد، يمكن للمدن أيضًا القيام بعمل مهم لإشراك الشركات المحلية والمدارس ووسائل الإعلام في محاولة لتقليل الوصمة والسماح للأفراد بأن لا يتم النظر إليهم بناءً على سلوكهم السابق فقط. وقد تبين أن الوصمة، ما لم يتم تخفيفها، تؤدي إلى تعقيد الجهود الرامية إلى تمكين الأفراد من الوصول إلى الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي والسكني والمالي والمهني.

• **لتنسيق مع الجهات الفاعلة في مجال الأمن القومي:** على عكس الوقاية الـثانوية، من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى مستوى معين من تبادل المعلومات في الاتجاهين أو أي تنسيق آخر مع الجهات الفاعلة في مجال الأمن القومي نظرًا لطبيعة الأفراد المستهدفين بجهود الوقاية من المستوى الثالث. وبالتالي، ستحتاج المدن إلى التغلب على التردد العام بين أوساط الأجهزة الأمنية والشرطة في مشاركة ما تعتبره معلومات حساسة مع الحكومة المحلية حول أهداف جهود الوقاية من المستوى الثالث. ومع ذلك، فإن عدم القدرة على الوصول إلى هذه المعلومات يمكن أن يقوض قدرة المدينة على فهم وبالتالي معالجة احتياجات الأفراد المستهدفين و مواطن ضعفهم.

الرغم من المزايا النسبية نفسها التي تقدمها في مجال الوقاية الـثانوية، إلا أنها تلعب دورًا مهمًا في إعادة تأهيل وإعادة إدماج هؤلاء العائدين الذين لا ينتهي بهم الأمر في السجن أو أولئك الذين يتم إطلاق سراحهم بعد قضاء أحكام قصيرة الأمد.

ومن جانبها، تدرك الحكومات الوطنية بشكل متزايد حاجة الجهات الفاعلة المحلية إلى المشاركة بشكل أكبر في دعم عملية العودة وخلق الفرص لهم للمساهمة في ذلك.

وكما تظهر ممارسات عدد من المدن، يمكن للحكومات المحلية، إذا تم تفويضها بشكل صحيح وتزويدها بالموارد والقدرات، أن تتولى مجموعة من المسؤوليات في مجال يشارك فيه العديد من أصحاب المصلحة؛ ومن المرجح أن يكون تمكين واستدامة التنسيق والتعاون فيما بينها أمرًا ضروريًا. على سبيل المثال، يمكن للمدن القيام بالتالي:

• العمل كحلقة وصل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين (على سبيل المثال، أفراد الأسرة، ومقدمي الخدمات، و أفراد المجتمع، و جهات إنفاذ القانون، والوكالات الحكومية المحلية).

• التنسيق و/أو المساهمة في إجراء تقييم شامل للمخاطر والاحتياجات ونقاط الضعف لكل فرد مستهدف.

• إنشاء وإدارة شبكة تتألف من مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في عملية إعادة الإدماج، والتي يمكن أن تُمكن التبادل الفعال للمعلومات والممارسات الجيدة فيما بينهم، وكذلك مع الجمهور.

• التعاون مع الشركات المحلية والمدارس والأسر للتخفيف من الوصمة التي من المحتمل أن يواجهها العائدون أثناء محاولتهم لإعادة الاندماج.

• توفير المعلومات الأساسية والدعم لمقدمي الخدمات المشاركين في العملية.

• وضع مبادئ توجيهية، بالاستناد إلى الممارسات الدولية الجيدة، لإثراء عمل جميع المهنيين والممارسين الذين من المحتمل أن يشاركوا في دعم الأهداف الفردية للتدخلات الوقائية من المستوى الثالث، و التدخلات بشكل عام

• سد الفجوات بين طريقة تفكير و إجراءات الجهات الأمنية ومقدمي الخدمات النفسية والاجتماعية، والعاملين في مجال حماية الطفل، وما إلى ذلك؛

• تمكين نهج متماسك لأصحاب المصلحة المتعددين من خلال التنقل بين الأطر الوطنية والمحلية ذات الصلة؛

• إنشاء هيكل دعم قوي يساعد على إعادة إدماج العائدين وإعادة تأهيلهم مرة أخرى إلى المدينة، وتحقيق التوازن بين احتياجاتهم الفردية ومتطلبات الأمن القومي الأوسع.

### **اعتبارات خاصة للمدن التي تتطلع إلى المشاركة في الوقاية على المستوى الثالث:**

• **الصدمة النفسية الشديدة:** من المرجح أن يعاني

## جهود إعادة التأهيل وإعادة الإدماج التي تقودها المدن



قامت بلدية لاهاي، هولندا، التي تعمل بشكل وثيق مع مجموعة من الوكالات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني بشأن هذا الموضوع، بتطوير "دليل العائدين"، وهو وثيقة سرية لجميع أصحاب المصلحة على مستوى المدينة وعلى المستوى الوطني المشاركين في إدارة شؤون العائدين إلى المدينة. وتصف الوثيقة سياسة البلدية بالإضافة إلى الإجراءات التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بالعائدين. وهو يركز على دور الجهات الفاعلة المحلية ولكنه يضع هذه الجهود أيضًا ضمن الإطار الوطني والحاجة إلى إنجاز هذا العمل بالتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين.

يسلط هذا النهج الضوء على أهمية أن يكون لدى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، بما في ذلك المدينة، فهم مشترك للنهج الشامل لإدارة العائدين وأدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين. وعلى هذا النحو، يوضح أن دور البلدية هنا يتركز على الإشراف على رعاية السجناء السابقين الذين تم سجنهم بسبب ارتكابهم لجرائم التطرف العنيف والبالغين والقاصرين الذين يعودون إلى المدينة من سوريا والعراق ولكن لا يدخلون السجن.



قامت برلين، ألمانيا، بتطوير استراتيجية البحث والتطوير التي تعتمد على نهج شامل للمجتمع بأكمله وتشرف عليها نقطة اتصال واحدة مدمجة داخل الحكومة المحلية، والتي تنسق بين جهات فاعلة متعددة - الأخصائيون الاجتماعيون، والمنظمات المجتمعية، والشرطة و جهات أخرى - لضمان تقديم الدعم المناسب للعائدين عند وصولهم إلى برلين. تقدم الإستراتيجية رؤية طويلة المدى لعملية العودة وإعادة الإدماج، مع إدراك أن هذه العملية قد تستغرق عدة سنوات لكل فرد.



تعتبر بلدية مدينة سيريك في ألبانيا أول بلدية تقوم بتجريب برنامج العودة و إعادة الادماج في بلدها، قبل سنوات قليلة من عملية إعادة الأولوية التي تقودها الحكومة الوطنية. عملت الحكومة المحلية بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة في مجال الدعم النفسي والاجتماعي وكذلك الحكومة الوطنية في تنسيق خدمات العودة و إعادة الادماج. ووافقت على خطط فريدة للدعم المنظم بناءً على احتياجات الأسر التي عادت إلى سيريك. بالإضافة إلى ذلك، وفرت البلدية مساحات آمنة وسهلت الدعم العيني الإضافي للبرامج التي يقدمها المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية.

## التدريب و بناء القدرات

- التي قد تساهم في العنف بدافع التطرف والكراهية.
  - المعرفة والمهارات اللازمة لتصميم وإدارة وتقييم مشاريع الوقاية التي تتبع مبدأ "عدم الحاق الضرر". وهذا أمر مهم بنفس القدر بالنسبة للمجتمع المدني والجهات الفاعلة المجتمعية التي قد تطلب الدعم لتشغيل البرامج في مجتمعاتها.
  - الإعلام بأطر الوقاية الاستراتيجية المحلية والوطنية ودورها في دعم هذه الأطر.
  - عمليات الإبلاغ والاستجابة للمواقف التي يحتمل أن تكون خطيرة.
  - جهود التواصل و التعاون التي تقودها الحكومة المحلية مع سكان المدينة، خاصة عند العمل مع الأفراد الذين يحتمل أن يكونوا عرضة للخطر.
- ينبغي للمدن أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى ضمان إتاحة التدريب وغيره من أشكال الدعم بشكل مستمر. وبهذه الطريقة يمكن لكل جهة فاعلة بناء المهارات والمعارف ذات الصلة بطريقة مستدامة، وليس من خلال جلسات ليوم واحد، والبقاء على اطلاع على التطورات و المقاربات الجديدة.
- أفضل طريقة لتحقيق الوقاية هي اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله حيث يمكن لمختلف الجهات الفاعلة أن تلعب دورها بفعالية في دعم خطة المدينة أو سياستها. وقد يتطلب ذلك تحسين مهارات الجهات الفاعلة المختلفة من خلال التدريب والموارد، خاصة بالنسبة لأولئك الذين لا يتعامل دورهم صراحة مع منع الكراهية والتطرف أو الذين ليس لديهم أي خبرة في هذا المجال. لتحقيق أقصى استفادة من فريقها وأصحاب المصلحة المساهمين الآخرين، يجب على المدينة تحديد الخبرات المتخصصة وتوفير سبل الوصول إلى التدريب والموارد التي تساعد على تعزيز الأمور التالية:
  - الإعلام بالكراهية والتطرف والتهديدات ذات الصلة بالسلامة العامة والديمقراطية المحلية والتماسك الاجتماعي وفهم كيفية تأجيج المعلومات الخاطئة و الضللة وسرديات المؤامرة لمفاهيم الكراهية والتطرف. يمكن أن يشمل ذلك الخلفية النظرية والمقاربات المختلفة بالإضافة إلى التهديدات المحددة التي تواجه المدينة، مثل الإسلاموفوبيا ومعاداة المهاجرين، ومعاداة مجتمع الميم، ومعاداة السامية أو غيرها من أشكال الكراهية، والمشاعر المناهضة للسلطة والمسؤوليات، والديناميكيات المحلية

## تحديد احتياجات التدريب

إن الاعتراف بأن التدريب المتخصص قد يكون ضروريًا لتجهيز المدن وجعلها قادرة على معالجة قضايا الكراهية والتطرف والاستقطاب لا يعني "استثناء" الموضوع. وبدلاً من ذلك، فهو إدراك بأنه في حين أن جميع أصحاب المصلحة سيطبقون مجموعة من المهارات لمعالجة أي مشكلة معينة وفقاً لخلفيتهم المهنية والمسؤوليات المناطة بدورهم، فقد تكون هناك بعض الثغرات المحددة التي تحتاج إلى معالجة عند مواجهة هذه التحديات المحددة.

وينبغي تحديد هذه الفجوات جميعها في سياق المسؤوليات المبينة في الخطة أو الإطار المحلي للمدينة، وليس فقط مدى معرفة فرد معين عن الوقاية بشكل عام. ومن المرجح أيضاً تحديد العديد من الفجوات من خلال الخرائط الأولية التي يتم رسمها؛ بشرط أن تكون هذه الخرائط شاملة وجامعة، فإنها ستستمر في إعلام كل جانب من جوانب احتياجات المدينة ونهج الوقاية المتبعة من قبلها.

### الاحتياجات العامة مقابل الاحتياجات المحددة؟

من المحتمل أن تكون هناك مستويات مختلفة من الحاجة لمختلف أصحاب المصلحة، اعتماداً على خلفيتهم المهنية وكفاءاتهم الحالية ودورهم في النهج المحلي.

تتضمن بعض الأمثلة على الاحتياجات التدريبية

العامة التي قد عبرت عنها المدن ما يلي:

- رفع مستوى الوعي حول ما يمكن أن تستلزمه الوقاية، و أهمية دور المدن في هذه الجهود، وما تفعله المدن الأخرى وما تعلمته؛
- الوعي بالتهديدات المحلية و الألام بالاستراتيجية الوطنية، إذا كانت ذات صلة. و
- فهم الخلفية المتعلقة بالجوانب الأيديولوجية المختلفة للتطرف والاستقطاب والكراهية و السرديات الرئيسية والفئات المستضعفة.
- التدريب على مراعاة النوع الاجتماعي.
- حماية الطفل؛
- العنف المنزلي والسلوك القسري.
- الدعم النفسي والاجتماعي والتوجيه الفردي.
- الحاق الضرر عبر الإنترنت، بما في ذلك فهم سرديات المؤامرة والمعلومات الخاطئة/المضللة.
- أنظمة الإحالة وحماية البيانات وآليات/بروتوكولات التنسيق.
- تهدف هذه الأمثلة إلى أن تكون توضيحية وليست شاملة، وأن توضح أن المدن سيكون لديها احتياجات متخصصة أكثر تحديداً بالإضافة إلى فجوات أكثر عمومية في المعارف والقدرات الموجودة لدى مختلف أصحاب المصلحة.

**ستامفورد (كونيتيكت)، الولايات المتحدة الأمريكية:** "ستامفورد تقف ضد العنصرية" هي مجموعة من منظمات الخدمة الإنسانية والمنظمات الدينية التي تعمل مع المسؤولين المنتخبين، والمنطقة التعليمية، و مديرية الشرطة، وآخرين للمشاركة وخلق الوعي حول العنصرية للمؤسسات، وتدريب أفراد المجتمع والمجموعات المجتمعية على مناهج مناهضة للعنصرية و تثقيفهم حول الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة. تشمل المجموعات الأخرى تحالف ستامفورد للشباب للصحة العقلية، ورجال الدين المعنيين، ومجلس الأديان في جنوب غرب ولاية كونيتيكت، و مهد ستامفورد لتعزيز الحياة المهنية.

**مقاطعة إيسيلو، كينيا:** لتوسيع نطاق جهود الوقاية المحلية، نظمت مقاطعة إيسيلو تدريباً مكثفاً حول منع الكراهية والتطرف لمنتدى المشاركة المجتمعية متعدد التخصصات، والذي يضم مسؤولي المقاطعة والمؤسسات التعليمية والزعماء التقليديين والدينيين ومنظمات المجتمع المدني. وغطى التدريب موضوعات تتراوح بين الدعم النفسي والاجتماعي، وكيفية رصد وتقييم الأنشطة، وكيفية إشراك القطاع الخاص في موضوع الوقاية من الكراهية والتطرف.

قامت مدينة سياتل، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، بإجراء مجموعة دورات تدريبية لبناء القدرات على مستوى المدينة بشأن الوقاية من الكراهية والاستقطاب في مكان العمل. وعملت الحكومة المحلية مع إحدى المؤسسات البحثية لتطوير وتقديم دورات تدريبية تجريبية، وبعد ذلك تم استخدام التعليقات والدخلات الأخرى لتحسين وتقديم برنامج تدريبي جديد. وقد ساعد هذا أيضًا المدينة على تطوير توصيات لتحسين السياسات والممارسات لمعالجة الاستقطاب في مكان العمل.

### المبادئ الأساسية للتدريب وبناء القدرات

- حيثما أمكن، يجب على المدن تكييف أدوات ونماذج بناء القدرات الحالية لتلبية احتياجات الوقاية، بدلاً من تأسيس مناهج مخصصة من الصفر.
- ينبغي للحكومات المحلية أن تنظر في فرص الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات المتعددة الأطراف المتخصصة في التدريب على الوقاية من أجل سد الثغرات الموجودة.
- ينبغي للمدن أن تستثمر في نماذج "تدريب المدربين" القابلة للتطوير والتي يمكن تكييفها مع الاحتياجات المحلية والمحلية للغاية لتعزيز الاستدامة والوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين.

ملحوظة: يتضمن هذا الدليل إرشادات من وثيقة مجموعة أدوات تنفيذ التعاون بين المستوى الوطني والمحلي (NLC)

### مزودو الخدمات التدريبية

في كثير من الحالات، ستكون الوكالات أو الإدارات أو المنظمات مسؤولة عن شراء/تقديم الدورات التدريبية لموظفيها. عندما يتعلق الأمر بمعالجة بعض ديناميكيات الوقاية المحددة، قد يكون من المفيد فتح دورات تدريبية للمهنيين من خلفيات مختلفة (مثل الإدارة المحلية/إدارة المدينة، ووكالات الحكومة المركزية، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات الدينية، ومراكز الشباب/المجتمعات المحلية، والأندية الرياضية وما إلى ذلك) يمكن أن يكون هذا وسيلة مفيدة لكسر الحواجز المؤسسية وبناء الثقة من خلال السماح لمختلف الجهات الفاعلة بتبادل الخبرات المشتركة وتقديم رؤى تعكس مواقفهم المختلفة.

ومن غير المرجح أن تقوم المدن بتطوير موارد التدريب بنفسها. وبدلاً من ذلك، يمكن للمسؤولين المحليين العمل مع الخبراء لتحديد الموارد الحالية وتكييفها أو استخدام موارد جديدة مصممة خصيصاً لدعم مختلف أصحاب المصلحة في مدينتهم.

ليس كل شخص مجهزاً ليكون مدرّساً، وبالنسبة لبعض الاحتياجات، ستكون هناك حاجة إلى مؤهلات وخبرات مهنية متخصصة للغاية.

ومع ذلك، فيما يلي بعض الفروق الأساسية بين أنواع التدريب المقدمة:

- ينبغي أن تستند برامج بناء القدرات إلى الاحتياجات الفعلية وأن تكون مصممة لتناسب كل جهة من الجهات ذات العلاقة. وينبغي تحديد هذه الاحتياجات في الخرائط الأولية ولكن من المحتمل أن تتطلب المزيد من التقييم.
- يجب أن تغطي البرامج مجموعة من المواضيع ذات الصلة بدور أصحاب المصلحة سواء كانوا منخرطين على مستوى المجتمع أو المستوى الفردي. يجب أن يشمل ذلك بناء المهارات العملية المتعلقة بالسعي وراء تطبيق أساليب العمل المتبعة من قبل أصحاب المصلحة المتعددين والتي يمكن أن تعزز مهارات إدارة المشاريع والاتصالات والرصد والتقييم والتعلم ومهارات أخرى.
- لا ينبغي أن يقتصر التدريب على المهارات "الصلبة" فقط. ونظراً لطبيعة التطرف والاستقطاب والكراهية والحساسية والفروق الدقيقة التي يجب فهمها عند التعامل مع هذه القضايا، ينبغي أن تتضمن أيضاً فحص المفاهيم المسبقة والانحيازات والافتراضات التي تنبع من اللاوعي.
- على الرغم من أنه قد تكون هناك حاجة لجعل تدريبات معينة إلزامية، إلا أن كل التدريب بشكل عام يكون عادةً أكثر فعالية عندما تكون المشاركة طوعية، ويكون الشخص الذي يتم تدريبه مهتماً بالوصول إلى النتائج المرجوة من المشاركة في هذا التدريب.
- ينبغي للحكومات المحلية الاستفادة من الممارسات الدولية الجيدة القائمة حيثما كان ذلك مناسباً والبناء على الدروس المستفادة من المدن الأخرى.
- ينبغي أن يشتمل التدريب، حيثما أمكن، على تمارين عملية تمكن المشاركين من ربط المعرفة والمهارات بالتطبيقات الواقعية. وينبغي أن تستهدف هذه الأساليب معالجة قضايا محددة من المرجح أن يواجهها أصحاب المصلحة، بدلاً من استخدام منهج تدريبي معمم. وينبغي أن يشمل ذلك أدوات التعلم التفاعلية مثل تمارين المحاكاة التي تختبر معرفة المشاركين ومهاراتهم وتدعمهم لتطبيقها بشكل نقدي.
- يجب النظر إلى احتياجات كل واحد من أصحاب المصلحة على حدة لتوفير التدريب الذي يحتاجونه للقيام بدورهم المحدد، وبشكل جماعي لتعزيز نهج تعاوني حيث يكون كل دور مكتملاً لأدوار و جهود الآخرين.

## العمل مع المجموعات المهمشة تاريخياً أو التي يصعب الوصول إليها

إن الاستبعاد والتمييز يخلقان أرضية خصبة للكراهية والتطرف والاستقطاب، ويجعلان مجموعات معينة معرضة للخطر بشكل خاص. وفي حين أن هذا يجعلهم مجموعات مستهدفة مهمة للوقاية الثانوية، فإن إشراكهم بحكم التعريف أكثر صعوبة. ويمكن أن يكون هذا الاستبعاد أيضاً عملية ذات اتجاهين: إذا تم تهميش مجموعة ما بشكل مستمر على مدى فترة زمنية طويلة، فقد ينتهي بهم الأمر إلى استبعاد أنفسهم واللجوء إلى آلياتهم الخاصة للحصول على الدعم خارج الخدمات التي تقدمها المدينة. ومن المرجح أن تكون الثقة محدودة للغاية، إن وجدت. وقد سلطت المدن الضوء على الدروس المستفادة الرئيسية التالية على وجه الخصوص من أجل هذه المشاركة:

- المشاركة عبر وسيط موثوق به أو طرف ثالث قد يكون قادراً على التوسط بشأن هذا التعاون بناءً على فهم احتياجات ووجهات نظر كل من المدينة والمجموعة المهمشة. يمكن أن تكون هذه إحدى منظمات المجتمع المدني، أو أي جهة معنية أخرى موثوقة تتمتع بالمصداقية في نظر هؤلاء الجامع.
- الاستثمار في بناء علاقات طويلة الأمد مع هذه المجموعات التي توجد بشكل منفصل عن أي تدخل محدد حول الأمن أو الكراهية والتطرف والاستقطاب. تحتاج المدن إلى إشراك المجتمعات المحلية بحسن نية، وليس مجرد جمع المعلومات حول التهديدات. تحتاج المجموعات المهمشة تاريخياً والتي تحمل مشاعر الإقصاء منذ فترة طويلة إلى الشعور بالتقدير والتحقق من صحتها بدلاً من النظر إليها على أنها تهديد محتمل فقط، الأمر الذي من المرجح أن يؤدي فقط إلى تعزيز تصورات الإقصاء و/أو التمييز.
- تذكر أن الهدف من تمارين بناء الثقة ليس بالضرورة أن يتفق عليه جميع الأطراف. وبدلاً من ذلك، قد يكون من الأهم لجميع الأطراف أن يسمعوها ويفهموا وجهة نظر بعضهم البعض، وأن يضعوا أهدافاً مشتركة ويفتحوا مساحة آمنة للحوار.

## تحقيق التوازن بين الهجرة واللاجئين وغيرهم من الوافدين الجدد و بين التماسك الاجتماعي

المدن هي الأماكن التي يصل إليها أشخاص جدد طوال الوقت؛ ويمكن لتنوعها ونموها أن يكون رصيذاً قيماً في بناء مجتمع محترم ومتسامح وشامل للجميع. وفي الوقت نفسه، فإن التحدي المتمثل في الترحيب بأعداد كبيرة من الناس أو الاستجابة لأزمات اللاجئين أو النزوح المفاجئة

- التدريب الداخلي: يستطيع أحد المتخصصين من داخل إدارة المدينة تقديم الدورات التدريبية، و ربما برنامج لتدريب المدربين بعد ذلك.
- الاستعانة بالمدرّب الخارجي: يجب على المدن أن تأخذ بعين الاعتبار السماح بالتمويل، وإصدار دعوة لتقديم العروض (أو أي إجراء مماثل) لاختيار المدرّب الأكثر تأهيلاً، بناءً على معايير محددة. إذا لم يكن التمويل متاحاً، فيجب عليهم العمل مع الشركاء، مثل منظمات المجتمع المدني و/أو الحكومة الوطنية و/أو مجتمع المانحين الدوليين لتحديد وشراء الخبرات لمعالجة الفجوات الموجودة في القدرات.
- رابطات الحكومات المحلية: توجد هذه الرابطات في العديد من البلدان، وغالباً ما تكون إحدى وظائفها هي تنظيم و/أو تقديم أنشطة التدريب. على سبيل المثال، تستثمر رابطة الحكومة المحلية في جنوب أفريقيا في فرص تعليمية كبيرة لمدن جنوب أفريقيا بشأن الوقاية من العنف. على سبيل المثال، يشجع البرنامج الحكومات المحلية على المشاركة في جهود الوقاية من العنف من خلال التطوير الحضري، الذي يجمع المدن مع التركيز على تنفيذ التدخلات في المناطق التي تكثر فيها الجرائم (المناطق الساخنة).

تجارب الأقران: اعتماداً على الاحتياجات، قد ترغب إحدى المدن في البناء على ما تعلمته مدن أخرى بالفعل. قد تكون الخبرة التي تمتلكها مدن أخرى مفيدة ويمكن الوصول إليها من خلال شبكة المدن القوية والشركاء الآخرين. على سبيل المثال، بعد ورشة عمل شبكة المدن القوية، نظم ممثلون من بلدية بوسيا في كينيا زيارة تعليمية إلى مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا ركزوا على إطار الوقاية الذي تم إطلاقه مؤخراً وكيف قاموا بدمجه مع جهودهم الأوسع في مجال منع الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، سهلت حوارات التغيير الحضري إقامة شراكة بين أربع مدن في كل من جنوب أفريقيا وألمانيا لتبادل الدروس المستفادة حول كيفية مساهمة التخطيط والتصميم الحضري في تحقيق السلامة والأمن.

عندما تحتاج المدن أو المنظمات إلى تدريب عدد كبير من المهنيين، فإن برامج تدريب المدربين - حيث يتم تجهيز مجموعة أصغر من المشاركين لتقديم التدريب إلى جمهور أوسع، وتعظيم سبل الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين - قد يكون نموذجاً جيداً يمكن اعتماده.

## إدارة مسائل شائكة متعددة

عند تقديم جهود الوقاية، من المرجح جداً أن تحتاج المدن إلى مواجهة مشكلات محددة تشكل حساسيات أو صعوبات متزايدة أمام التدخلات. إن المجالات الموضحة أدناه لا تشمل جميع الاحتمالات إطلاقاً ولكنها كانت من بين أهم القضايا التي أثارها المدن التي تمت استشارتها في هذا الدليل.



- الجدد من المشاركة بشكل أكبر في خدمات المدينة وكذلك التعامل مع المجتمعات الأخرى.
- توفير التعليم والتدريب ودعم التوظيف على نطاق أوسع، أو تحديد الشركاء القادرين على ذلك.
- تطوير الاتصالات العامة وزيادة الوعي حول فوائد الهجرة وكذلك معالجة التحيز والتمييز.
- دراك أن الاندماج هو عملية ذات اتجاهين: يجب أن يكون لدى القادمين الجدد الرغبة والحافز للاندماج في مجتمع جديد، ولكن يجب أن يكون المجتمع المرحب أيضًا على استعداد لاستيعاب القادمين الجدد وقد يحتاج إلى فهم الأعراف الثقافية والدينية بشكل أفضل وكذلك ظروف واحتياجات الشرائح المختلفة من المجتمع.

يمكن أن يضغط على الخدمات والموارد ويخلق تحديات فيما يتعلق بالتكامل والتماسك الاجتماعي، خاصة عندما تتراكم الاستبيات، وتنمو التوترات، ويتم التلاعب بالأوضاع المتقلبة أو تأجيلها من قبل هؤلاء الذين يودون زرع الانقسام والكراهية أو تأجيل الاستقطاب من خلال نشر المعلومات المضللة وسرديات المؤامرة. إن بعض الدروس الأساسية من المدن ذات الخبرة في إدارة مثل هذه الصعوبات تشمل ما يلي:

- وضع خطط الترحيب و/أو اللجان المخصصة لذلك وتحديد نشاطات مثل التعريف بالمدينة وتقديم أنشطة مثل أنشطة التعريف بالخدمات والمؤسسات المحلية وكذلك الحوارات الثقافية والدينية.
- إعطاء الأولوية لتوفير دروس تعلم اللغة، الأمر الذي يمكن أن يخفف من خطر الإقصاء والتهميش وتمكين القادمين

## دعم التماسك الاجتماعي والترحيب بالوافدين الجدد: أمثلة على مدن مختلفة



### التواصل ومعالجة المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة

يوجد في مدينة بلباو، إسبانيا قسم مخصص لـ "التوعية والتأثير الاجتماعي" في خطة المدينة الثالثة المشتركة بين الثقافات، والتي تدرك أنه لا توجد استراتيجية تكامل أو اندماج كاملة دون الجهود للتصدي بفعالية لجميع أشكال التعصب والتمييز. ولذلك، تلتزم الخطة بحملات التوعية والتحسيس (التي يتم تقديمها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية) لتبديد الخطابات المناهضة للمهاجرين وتعزيز التسامح و"الخطابات الإيجابية" حول "مزايا التنوع". بالإضافة إلى ذلك، أنتجت البلدية فيلمًا وثائقيًا ومنشورات لتسليط الضوء على الأدوار الرئيسية للمهاجرين (مع التركيز على النساء المهاجرات) في إثراء المدينة، وتقديمهم على أنهم "محترفون وقادة ومفكرون وسياسيون ورجال أعمال"، وبالتالي معالجة الخطابات المناهضة للمهاجرين. التي تدعي أن المهاجرين فقط عبء على (بدلاً من مساهمين في) المشهد الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.



#184170134

## الدعم

أنشأت مدينة براتيسلافا، سلوفاكيا، مركزًا لإدارة الأزمات لدعم إدماج اللاجئين الأوكرانيين القادمين. ويقوم المركز بالتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المحلية والشرطة المحلية والوكالات الوطنية لتقديم مستوى عالي من الدعم للتعامل مع الأزمة.



أطلقت مدينة كولومبوس، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة الأمريكية الجديدة لمساعدة اللاجئين والمهاجرين الذين ينتقلون إلى كولومبوس على الوصول الفوري إلى خدمات المدينة وبرامجها لمساعدتهم على الاستقرار في موطنهم الجديد بشكل أسرع ويصبحوا "مقيمين منتجين ومنصفين".



## الإدماج

اتخذت **مدينة فروتسواف، بولندا**، تدابير مختلفة لدعم اللاجئين وتعزيز التماسك الاجتماعي. وقد أنشأت **مركزاً للإدماج** يقود نشاطات إدماج المهاجرين من خلال الشراكة مع أكثر من 140 منظمة حكومية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم خدماتها. وهي الهيئة الرئيسية التي تدعم اندماج اللاجئين الأوكرانيين. وعندما حدث تدفق للاجئين الى هذه المدينة، قامو بدعم إجراءات تسجيل الأطفال في المدارس، وتوفير السكن والخدمات الاجتماعية والمساعدة الإنسانية عند الضرورة. ومع ذلك، يقدم المركز أيضاً خدمات منتظمة لجميع المهاجرين مجاناً، مثل دروس اللغة البولندية. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة المحلية أيضاً **مركزاً للتنمية الاجتماعية** لتعزيز التماسك الاجتماعي ودعم المهاجرين واللاجئين ومعالجة الكراهية والاستقطاب والمعلومات المضللة وتسهيل الحوار بين الثقافات. وتتعاون مع المنظمات المجتمعية من جميع أنحاء المدينة لإدارة مراكز تقديم الأنشطة في 22 حيّاً. فيما يتعلق باللاجئين والهجرة، يدير المركز منصة **WroMigrant** على الإنترنت مصممة لتلبية احتياجات الأجانب، الذين يواجهون أنواعاً مختلفة من الصعوبات الرسمية والقانونية، والحوازر اللغوية والثقافية، التي تعيق عملهم في الحياة اليومية.

## دراسات حالة أخرى: الهجرة واللاجئون



**كوبوكو، أوغندا** هي مدينة حدودية في أوغندا تستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين الكونغوليين ولاجئين من جنوب السودان. في الماضي، شهدت البلدية توترات وأعمال عنف بين المجتمعات المحلية واللاجئين، وكان السبب جزئيًا هو تأثير تغير التركيبة السكانية على البنية التحتية الحيوية والحصول على الخدمات، فضلًا عن النزاعات حول الأراضي الممنوحة للاجئين.

ولواجهة هذا التحدي، قامت بلدية كوبوكو بما يلي:

- بذلت أولاً جهداً واضحاً لتحديد اهتمامات واحتياجات كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- ثم استخدمت خرائط احتياجاتها لتطوير وتنفيذ عدد من المشاريع التي تركز على دمج اللاجئين في جميع جوانب المدينة: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. وشمل ذلك بناء مركز لعلاج الصدمات النفسية يقدم الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين، و جهود أخرى مثل بناء مدارس وأسواق ومرافق صرف صحي إضافية لضمان حصول كل لاجئ على الخدمات الأساسية.
- للحفاظ على هذه الجهود، قدمت البلدية بعد ذلك دورات تدريبية في مجال ريادة الأعمال و قامت بتوفير رأس مال أولي لمساعدة اللاجئين على بدء أعمالهم التجارية الخاصة وبالتالي المساهمة في سوق العمل المحلي والشعور بأنهم جزء منه.

والأهم من ذلك، شددت البلدية خلال بذل هذه الجهود على الإدماج من خلال ضمان تقديم الخدمات والدعم على قدم المساواة للاجئين والمقيمين منذ فترة طويلة.



شهدت مدينة **سوسة، تونس**، وهي مركز حضري ساحلي غني بالموارد، تدفقًا كبيرًا للمهاجرين الداخليين من الريف إلى الحضر، و تفاقم هذا بسبب الارتفاع الأخير في أعداد المهاجرين الخارجيين. وقد أدى تدفق الوافدين الجدد إلى فرض ضغط هائل على قدرة المدينة على توفير أبسط أساسيات المعيشة لجميع سكانها، بما في ذلك السكن اللائق. ونتيجة لذلك، أصبح ظهور أماكن السكن العشوائية، وارتفاع معدلات التسرب من المدارس، والبطالة في هذه المناطق المحرومة، مصدر قلق ملح.

نفذت البلدية عددًا من المبادرات لمواجهة هذه التحديات، ولضمان حصول الوافدين الجدد والمقيمين منذ فترة طويلة على الخدمات التي يحتاجون إليها. أولاً، دخلت البلدية في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة والكتب الوطني للأسرة والسكان لنشر وحدة متنقلة قادرة على تقديم الدعم العملي الفوري في المجتمعات التي تضم أعدادًا كبيرة من المهاجرين، و لرفع مستوى الوعي بالخدمات والدعم (كلتا الخدمتين المقدمتين من قبل الحكومة المحلية والمنظمة الدولية للهجرة كشريك دولي) متاحة لهم.

أدت الشراكة مع المكتب الوطني للأسرة والسكان أيضًا إلى تنمية الموارد المتعلقة بالهجرة لكل من الوافدين الجدد ومقدمي الخدمات. ويشمل ذلك إنشاء آلية إحالة، "ورقة الغش" التي تحدد الوكالات/أصحاب المصلحة المسؤولين عن أنواع مختلفة الخدمات التي يتم تقديمها للمهاجرين.

وفي برنامج آخر، أطلقت البلدية حملات توعية تعمل من خلالها على تبديد الخطابات المناهضة للمهاجرين وأنشأت "مكتب توجيه المهاجرين" الذي يعمل كمورد مخصص للاندماج الاجتماعي. كما دعت البلدية بقوة الحكومة الوطنية إلى الاعتراف بدور الحكومات المحلية ودعمها في إدارة تحديات الهجرة، مما أكسبها لقب "مدينة متضامنة مع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء".

## إدارة الاحتجاجات و الحفاظ على التوازن بين حرية التعبير و السلامة العامة

إن حق الإنسان الأساسي في الاحتجاج وتحدي السلطة يمكن تقييده وإساءة استخدامه من قبل أولئك الذين يُوججون الكراهية والتطرف والاستقطاب ويهدفون إلى سن العنف أو التحريض عليه. باعتبارها مواقع للاحتجاجات و أحياناً أهداف مباشرة، تواجه المدن هذه التحديات خاصة عند تطبيق إجراءاتها على التجمعات والمظاهرات. يُطلب من المدن في كثير من الأحيان تحديد و الحفاظ على هذا التوازن الدقيق بين حرية التعبير و السلامة العامة من خلال العمل الوثيق مع الحكومات المركزية و الشرطة.

النقطة المرجعية الواضحة والبسيطة هي المادة 5 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR): "ليس في هذا العهد ما يجوز تفسيره على أنه يعني ضمناً لأي دولة أو جماعة أو شخص أي حق في مزاوله أي نشاط أو ممارسة أي عمل يهدف إلى تدمير أي من الحقوق والحريات العترف بها في هذا العهد أو إلى فرض قيود عليها إلى مدى أكبر مما هو منصوص عليه في هذا العهد." وتنص المادة على أن حقوق أي فرد لا تمتد إلى الحق في التعدي على حقوق الآخرين، مما يوفر مؤشراً على الحدود التي لا يجب تجاوزها واحتمال تعرض السلامة العامة للخطر خلال التجمعات مثل الاحتجاجات أو المظاهرات.

ينبغي السعي إلى إدارة المسيرات المنظمة وفتح قنوات التواصل مع المنظمين لهذه المسيرات، وكذلك أي مظاهرات مضادة من البداية مع توضيح خطوط الحوار والتفاوض. يجب أن يحدد هذا التعاون التوقعات السلوكية و يشرح السبب وراء القيام بهذا النشاط. وبالمثل، ينبغي إجراء التواصل و التعاون مع المجتمع المجتمعية و جميع الفئات المتأثرة بهكذا مظاهرات، بما في ذلك أي مجموعات محددة يستهدفها المحتجون.

يجب أن تكون المدن على دراية بالمجموعات التي قد تقوم باستغلال المسيرة أو المظاهرة للخطط لها لتعزيز أجندتها الخاصة، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وينبغي للحكومات المحلية أن تضع في اعتبارها المخاطر التي يمكن أن تخلقها الاحتجاجات المضادة، مما يؤكد الحاجة إلى تجنب السماح بالمظاهرتين على مقربة من بعضهما البعض. فيما يتعلق بالشرطة، شعرت المدن التي تم التشاور معها أن الهدف هو أن لا يؤدي تطبيق القانون إلى تفاقم الوضع، وبالتالي، في حين أن التواجد المرئي للشرطة يجب أن يكون محدوداً أثناء المسيرة، يجب أن تكون الشرطة في الموقع في حالة حدوث أي مكروه.

## الاستجابة للأزمات

تستثمر المدن في الوقاية على أمل أن تكون أقل عرضة للمعاناة من العنف والهجمات والحوادث المرتبطة بالإرهاب. ومع ذلك، يجب عليهم أيضاً أن يدركوا

أن أسوأ السيناريوهات يمكن أن تحدث، ويجب عليهم بعد ذلك أن يكونوا مستعدين للاستجابة. إن الاستجابة بعد الهجوم ودعم ضحايا الإرهاب أو ضحايا جرائم الكراهية تتطلب الترقب والتحضير.

في حالة وقوع هجوم إرهابي واسع النطاق، يعتبر البعض أن التدريبات السابقة للتحضير لهكذا حالات ذات فائدة محدودة: حيث سيتم تدريب معظم الممارسين في وقت معين، على حدث قد يقع بعد سنوات، أو قد لا يحدث أبداً. عندما يتعين عليهم الاستجابة، ربما يكونون قد نسوا تدريبهم بالكامل، أو قد يكونون (وهذا أمر مفهوم) متوترين للغاية أو غير قادرين على الحركة بحيث لا يمكنهم الاستجابة بشكل مناسب أو سريع بما فيه الكفاية. غالباً ما تُعتبر التمارين العملية و تمارين المحاكاة أشكلاً أكثر فائدة للتدريب، سواء كانت تمارين محاكاة أو تمارين قريبة للحالات الواقعية. ويشمل ذلك بناء الشبكات والاتصالات بين الممارسين والوكالات والمؤسسات ذات الصلة بالاستجابة، والاتفاق على الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل منها، والتعاون في اختبار قدرة تحمل الأفراد و الكيانات في الاستجابة لسيناريوهات مختلفة. لمعرفة المزيد عن التدريب و بناء القدرات بشكل عام، راجع الفصل 3.

يجب أن يتم القيام بالتدريب و التحضير في أوقات السلم وليس في أوقات الأزمات. عندما يحدث شيء ما، يجب للمدن أن يكون لديها خطط و إجراءات قائمة تم العمل عليها مسبقاً لإدارة الأزمات. ويفضل أن يتم إضعاف الطابع الرسمي على هذه الخطط والإجراءات وتحديثها بانتظام. وينبغي أن يكون التسلسل الهرمي للقيادة واضحاً، حتى لو كان من المرجح أن تتولى الوكالات الحكومية الوطنية زمام المبادرة في حالات معينة. في أعقاب الحادث مباشرة، واعتماداً على الحادث، قد يقتصر دور المدينة على توفير الدعم اللوجستي والمرافق الكافية. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون دور المدن في دعم العملية هو التواصل مع المواطنين و نشر رسائل توعوية وإشعارات السلامة العامة بشكل واضح والتواصل مع المجتمعات المحلية. قد يكون من المناسب أيضاً إعطاء دور مميز لرؤساء البلديات والقادة المحليين (راجع دليل شبكة المدن القوية لرؤساء البلديات/عمد المدن لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع). ينبغي توفير الدعم للضحايا في أقرب وقت ممكن للتخفيف من التأثيرات طويلة المدى، ويجب أن يشمل جميع المجالات الضرورية: الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والإدارية والمالية، وما إلى ذلك. وينبغي تقديم هذا الدعم بقدر ما هو ضروري و ممكن من قبل أشخاص متخصصين و مدربين، نظراً لأهمية وحجم الضرر المحتمل.

بعد الأزمة، تواجه المدن مسؤوليات ضخمة فيما يتعلق بالرونة و الاستفادة من الدروس المستنبطة (تذكر ما حدث) والوقاية المتجددة. ومن الضروري إذن الاستماع إلى جميع الضحايا والسماح لهم باتخاذ قرارات رئيسية بشأن مجالات معينة بأنفسهم (على سبيل المثال، بناء موقع تذكاري). إن إعادة الإعمار هي عملية طويلة الأمد ويمكن أن تظل المجتمعات المحلية متأثرة لسنوات بعد أي هجوم معين.

يجب على الحكومات المحلية أيضًا ادماج الرصد و التقييم و التعلم في برامج الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته و أن تدعم عملية استخدام آليات ضرورية لفهم التأثير الذي يخلقه إجراءات الوقاية الخاصة بهم و إظهار هذه التأثيرات. و يعد صندوق المسعى المشترك التابع لمكتب العمدة لضبط الأمن و مكافحة الجريمة ((MOPAC في لندن بالملكة المتحدة أحد الأمثلة على ذلك. وقد قدم البرنامج، وهو حاليًا في جولته الرابعة، ما يقرب من 3 ملايين جنيه إسترليني من التمويل لمنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء لندن. يعد هذا النوع من التمويل أمرًا بالغ الأهمية لاستدامة جهود الوقاية من الكراهية و التطرف التي يقودها المجتمع، و لضمان قدرتها على الحفاظ على هذا النوع من الدعم، قام هذا المكتب بتكليف جهة خارجية بإجراء تقييم للصندوق. قام شخص مستقل و متخصص في عمليات التقييم بالعمل مع كل من المستفيدين من المنح لتقييم مشاريعهم، و ذلك باستخدام مجموعة موحدة من أدوات جمع البيانات لتقييم تأثيرها. تم نشر النتائج على شكل تقرير عام في نهاية كل جولة (راجع تقارير الجولة الأولى و الجولة الثانية). تُظهر تقارير التقييم هذه أهمية دعم المجتمع المدني و دعم نشاطات الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته على المستوى المجتمعي، و قد قدم هذه التجربة دروسًا مهمة لتحسين أداء الصندوق في كل جولة و في الميدان على نطاق أوسع، حيث أنها تغطي مجموعة واسعة من المقاربات و تُقدم دروس أساسية بالنسبة لتنظيم خطط التمويل المحلية.

أخيرًا، تتحمل المدن مسؤولية "مساعدة مقدمي المساعدة" خلال حماية الممارسين و المستجيبين المحليين، بدءًا بموظفي البلدية أو المحافظة. و ينبغي عليهم تقديم الرعاية و الدعم، بما في ذلك خدمات الصحة العقلية، حسب ما تقتضي الأمور. ربما يتعين حث بعض الممارسين على طلب المساعدة لأنهم قد لا يدركون التأثير النفسي للحادث عليهم.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، راجع وثيقة مجموعة أدوات الاستجابة التابعة لشبكة المدن القوية.

## الرصد و التقييم و التعلم

إن الرصد و التقييم و التعلم (MEL) ليست مجرد ضرورة لتعبئة الموارد أو تبرير الاستثمار المستمر في أساليب الوقاية في المدينة، و الأهم من ذلك، أنها مجموعة من الإجراءات و الاعتبارات التي يمكن للمدينة ادماجها في تخطيط و تنفيذ الأنشطة لفهم ما إذا كانت تعمل على النحو المنشود. يجب أن يحدد الرصد و التقييم و التعلم الفعال ما إذا كان يتم دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة و ما إذا يتم تحقيق النتائج المتوقعة، من أجل تحديد مدى تأثير التدخلات و كيف يمكن تغيير النهج أو تحسينه في ضوء هذه المعلومات. يجب على المدن تحديد و متابعة عملية الرصد و التقييم و التعلم، و استخدام النتائج لتعزيز الاتساق و التأثير الاستراتيجي لمقاربتها العامة.

و في تجربة مشابهة، قامت ولاية نيو ساوث ويلز (NSW) بأستراليا بتطوير و إطلاق برنامج عمل الشراكة المجتمعية (COMPACT) لتعزيز قدرة صمود المجتمع و التماسك الاجتماعي. تأسست هذه المبادرة في أعقاب الهجومات الإرهابية و احتجاز الرهائن في ساحة مارتن بليس في سيدني في ديسمبر 2014، و قد دعم هذا البرنامج أكثر من 60 منظمة مجتمعية شعبية و جمعيات خيرية و منظمات غير حكومية و شركاء من القطاع الخاص و غيرهم من أصحاب المصلحة المحليين ذوي الصلة و مكن أكثر من 50 ألف شاب من المساهمة في التماسك الاجتماعي. تم تقييم هذا البرنامج بشكل مستقل، باعتباره "الأول من نوعه" استنادًا إلى نظرية التغيير البرامجي. و تتمثل إحدى توصياته الرئيسية في الحفاظ على الاستثمار في التقييم لضمان تقييم النتائج طويلة المدى للمبادرات و استدامة أي تأثير على المجتمعات. و لتحقيق هذه الغاية، تتم مراجعة مشاريع البرنامج بشكل متكرر و مناقشة نتائج التقييم في منتديات منتظمة للتعلم من الأقران لضمان إدماج الدروس المستنبطة في التنفيذ المستقبلي لهكذا نشاطات.

## تطبيق عملية الرصد و التقييم و التعلم على المدن

معظم هذه المقاربات بناء على اعتبار وجهات نظر الجهات غير الحكومية و ذلك لتوجيه عمليات تصميم المشاريع وقياس النتائج. على الرغم من أنه يتم تطويره في كثير من الأحيان لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية و المقاولين العاملين في مجال التنمية والوكالات الدولية، فإن الكثير من التعلم الفني ينطبق بالتساوي على تطوير أساليب الوقاية التي تقودها المدن. يمكن القول إن التركيز على الاستدامة، وإضفاء الطابع المؤسسي، والملكية المحلية، و إدماج الدروس المستفادة لضبط التنفيذ، قد يكتسب أهمية إضافية بالنسبة للمدن، حيث، بغض النظر عن توافر الموارد والتغيرات في الاتجاه السياسي أو السياسات على نطاق أوسع، ستستمر المجتمعات في الشعور بالتأثيرات المباشرة و غير المباشرة، أو عدم نجاح جهود الوقاية على المدى الطويل.

على الرغم من أن التوجيه العملي بشأن عملية الرصد و التقييم و التعلم قد يكون أكثر قابلية للتطبيق على البرامج الفردية والأنشطة الأخرى، إلا أن المعلومات الواردة أدناه تنطبق أيضاً على آليات التنسيق وأطر التدخل المحددة التي وضعتها المدن بالفعل أو قد ترغب في تطويرها. بالنسبة لكل من الأنشطة والأنظمة، يجب تحديد الأهداف وفهم التأثير. يمكن اتباع الخطوات المعروضة هنا بغض النظر عما تحاول المدينة قياسه أو تقييمه، بشرط أن يتم مراعاة أنواع مختلفة من المؤشرات.

هناك عدد من الموارد المتاحة لإعلام وتوجيه عمليات الرصد و التقييم و التعلم، بما في ذلك العديد منها المتعلقة بالوقاية من الكراهية والتطرف والاستقطاب. يتم تطوير

## التعريفات

**المراقبة:** تشير إلى "مهمة التأكد من الأنشطة يتم إنجازها في الوقت المحدد وضمن الميزانية والخطة المقررة. إنها عملية تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ المشروع - و استكمال الأنشطة الرئيسية للمستفيدين المستهدفين والنفذين والشركاء - وقياس المخرجات الكمية مثل عدد المشاركين المشاركين في الأنشطة" (راجع المصدر)

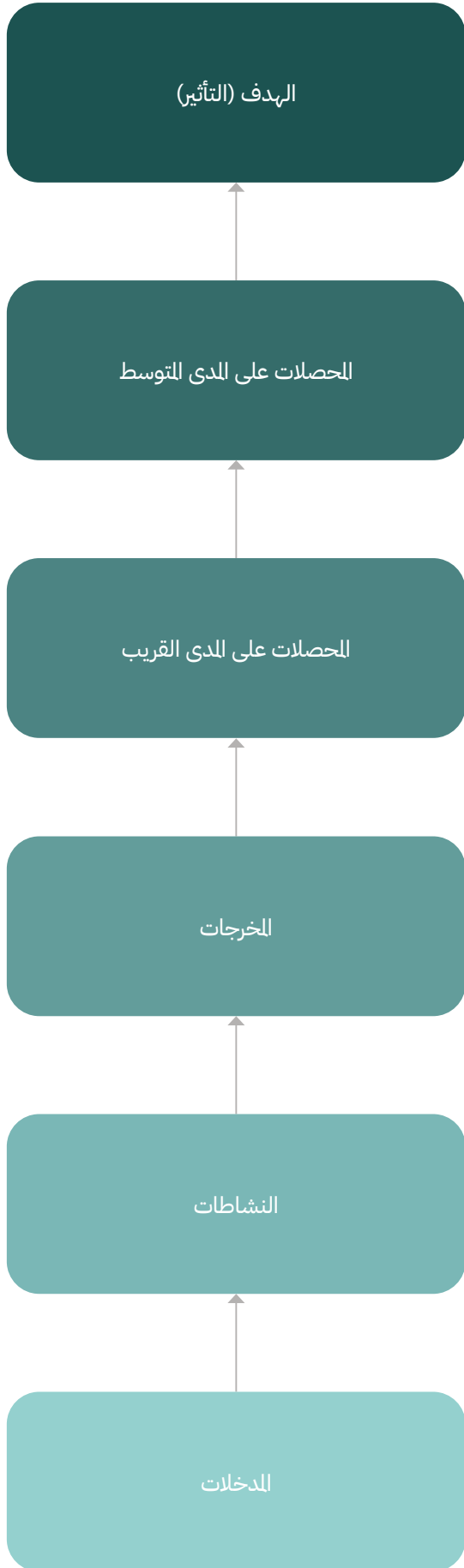
**التقييم:** يشير إلى "تقييم ما إذا كانت أنشطة المشروع قد حققت بشكل جماعي الأهداف على النحو المنشود أو المخطط له، وكما هو منصوص عليه في نظرية التغيير. ومن العناصر المتأصلة في أي جهد تقييم فعال الفهم الواضح لأهداف المشروع، وتطوير مؤشرات محددة وقابلة للقياس، والوصول إلى البيانات الموثوقة وذات الصلة. (انظر المصدر)

المدينة للنتائج عبر جهودها. وعلى الرغم من أن هناك حدوداً قليلة لمقدار التفاصيل أو التعقيد الفني لمثل هذه النظريات والنماذج، يجب أن نتذكر أن الشفافية والمشاركة، وخاصة مع أصحاب المصلحة المجتمعيين غير المتخصصين، يعد مبدأ مهماً و أوسع نطاقاً في نهج المدينة. قد تساعد النماذج الأبسط في تحقيق ذلك وتخدم في النهاية المزيد من الأهداف. وقد لا تحتاج المدن أيضاً إلى نموذج متوسع لنشاط سيتم تنفيذه لمرة واحدة أو مبادرات وموارد قصيرة الأمد. ومن المتوقع أن يكون الوقت والخبرة الفنية محدودين بالنسبة للعديد من المدن، وبالتالي يؤثران على الجدوى العملية.

## قم بتطوير نظرية التغيير

على المستوى الأساسي، تحدد **نظرية التغيير** ما هو متوقع أن يتغير نتيجة للتدخل وكيف يمكن توقع تحقيق هذا التغيير. ويمكن تقديمها في شكل سردي، ببساطة على شكل عبارات مثل "إذا، إذن، لأنه" لشرح التأثير الذي ستحدثه بعض الإجراءات والمخرجات والنتائج وكيف سيتم دمجها لتحقيق هدف محدد. عادةً ما يكون هذا السرد مصحوباً برسم تخطيطي أو نموذج منطقي، يصور مسارات التغيير الناشئة عن التدخل وسيقوم بتنظيم وتوجيه كيفية قياس





يجب أن يحدد مخطط نظرية التغيير مستويات مختلفة من التغيير، بالإضافة إلى المدخلات والافتراضات والعوامل البيئية التي قد تؤثر على قدرة المدينة على تحقيق هذا التغيير. المدخلات هي الموارد المالية والبشرية والمعدات وتدريب الموظفين التي تمكن من تنفيذ أنشطة معينة. وينبغي بعد ذلك إدراج مجموعات الأنشطة التي تشكل معًا بعض "المخرجات" الرئيسية، أي المنتجات أو الخدمات المباشرة التي تتبع من هذا التدخل. هذه هي النتائج الأكثر إلحاحًا للتدخل وغالبًا ما تكون كمية (على سبيل المثال، عدد الأشخاص المشاركين في نشاط معين أو عدد الأشخاص في مجموعة مستهدفة معينة تم الوصول إليها من خلال حملة اتصال محددة). ويمكنها أيضًا أن توضح مدى أهمية الدورات التدريبية أو الأنشطة الأخرى وفائدتها، كما يراها المستفيدون.

"النتائج" هي المرحلة التالية من التغيير، وعادةً ما يتم تصورها ولكن ليس حصريًا في شكل تراتبي أو هرمي وتركز على ما حدث نتيجة للمخرجات والتغيير الذي تم تحقيقه. على المدى القصير، تتكون النتائج عادة من تغييرات في المعرفة والوعي والواقف، وعلى المدى المتوسط، تغييرات في السلوك أو الممارسة أو الأداء. وأخيرًا، يجب تحديد الهدف أو مستوى التأثير، والذي يمكن للتدخل أن يتوقع بشكل معقول المساهمة فيه على المدى الطويل نتيجة لتحقيق النتائج المجمع بنجاح. وفي كل مرحلة، يمكن أيضًا تحديد طبقات وخطوات وسيطة أخرى، اعتمادًا على مدى تعقيد التدخل أو نطاقه أو ما قد يطلبه المانحون والشركاء الآخرون.

بالإضافة إلى إنشاء علاقة سببية بين الإجراء المتخذ وما يُتوقع تحقيقه، أو التأثير المتوقع من التدخل (التدخلات)، يجب أن تحدد نظرية التغيير الافتراضات السببية الرئيسية والعوامل البيئية التي قد تؤثر على قدرة المدينة على تحقيق التغيير. على سبيل المثال، يمكن القيام بافتراض سببي مفاده أن الأفراد/المجموعات المستهدفة بالتدخلات الثانوية هم أنفسهم مستثمرون في التدخل. إذا كانوا متحمسين ويريدون المساعدة والدعم لأنهم يرون مزايا المشاركة، فمن المرجح أن تحقق المبادرة النتائج مما لو كانوا غير ممتثلين أو يحضرون ويشاركون فقط لسبب آخر (على سبيل المثال، لتلبية شروط التوظيف). وسيكون هذا المثال أكثر أهمية عندما تعتمد هذه التدخلات على المشاركة الطوعية (كما تمت مناقشته سابقًا). وبالمثل، يمكن تحديد الظروف البيئية مثل البيئة السياسية المستقرة أو وجود شبكات الدعم الأسري شبكات الدعم الأخرى كعوامل تسمح بالتدخل في المقام الأول أو تمنحه فرصة أفضل أو أسوأ للنجاح. ويجب أن تكون هذه عوامل خارجة عن سيطرة المدينة.

لمزيد من الإرشادات حول تطوير نظرية التغيير وإعداد إطار النتائج، راجع هذا الدليل من وزارة الخارجية الكندية.

## إعداد إطار النتائج بما في ذلك المؤشرات وأساليب جمع البيانات

يتم عادةً تقديم إطار النتائج (أو الإطار المنطقي) كجدول يسرد مستويات التغيير المختلفة (أي المخرجات والنتائج) المحددة في نظرية التغيير ثم يحدد الطرق التي ستتمكن بها المدينة من إثبات أنه تم الوصول إلى عتبة النجاح (المؤشرات)، ويحدد كذلك الأساليب المستخدمة لجمع البيانات.

تشمل الأساليب النموذجية لجمع البيانات التي استخدمتها المدن التي تمت استشارتها التالي: الدراسات الاستقصائية، المقابلات، مناقشات مجموعات التركيز والقياس المباشر للبيانات. وينبغي للمدن أيضاً أن تنظر في نطاق البيانات الموجودة التي تجمعها بالفعل (على سبيل المثال، بيانات المستخدمين لخدمات محددة، أو المؤشرات الحالية وبيانات التعداد السكاني) وكيف يمكن أن تكون ذات صلة بالمؤشرات المحددة. لمعرفة المزيد حول الاستفادة من البيانات الموجودة، راجع الفصل الأول. للحصول على قائمة المؤشرات التي تم تطويرها بالفعل خصيصاً لجال الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته، راجع [بنك المؤشرات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي](#).

وينبغي التأكيد بشكل خاص على نقطتين مهمتين بشأن المؤشرات وجمع البيانات:

- قم بإنشاء بيانات "خط الأساس" حيثما أمكن (إظهار نتائج المؤشر ذي الصلة قبل إجراء أي تدخل) بحيث يمكن تقييم حجم أو طبيعة التغيير بعد التدخل.
- بالنسبة للتغيير على مستوى النتائج على وجه الخصوص، اهدف إلى تحديد التغييرات الطولية والنظر في جمع البيانات على فترات مختلفة (على سبيل المثال، مباشرة بعد مخرج معين، بعد 3 أشهر، بعد 6 أشهر، وما إلى ذلك) والاعتراف بأن التغيير في المواقف والسلوكيات أمر معقد، متعددة الأوجه وتستغرق وقتاً طويلاً.

## تثليث البيانات (اتباع النهج الثلاثي لدراسة البيانات)

قد لا تعطي البيانات المحددة في إطار النتائج سوى صورة جزئية عن مدى اتساع وطبيعة التغييرات - الإيجابية والسلبية وغير المتوقعة - التي حققها التدخل (التدخلات). قد يكون من المهم التعرف على طرق أخرى لفهم التأثير لسرد القصة كاملة. على سبيل المثال، قد ترغب إحدى المدن في تحديد قصص نجاح فردية، أو وصف تجارب معينة، أو حتى مطالبة المشاركين بالاحتفاظ بمذكرات فيديو أو أنواع أخرى من المذكرات أو البيانات القصصية أو غير الرسمية أو الشهادات التي لا تزال ذات صلة، بشرط أن تكون البيانات والشهادات موضوعية وأن لا يتم تقديم أي بيانات على أنها تمثل جهة أو مكون واحد. لمزيد من المعلومات حول جمع البيانات وتحليلها، راجع هذا [الدليل من INTRAC](#).

## قم بالاستثمار في عملية الرصد والتقييم والتعلم

أعربت العديد من المدن عن شعورها بأن نفسها أو الشركاء المشاركين في الأنشطة المحلية قد تعاملوا في السابق مع عملية الرصد والتقييم والتعلم كفكرة ثانوية لاحقة ومجرد متطلب فني لآليات التمويل. وكان الدرس المتعلم الرئيسي الذي أعرب عنه الكثيرون هو الحاجة إلى استثمار الوقت والموارد المخصصة في الرصد والتقييم والتعلم - من التصميم وجمع البيانات والتحليل إلى التعلم - طوال دورة حياة تدخلاتهم الوقائية. إن إدراك أن جهود الرصد والتقييم والتعلم يمكن ويجب أن تؤثر على كيفية مشاركة المدن في الجهود وربما إحداث تغييرات في نهجها أمر بالغ الأهمية. بالإضافة إلى متطلبات التخطيط والموارد، فإن الخطوات الأساسية مثل تخصيص الوقت لهذه العملية أثناء الأنشطة ومتابعة جمع البيانات وإجراء المسوحات، على سبيل المثال، تعد أيضاً تحسباً ملموساً شعرت المدن أنه يمكن إجراؤه على مقارباتها. للحصول على أحد أفضل الأدلة المعترف بها لعملية الرصد والتعلم الكاملة، راجع [الخطوات العشر للبنك الدولي لنظام الرصد والتقييم القائم على النتائج](#). للحصول على إرشادات مصممة خصيصاً لسياق الوقاية من الكراهية والتطرف والاستقطاب، راجع [مجموعة الأدوات هذه](#) من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التنبيه الدولية.

## مشاركة الدروس المستفادة

إن تحليل البيانات التي تم جمعها ليس الهدف النهائي في حد ذاته. لا ينبغي للتحليل أن يسلط الضوء فقط على ما إذا كانت المبادرة تُحدث تأثيراً أو أنها تسير على الطريق الصحيح، بل يجب أيضاً أن تستخلص الدروس المستفادة وغيرها من النتائج التي قد تفيد إجراء تعديلات على النهج وتحسين الأداء العام. يعد من الضروري التأكد من مشاركة الدروس المستفادة مع جميع المشاركين من أجل الحفاظ على حلقة مستمرة للتغذية الراجعة والآراء المختلفة حول العملية حيث تُعلم النتائج الممارسات المستقبلية باستمرار.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة الدروس المستفادة والنتائج من أنشطة الرصد والتقييم والتعلم التي تقوم بها المدينة مع الجماهير على نطاق واسع، بما في ذلك أصحاب المصلحة في المجتمع والجمهور الأوسع، حيثما أمكن ذلك، يخدم أيضاً الهدف الأوسع المتمثل في زيادة الشفافية والانفتاح والمشاركة العامة - وجميعها أهداف قيمة لجهود الوقاية التي تقودها المدينة.

# الفصل الرابع

## التنسيق

على سبيل المثال، يمكن لهذه الممارسات أن:

- توفر نقطة تنسيق واحدة لتنظيم وجمع مدخلات وأنشطة الجهات الفاعلة المحلية؛
- تسهيل تنفيذ برامج الوقاية المحلية ذات الصلة والتنسيق مع الحكومة الوطنية؛
- ربط أصحاب المصلحة المحليين - من مختلف الهيئات الحكومية والمجتمع المدني - لمناقشة ومعالجة القضايا التي تهم المجتمعات المحلية ومتابعة الحلول التعاونية؛
- تنسيق جمع المعلومات ومشاركتها لإعلام الجهات الفاعلة المحلية والمساعدة في ضمان اتصال وجهات النظر والاحتياجات المحلية إلى المستوى الوطني؛
- توفير أو تسهيل عملية تقديم الخدمات المتعلقة ببناء القدرات ذات الصلة والتي تم تصميمها خصيصًا للممارسين في الخطوط الأمامية والجهات الفاعلة المجتمعية ذات الصلة؛
- إدارة وتوزيع التمويل لمبادرات الوقاية التي تتم بقيادة محلية.

ينبغي أن تضع المدن في اعتبارها أهمية ضمان وجود آلية لتمكين المشاركة للمستدامة لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المحليين في الوقاية، والتي بالنسبة للكثيرين ليست قضية قد يشعرون بالراحة في العمل عليها، سواء كان ذلك بسبب نقص الموارد أو الخبرات. يجب أن تدرك المدن الحاجة إلى مستوى معين من التعاون مع الحكومة الوطنية.

ويتناول هذا الفصل الأنواع المختلفة من التنسيق والشراكات التي ينبغي للمدن مراعاتها عند تطوير جهودها الوقائية. وينظر في كيفية قيام المدن ببناء تنسيق فعال مع الحكومات المركزية، قبل استكشاف كيف يمكن تطوير مقاربات أصحاب المصلحة المتعددين للمجتمع بأكمله إلى نماذج تنسيق تشغيلية على مستوى المدينة. وأخيرًا، يناقش أيضًا كيف يمكن للمدن أن تنظر في التعامل مع كيانات القطاع الخاص باعتبارهم أصحاب مصلحة رئيسيين في جهود الوقاية بقدر ما يكونون شركاء محتملين في توفير الموارد.

## فوائد منصات التنسيق المحلية

ونظرًا لطبيعة تعدد أصحاب المصلحة والتخصصات، فإن التنسيق بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة يعد شرطاً أساسياً للوقاية الفعالة والمستدامة. يتطلب تفعيل نهج يشمل المجتمع بأكمله ويقوم بادماج المساهمات المقدمة من العديد من المكاتب والمنظمات والأفراد. ويشمل ذلك الممارسين في الخطوط الأمامية مثل العاملين في المجال الاجتماعي والصحي والشباب والمعلمين؛ قادة المجتمع مثل رجال الدين وشيوخ العشائر والشباب و أفراد المجتمع الذين يحظون باحترام الجميع؛ والجهات الحكومية المختلفة. وينطبق هذا على الجهود المحلية بقدر ما ينطبق على الجهود الوطنية، ويشمل التعاون بين هذين المستويين. وينبغي للمدن أن تضع ذلك في الاعتبار سواء كانت تتطلع إلى المشاركة في الوقاية للمرة الأولى أو تعميق وتوسيع نطاق مشاركتها الحالية.

بشكل عام، هناك عدد من الطرائق التي تُمكن عملية التنسيق: وهذا يشمل إنشاء مراكز أو شبكات أو هيئات مخصصة، أو عن طريق تعيين فرد لقيادة جهود التنسيق. وكما هو مبين في مجموعة الأدوات التي أعدتها شبكة المدن القوية مؤخرًا لتسهيل تنفيذ الممارسات الجيدة الموصى بها من قبل [المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب](#) لتعزيز التعاون الوطني المحلي للوقاية من التطرف [العنيف المؤدي إلى الإرهاب](#) و [مكافحته](#)، يمكن لآليات التنسيق المحلية أن تخدم عددًا من الأغراض.

**مقاطعة سند، باكستان:** تنقسم إدارياً إلى 29 محافظة يبلغ مجموع سكانها 47.9 مليون نسمة، مما يجعل من الصعب تطوير السياسات والبرامج التي ستكون ذات صلة بجميع دوائرها الانتخابية. ومثل كل حكومات المقاطعات في باكستان، قامت السند بتطوير لجنة أيكس، وهي آلية للتنسيق والتعاون لتعزيز التواصل العمودي والأفقي. فهو لا يعمل فقط كمنصة لتعزيز التعاون مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، ولكن أيضاً بين حكومات المقاطعات. تضم لجنة أيكس أعضاء دائمين ويمكنها أيضاً استدعاء المسؤولين عند الحاجة. تركز آلية التنسيق والتعاون على جانبيين بما في ذلك تبادل المعلومات وتخصيص الموارد والإجراءات التحسينية واتخاذ القرارات الجماعية مع المستويات الأدنى من الحكومة.

## نماذج ودروس التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين المحليين

نجحت بعض الحكومات المحلية في اتباع نهج منسق قامت من خلاله بتطوير أطر أو آليات بقيادة البلديات و/أو أصحاب مصلحة متعددين و/أو متعددي التخصصات لمنع العنف والكراهية والتطرف و/أو الأضرار الاجتماعية الأخرى. غالباً ما تتضمن هذه المنصات التي يتم قيادتها محلياً من مجموعة متنوعة من ممثلي المجتمع والجهات ذات العلاقة، بما في ذلك القادة الدينيين والعلمون والأخصائيون الاجتماعيون والعاملون الشباب ووكالات إنفاذ القانون، بالإضافة إلى ممثلي الحكومة الوطنية. يمكن لهذه الهيئات أن تساعد في تحديد الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية وإشراكها جهود الوقاية في جميع أنحاء المدينة. كما أنها تساعد في بناء استجابة مناسبة ومنسقة لقضايا الكراهية والتطرف تكون مصممة خصيصاً للسياق المحلي وبما يتماشى مع أطر الوقاية الوطنية.

يُشار إلى هذا النهج أحياناً باسم "شبكة الوقاية المحلية" (LPN) ويستفيد من مزايها الجهات الفاعلة المتعددة لدعم جهود الوقاية ضمن تفويضاتها الحالية. تنبع قوة شبكات الوقاية المحلية جزئياً من قربها من القضايا والتحديات اليومية السائدة في مجتمعاتها وانغماسها فيها. ويمكن أن يساهم ذلك في فهم أعمق وأكثر دقة للعوامل الفردية والهيكلية التي قد تؤدي إلى العنف بدافع الكراهية أو التطرف مما لو شارك كل طرف بشكل منفصل.

أثارت المدن التي تم استشارتها في هذا الدليل، الدروس الأساسية التالية فيما يتعلق ببعض التحديات المشتركة التي تواجهها عند محاولة توسيع أو تطوير التنسيق بين الجهات الفاعلة المتعددة من خلال نماذج محلية مختلفة:

- الجميع يدعم التعاون من حيث المبدأ ولكن هناك دائماً أسباب تجعل تحقيقه صعباً. قد تمتد هذه عادةً إلى الاختلافات في ثقافات العمل والقيود القانونية حول تبادل المعلومات أو قد تكون أعراساً لانعدام الثقة بشكل أكثر

## أهمية التنسيق الوطني - المحلي

نتيجة لالتزاماتها مع العشرات من المدن حول العالم، وجدت منظمة المدن القوية أن هناك حاجة إلى مستوى معين من التعاون الوطني المحلي (NLC) حتى تتمكن المدن من إطلاق العنان لإمكاناتها الكاملة في مجال الوقاية. على المستوى الأساسي، يشمل هذا التعاون الهياكل والموارد والمناهج التي تربط الاستراتيجيات الوطنية مع الاحتياجات المحلية لقارية المدينة، مع قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين على العمل بشكل جماعي وتعظيم التأثير الذي يتركونه من خلال جهودهم.

منذ قمتها العالمية الثالثة في عام 2018، كانت المدن القوية في طلبه الجهود ليس فقط لتسليط الضوء على الدور الحاسم الذي يلعبه مؤتمر شبكة المدن القوية في تفعيل النهج الشامل للمجتمع بأكمله للوقاية من التطرف العنيف ومكافحته، ولكن أيضاً لتطوير إرشادات عملية للجهود الوطنية والدولية لأصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك المدن. ويشمل ذلك دعمها لتطوير الممارسات الجيدة الـ 13 للتعاون الوطني المحلي الموصى به في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومجموعة أدوات التنفيذ المذكورة أعلاه والتي تقدم توصيات وأمثلة لدراسات الحالة وغيرها من الموارد التي قد تجد الحكومات المحلية مفيدة لتطبيقها وتكييفها مع سياقاتها الخاصة. تقوم مجموعة الأدوات بتقسيم التعاون الوطني المحلي إلى ست كفاءات أساسية: الثقة؛ الشمولية؛ التنسيق؛ التواصل؛ القدرات؛ والاستدامة.

يتم تشجيع المدن على الرجوع إلى مجموعة أدوات التنفيذ للحصول على إرشادات مفصلة حول كل مكون. يجدر للملاحظة أن النهج التشغيلي والتنسيقي للوضع في مجموعة الأدوات هذه، على الرغم من أنه تم تطويره في المقام الأول لمجال الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته، إلا أنها قابلة للتطبيق وذات صلة عبر مجموعة واسعة من جهود الوقاية.

- إن إجراء عملية رسم خرائط شاملة منذ البداية والتي تشمل جميع أصحاب المصلحة الذين يحتمل أن يكونوا أساسيين في التنفيذ سوف يفيد عملية عقد الشراكات و معالجة تحديات تبادل المعلومات والتعاون المؤسسي في أي مدينة معينة. ومن المرجح أن يكون هذا أكثر فائدة من بناء قائمة نظرية لاختلاف الشركاء وأصحاب المصلحة الذين يمثلون نموذجًا مثاليًا. (انظر الفصل الأول).
- يحتاج كل شريك إلى فهم قيمة الطرف الآخر وتقدير ما يساهم به في التخطيط والتنفيذ. يجب أن يكون تطوير الثقة على مستوى العمل والعمل الجماعي الفعال جزءًا من جهود التدريب وبناء القدرات وعدم تركه حتى تكون هناك حاجة إليه في حالة الاستجابة لحالات الطوارئ. ويجب الاتفاق على تمارين تخطيط السيناريو والأدوار والمسؤوليات الأساسية.
- سيكون تبادل المعلومات تحديًا لا محالة. ومن الممكن أن يساعد وضع البروتوكولات والمبادئ التوجيهية في تجنب الارتباك وتحقيق الوضوح وتوفير المساءلة وطمأنة الشركاء، ولكنها ليست كافية لخلق الثقة في حد ذاتها.
- جوهري. تحتاج المدن إلى التعامل مع هذه القضايا وبناء الفهم حول الاهتمامات الرئيسية لكل جزء من الحكومة المحلية، وكذلك كيف ستشكل المقاربات المؤسسية أو التخصصات المهنية المختلفة وجهات نظر مختلفة. عندما تكون هناك عوائق مشروعة، على سبيل المثال، القيود القانونية المتعلقة بمشاركة المعلومات أو السرية، يجب شرحها في البداية.
- البناء على الشراكات المؤسسية القائمة يمكن أن يمنح المدن السبق في بناء الثقة والتعاون على المستوى المطلوب لمعالجة القضايا المعقدة أو المثيرة للجدل أو الحساسة.
- قد يكون من الصعب تحقيق التوازن بين مدخلات الجهات الفاعلة في الشرطة والأمن ومساهمات أصحاب المصلحة غير الأمنيين، بما في ذلك المتخصصين في الرعاية الصحية والاجتماعية، ولكنه أمر بالغ الأهمية. وسواء كان هؤلاء الشركاء المحددون جزءًا من شبكة الوقاية في المدينة أو كانوا قادرين/راغبين في الجلوس على طاولة المفاوضات والتعاون مع المدينة، فسوف يختلف ذلك من سياق إلى آخر.

## أنظمة مشاركة المعلومات: 5 نصائح مهمة

- توجيه المعلومات ذات الصلة إلى أصحاب المصلحة المشاركين في المجتمع المدني (إذا كانوا مخولين بتلقي هذه المعلومات)؛
  - نظم تبادل المعلومات يجب أن يكون لديها صيغ موحدة. قد تستخدم الوكالات المختلفة مصطلحات أو هياكل بيانات مختلفة، مما قد يعيق التواصل الفعال؛ و
  - يجب القيام بمراجعة وتحديث أنظمة تبادل المعلومات بشكل دوري لتظل فعالة وقد تختلف سلسلة المعلومات المطلوبة اعتمادًا على نوع التدخل المطبق أو المشكلة التي تتم معالجتها.
- هذه النصائح مقبسة من الدروس المستفادة من جهود العودة وإعادة الإدماج في المدن الألمانية ولكنها قابلة للتطبيق على نطاق أوسع.
- أ. تدريب أصحاب المصلحة ليس فقط على كيفية استخدام نظام تبادل المعلومات ولكن أيضًا على فهم الاعتبارات الأخلاقية ولوائح حماية البيانات والسياق الأوسع. على سبيل المثال، التأكيد من أن أنظمة تبادل المعلومات الخاصة بهم تمثل للوائح حماية البيانات المحلية والوطنية والدولية (حيثما ينطبق ذلك)؛
  - ب. تحديد غاية واضحة لنظام تبادل المعلومات، على سبيل المثال. تحديد الأهداف، ونوع المعلومات التي سيتم مشاركتها، والمستخدمين الأساسيين؛

إن منصات التنسيق، التي تأتي بأشكال وأحجام مختلفة، قد ساهمت في تفعيل نهج شامل للمجتمع بأكمله لتنفيذ جهود وقاية تعتمد على الوكالات والموارد الموجودة على مستوى المدينة ويشمل المجتمع المدني والشركاء المجتمعيين الآخرين.

على سبيل المثال، يوجد في العديد من المدن في **بنغلادش** لجان تنسيق على مستوى المدينة (TLCC) يرأسها عمدة المدينة وتتكون من ممثلين عن الحكومة المحلية و مديريات التعليم وإنفاذ القانون والعمل الاجتماعي والمجتمع المدني وأفراد المجتمع. تعقد هذه اللجان اجتماعات منتظمة لمناقشة القضايا التي تواجه المدينة والإشراف على تسليم المشاريع. وفي مدينة تانجيل، وفقاً لرئيس بلديتها، تناولت لجنة التنسيق قضايا متعلقة بالوقاية. كما لعبت لجان التنسيق هذه في جميع أنحاء البلاد دورًا حاسمًا في رفع الأصوات المهمشة، مثل أصوات النساء والفقراء.

في **مقدونيا الشمالية**، وبدعم من شبكة المدن القوية، أنشأ عدد من البلديات (بتفويض من الحكومة الوطنية) فرق العمل المجتمعي (CAT)، وهي مجموعات متكونة من أصحاب مصلحة متعددين تقودها الحكومة المحلية والتي تعمل على تسهيل التنسيق حول تنفيذ خطط الوقاية المحلية . على سبيل المثال، ساعدت فرق العمل المجتمعي في **كومانوفو** على بناء القدرات المتعلقة بالوقاية لأعضائها، والتي تشمل ممثلين عن البلدية والمجتمعات الدينية والمنظمات الرياضية والشبابية والعلميين ومنظمات المجتمع المدني لإلهام أعضائها لقيادة جهود الوقاية ومشاركة خبراتهم والتعلم من المهنيين على مستوى المدينة في مدن أخرى في المنطقة وخارجها.

ينسق مكتب مدينة نيويورك للوقاية من حرائم الكراهية (OPHC) تنفيذ جهود الوقاية من الكراهية والتطرف التي يقودها المجتمع المحلي في جميع أنحاء المدينة. ويتضمن ذلك الإشراف على لجنة مشتركة بين الوكالات تضم أكثر من 20 وكالة في المدينة، بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية والإسكان والمتنزهات والترفيه والمشاركة المجتمعية والتنسيق مع المنظمات المجتمعية في جميع أنحاء المدينة.

أنشأت العديد من المقاطعات في **كينيا** منتديات التعاون بين المقاطعات لتنسيق تقديم وتقييم خطط عمل المقاطعات الخاصة بالوقاية من/مكافحة التطرف العنيف. في حين أن الهيكل والتشكيل يختلفان من مقاطعة إلى أخرى، فإن منصات أصحاب المصلحة المتعددين تتم رئاستها بشكل مشترك من قبل مفوض المقاطعة، الذي تعينه الحكومة الوطنية، ومحافظ المقاطعة المنتخب. وهي بمثابة لجان توجيهية لتنفيذ عملية النداءات الموحدة التي تجمع بين الجهات الحكومية الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والزعماء الدينيين والشيوخ التقليديين ومجموعات الشباب والمجموعات النسائية. وتم تطوير فرق مجتمعية في ثلاث مقاطعات كينية بالتعاون مع المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، وقام عدد من البلديات في الأردن ولبنان، بتوجيه من شبكة المدن القوية، بإنشاء هياكل مماثلة.

وبالاعتماد على خبرتها الواسعة النطاق في دعم تطوير منصات التنسيق والمشاركة التي تقودها المدن ومتعددة أصحاب المصلحة، **حددت المدن القوية 10 دروس للمدن المهتمة بالسير في مسار مماثل:**

- تصميم هيكل يناسب السياق المحدد
- تحديد وتوضيح صلاحيات واضحة للهيئة
- تصميم التفويضات لتناسب احتياجات وأولويات المدينة والمجتمعات التي تخدمها
- التأكيد على المعرفة المحلية والسياق
- الاستفادة من الهياكل والمبادرات المجتمعية القائمة
- تعظيم فوائد التخطيط الاستراتيجي والعملية ونشر الموارد للوقاية
- تنسيق و/أو تقديم البرامج المحلية المتوافقة مع خطة العمل
- تعزيز التنسيق مع الجهات الوطنية ذات الصلة
- مأسسة آليات التواصل والتنسيق مع المجتمع
- توفير مساحات آمنة

بغض النظر عن النهج الذي تتبعه الحكومة المحلية، يجب أن تحاول الاستفادة من الإدارات والسياسات والمواقف والبرامج والمواد القائمة حيثما أمكن ذلك، بدلاً من تجاهل أعمال و نتائج الأفراد والهيئات السابقة لها. ويجب السعي وراء تنفيذ واستدامة جهود الوقاية على المدى الطويل، حيث يمكن أن يؤدي تعطيل البرامج أو إنهاؤها قبل الأوان إلى تقويض إحراز التقدم من قبل المدينة والتسبب في رد فعل عنيف بين أولئك المتأثرين بشكل مباشر، مما قد يقوض الجهود المستقبلية.

## إشراك القطاع الخاص

تستفيد الشركات الخاصة عمومًا من وجود بيئة مستقرة وآمنة، لكن القليل منها يشارك بنشاط في أنشطة وقائية محددة، ناهيك عن المستوى المحلي أو مستوى المدينة.

يمكن للشركات في كل قطاع أن تكون ذات صلة بالوقاية، وليس فقط أصحاب المصلحة الذين يبدو أنهم أكثر نفوذاً مثل شركات التكنولوجيا الكبيرة المتعددة الجنسيات التي تشارك في القضايا التنظيمية المتعلقة بالاحتوى الضار/ محتويات نشر الكراهية، على سبيل المثال. شعرت العديد من المدن أن البدء بفهم الأدوار الذي يمكن أن تلعبها الشركات المحلية وأصحاب الأعمال هو نقطة انطلاق يسهل الوصول إليها لتطوير التعاون مع القطاع العام على نطاق أوسع.

أبرزت المدن التي تمت استشارتها في هذا الدليل سببين رئيسيين لإشراك القطاع الخاص في مقارباتها:

## كشركاء في توفير الموارد

وقد تلجأ المدن أيضًا إلى القطاع الخاص للحصول على الموارد - المالية، والبشرية، والمادية، والمرافق، و/أو الخبرات - التي يمكن أن تدعم نهجها الوقائي. وقد تكون هذه مساهمة كبيرة أو أكثر تواضعًا، ولكن في كلتا الحالتين، فإن إظهار الإرادة في الاستثمار في القطاع الخاص والشراكة مع القطاع الخاص يمكن أن يساعد في تقديم حجة أقوى لمواصلة الاستثمار في القطاع العام أيضًا. لمعرفة المزيد عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، راجع تحديد الموارد في الفصل الثاني.

هناك مجال آخر يمكن للمدن أن تجتذب فيه الاستثمار في أساليب الوقاية وهو الوصول إلى موارد المسؤولية الاجتماعية للشركات أو المخططات المماثلة التي تطورها العديد من الشركات. إن توضيح كيف يمكن للقطاع الخاص أن يدعم العمل المجتمعي الذي يخلق منفعة اجتماعية عامة، أو كيف يمكن لأصحاب العمل والشركات المحلية "رد الجميل" للمجتمع هو خطوة أولى مهمة. تدرك بعض الشركات أيضًا "الجدوى التجارية" للوقاية، حيث تدعم المجتمعات لتكون أكثر أمانًا وتماسكًا و هذا بدوره سيولد محصلات تجارية أفضل بالإضافة إلى المحصلات الاجتماعية.

## كأصحاب مصلحة يشاركون بنشاط في تصميم وتنفيذ مقاربة المدينة

يمكن للشركات المساهمة في التخطيط للوقاية وربما تكون جزءًا من شبكة محلية أو نموذج عمل متعدد الأطراف (راجع إضفاء الطابع المؤسسي على المقاربات في الفصل الثاني). وعلى نطاق أوسع، يعد مكان العمل أيضًا مجالًا يوميًا لا يقل عرضة للمخاطر والتحديات من الأماكن الأخرى في المدينة. وقد يتطلب ذلك التعاون مع القطاع الخاص في تدخلات محددة وعلى مستويات مختلفة من الوقاية. يمكن للشركات الخاصة، على سبيل المثال، تأسيس عمليات ودعم الجهود الرامية إلى مكافحة الكراهية أو العنف أو التهيب أو التمييز أو الوصم أو الإقصاء أو غيرها من التحديات في مكان العمل، سواء بين الزملاء أو كجزء من أي عملية تعاون مع جهات خارجية. في بعض الحالات، قد تكون المدينة في وضع يسمح لها بدعم الشركات من خلال توفير التدريب الأساسي والدعم وزيادة الوعي حول المخاطر الرئيسية بالإضافة إلى النهج والمبادئ الأوسع التي تتبناها المدينة. لا يقتصر التأثير المحتمل الذي ستحققه الشركات على موظفيها فقط؛ ويمكن للشركات أيضًا أن تكون شريكًا حيويًا، على سبيل المثال، في توفير الدعم الوظيفي والتدريب والتوظيف وفرص تطوير المهارات الوظيفية، والتي قد تشكل جزءًا من المقاربة المختارة من قبل المدينة.



# الخلاصة

بغض النظر عن السياق، يمكن لمعظم المدن أن تلعب دورًا في جهود الوقاية.

تم إعداد هذا الدليل بناءً على طلبات مسؤولي الحكومات المحلية لمساعدتهم على فهم ما يفعله الآخرون بشكل أفضل وتجميع نظرة عامة أساسية حول ما تستلزمه جهود الوقاية بالنسبة للمدينة وكيف يمكن تطبيقها في سياق أولويات الخدمة اليومية المتنوعة والمتضاربة في كثير من الأحيان التي يتم توفيرها للمجتمعات والغرض منه هو أن يكون في متناول المسؤولين الحكوميين المحليين والممارسين في مختلف أنحاء العالم ومن خلفيات مهنية مختلفة. وليس المقصود منه تقديم خلفية موسعة وتحليل مقارن لكل جانب من جوانب الوقاية مع وضع القارئ الفني أو المتخصص في الاعتبار. بل إن المقصود من التوجيهات التي يقدمها هذا الدليل هو تقديم نظرة عامة غير متخصصة، وبعض الاعتبارات الرئيسية، وبعض مصادر الإلهام والدروس المستفادة التي يمكن الاعتماد عليها عند الرجوع خطوة إلى الوراء والنظر في كيفية تحسين الدور الذي يمكن أن يلعبه المدينة، أو دورها المحتمل، في جهود الوقاية.

ليس الهدف من هذا الدليل تقديم مخطط جاهز أو توقع أن يكون كل عنصر في هذا الدليل ذا صلة بسياق كل مدينة. يتم تشجيع القراء على اختيار ما هو مهم لمدينتهم بأنفسهم، ومجالات الدعم التي تلي احتياجاتهم الأكثر إلحاحًا، والأمثلة التي يمكن ترجمتها أو تكييفها مع سياقاتهم المحددة. والأهم من ذلك، أن تطوير الوقاية الفعالة التي تقودها المدن بشأن قضايا الكراهية والتطرف والاستقطاب لا ينبغي أن يتضمن التزامًا شاملاً بإنشاء هيكل جديدة، وتطوير سياسات جديدة، ومعالجة هذه القضايا بطريقة تبعدنا عن حقيقة أنها موجودة وما زالت موجودة. لقد كانت منذ فترة طويلة جزءًا من الحياة العامة في مجتمعاتنا، وإن كان ذلك بمظاهر متغيرة وتحديات خاصة. وعلى هذا النحو، يهدف هذا الدليل إلى توضيح كيف يمكن، بل ينبغي، إدماج مقاربات الوقاية في العديد من المجالات بالخدمات والآليات والنهج الحالية التي تتبعها المدن بالفعل لتلبية مجموعة من احتياجات السلامة الاجتماعية والسلامة العامة.

تتطلب معالجة هذه القضايا بفعالية اتباع نهج شامل ودقيق، نظرًا لحساسية القضايا وأبعادها التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية المعقدة في كثير من الأحيان. ومن المؤكد أن الانخراط في الوقاية ينطوي على التعامل مع التوترات بين الطوائف، ونقص الثقة بين الحكومة والمجتمع و/أو التوترات بين الحكومات الوطنية والمحلية، من بين تحديات أخرى. ولهذا يوصي الدليل بأن الخطوة الأولى لأي مدينة ترغب في الانخراط في الوقاية هي إجراء عملية رسم خرائط شاملة في البداية وقبل أي شيء آخر. وهذا بمثابة

الأساس لفهم التحديات الخاصة التي تواجهها المدينة، وكيفية تأثيرها على أجزاء معينة من المجتمع بشكل مختلف، والآليات القائمة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يجب الاستفادة من خبراتهم و مواردهم في تنفيذ جهود الوقاية.

تحتاج المدن إلى العمل معًا لتنفيذ جهود الوقاية - مع مدن أخرى، من قطاع إلى آخر، مع المستويات المركزية وغيرها من مستويات الحكومة، مع المجتمع المدني والشركاء الآخرين، ومع المجتمعات المحلية. ويدعم هذا الدليل الدور الذي يلعبه المسؤولون الحكوميون المحليون والممارسون في تفعيل هذا التعاون وفي بناء أرضية مشتركة. ويتم استكمالها **بدليل رؤساء البلديات/العُمد ومجموعة أدوات الاستجابة** بالإضافة إلى **مجموعة أدوات تنفيذ التعاون الوطني المحلي** التي تم تطويرها بالتعاون مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ودعم المكونات الرئيسية الأخرى وأصحاب المصلحة على المستويات المحلية لمعالجة الكراهية والتطرف والاستقطاب.

سيتم استضافة هذا الدليل، كما هو الحال مع جميع أدوات المدن القوية الأخرى، على **مركز موارد شبكة المدن القوية**. سيكون الدليل بمثابة وثيقة حية (يتم تحديثها باستمرار)، بناءً على النشاطات التي ستنفذها شبكة المدن القوية مع مختلف المدن، ونقطة انطلاق للمسؤولين المحليين حول الطرق العديدة التي يمكن للمدن من خلالها تطوير جهود الوقاية وتوفيرها. يوفر الدليل أيضًا الخطوط العريضة لأنواع الدعم التي يمكن للمدن أن تتطلع إلى الحصول عليها من شبكة المدن القوية والشركاء الآخرين وكيف يمكن أن يركز التدريب وبناء القدرات والتعاونات المستقبلية على الاحتياجات الخاصة التي تحددها المدن فيما يتعلق برحلة الوقاية الخاصة بها. على هذا النحو، ستقوم شبكة المدن القوية بمواصلة دعم الجهود المستمرة التي تبذلها لبناء مجتمع من الممارسين بين المدن و التي تعبر الحدود الوطنية والإقليمية وتتجاوز الاختلافات في السياق والموارد، بهدف أساسي وهو تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والتعلم الأساسي، من أجل تفعيل القدرات الكامنة للمدن و استخدامها في جهود الوقاية.



# الملحق الأول: الموارد الموصى بها

## الفصل الثاني - الإستراتيجية

تشالغرين، J، وآخرون. (2016). مكافحة التطرف العنيف: تطبيق نموذج الصحة العامة. واشنطن العاصمة: مركز الدراسات الأمنية. جامعة جورج تاون. متاح على: <https://georgetownsecuritystudiesreview.org/wp-content/uploads/2016/10/NSCITF-Report-on-Countering-Violent-Extremism.pdf>

شبكة الاتحاد الأوروبي للتوعية بالتطرف (RAN). (2018). ورقة عمل سابقة - كيفية الحصول على دعم سياسي مستدام لاستراتيجية الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته على المستوى المحلي. متاح على: [https://home-affairs.ec.europa.eu/system/files/en?file=2018-11/ran\\_local\\_how\\_get\\_sustainable\\_political\\_support\\_27\\_09\\_2018\\_en.pdf](https://home-affairs.ec.europa.eu/system/files/en?file=2018-11/ran_local_how_get_sustainable_political_support_27_09_2018_en.pdf)

رانستورب، M. وآخرون. (2016). منع ومكافحة التطرف العنيف. خطة أولية سريعة لتقييم الأدلة وتحليلها لفحص خطط عمل السلطة المحلية وعناصر البرمجة. ستوكهولم، جنوب شرق: مركز دراسات التهديدات غير المتماثلة، جامعة الدفاع السويدية. متاح على: [https://cradpdf.drdrddc.gc.ca/PDFS/unc274/p805336\\_A1b.pdf](https://cradpdf.drdrddc.gc.ca/PDFS/unc274/p805336_A1b.pdf)

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2015). خطة العمل لمنع التطرف العنيف: تقرير الأمين العام (A/A/70/674). متواجد في: <https://www.un.org/counterterrorism/plan-of-action-to-prevent-violent-extremism>

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT). (2018). دليل المرجعي - تطوير خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف. نيويورك، نيويورك: UNOCT. متاح على: [https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/unoct\\_pvreferenceguide\\_final.pdf](https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/unoct_pvreferenceguide_final.pdf)

واين، س.، وآيزنمان، دي بي (2016، 5 أبريل). كيف يمكن للصحة العامة تحسين مبادرات مكافحة التطرف العنيف. الاتحاد الوطني لجامعة ميريلاند لدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب. متاح على: <https://www.start.umd.edu/news/how-public-health-can-improve-initiatives-counter-violent-extremism>

## أدلة مصاحبة

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF). (2023). مجموعة أدوات لتنفيذ مذكرة بشأن الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لتعزيز التعاون الوطني المحلي للوقاية من التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب و مكافحته. متاح على:

شبكة المدن القوية. (2023). الوقاية من الكراهية والتطرف والاستقطاب والاستجابة لها: دليل لرؤساء البلديات. متاح على:

شبكة المدن القوية. (2023). دليل الاستجابة التي تقودها المدن. متاح على:

## الفصل الأول - رسم خرائط القضايا

الدليل المرجعي لمكافحة التطرف العنيف للمنظمات المحلية، عملية التقييم. متاح على: <https://www.cverreferenceguide.org/assess/assessment-process>

شبكة المدن القادرة على الصمود. (2019). التماسك الاجتماعي: دليل للممارس لتحديات القياس والفرص. متاح على: [https://resilientcitiesnetwork.org/downloadable\\_resources/UR/Social-Cohesion-Handbook.pdf](https://resilientcitiesnetwork.org/downloadable_resources/UR/Social-Cohesion-Handbook.pdf)

شبكة المدن القوية. (2020). دراسة قدرة المجتمع على الصمود: كومانوفو، شمال مقدونيا. متاح على: <https://strongcitiesnetwork.org/resource/community-resilience-study-kumanovo-north-macedonia>

شبكة المدن القوية. (2022) معالجة الدور المهم للمدن الأفريقية في الوقاية من التطرف العنيف و مكافحته: رسم خرائط للاحتياجات والأولويات. متواجد في <https://strongcitiesnetwork.org/resource/addressing-the-overlooked-role-of-african-cities-in-preventing-and-countering-violent-extremism>

## الفصل الثالث - التنفيذ

- تطوير برامج التدخل متعددة الجهات لمنع التطرف العنيف ومكافحته: تنفيذ نهج "المجتمع بأكمله"، "عدم الإضرار". متاح على: <https://www.theiij.org/multi-actor-p-cve-interventions-workstream/#Spotlight-New-Curriculum>
- INTRACT للمجتمع المدني. (اختصار الثاني). عالم الرصد والتقييم. متاح على: <http://www.pvetoolkit.org/indicator-bank>
- Kusek, J. Z. و Rist, R. C. (2004). عشر خطوات لنظام الرصد والتقييم القائم على النتائج: دليل لممارسي التنمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. متاح على: <https://www.oecd.org/dac/peer-reviews/World%20bank%202004%2010%20Steps%20to%20a%20Results%20Based%20ME%20System.pdf>
- معهد ماكين ومعهد الحوار الاستراتيجي. (2022). شبكة ممارسي الوقاية - منع العنف المستهدف والإرهاب: دليل للممارسين. متاح على: <https://www.mccainstitute.org/wp-content/uploads/2022/11/PPN-TVTP-Framework-Nov-2022.pdf>
- نوبل، ج. (2019). نظرية التغيير في عشر خطوات. لندن، المملكة المتحدة: رأس المال الخيري الوطني (NPC). متاح على: <https://www.thinknpc.org/resource-hub/ten-steps/#content>
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). (2019). إعادة التأهيل وإعادة الإدماج خارج نطاق الاحتجاز في منع ومكافحة التطرف العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب: دليل لصانعي السياسات والممارسين في جنوب شرق أوروبا. متاح على: <https://www.osce.org/files/f/documents/d/7/444838.pdf>
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). (2019). فهم آليات الإحالة في منع ومكافحة التطرف العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب: مواجهة التحديات وحماية حقوق الإنسان - دليل لجنوب شرق أوروبا. متاح على: <https://www.osce.org/files/f/documents/7/4/418274.pdf>
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). (2020). نهج المجتمع بأكمله لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية التي تؤدي إلى الإرهاب: دليل لآسيا الوسطى. متاح على: [https://www.osce.org/files/f/documents/a/7/444340\\_0.pdf](https://www.osce.org/files/f/documents/a/7/444340_0.pdf)
- المعهد الملكي للخدمات المتحدة 2021. مشروع الوقاية: مشروع بحثي شامل حول فعالية مشاريع منع ومكافحة التطرف العنيف (P/CVE). متاح على: <https://rusi.org/explore-our-research/projects/prevention-project>
- بوكانان، سي. (2021). صنع السلام الشامل للجنسين: استراتيجيات لممارسي الوساطة. سلسلة ممارسات الوساطة. جنيف: مركز الشؤون الإنسانية. متاح على: [https://www.hdcentre.org/wp-content/uploads/2021/11/MPS9\\_Gender-inclusive-peacemaking.pdf](https://www.hdcentre.org/wp-content/uploads/2021/11/MPS9_Gender-inclusive-peacemaking.pdf)
- Dialogue. شبكة الاتحاد الأوروبي للتوعية بالتطرف (2018). ورقة قضايا RAN - العمل متعدد الوكالات ومنع التطرف العنيف I. متاح على: [https://home-affairs.ec.europa.eu/system/files/en?file=2020-09/multi-agency-working-preventing-violent-extremism-042018\\_en.pdf](https://home-affairs.ec.europa.eu/system/files/en?file=2020-09/multi-agency-working-preventing-violent-extremism-042018_en.pdf)
- شبكة الاتحاد الأوروبي للتوعية بالتطرف (2019). (RAN). العمل متعدد الوكالات ومنع التطرف العنيف: الورقة 2. متوفر على: [https://home-affairs.ec.europa.eu/system/files/2019-04/ran\\_hsc\\_policy\\_mawr\\_report\\_sarma\\_26032019\\_en.pdf](https://home-affairs.ec.europa.eu/system/files/2019-04/ran_hsc_policy_mawr_report_sarma_26032019_en.pdf)
- شبكة الاتحاد الأوروبي للتوعية بالتطرف (RAN). (2020). دليل RAN - الردود على العائدين: المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأسراهم. متاح على: [https://home-affairs.ec.europa.eu/system/files/en?file=2020-09/ran\\_br\\_a4\\_m10\\_en.pdf](https://home-affairs.ec.europa.eu/system/files/en?file=2020-09/ran_br_a4_m10_en.pdf)
- المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF). (2018). مبادرة معالجة دورة حياة التطرف والعنف: مذكرة نواتيل حول الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب. متاح على: <https://www.theiij.org/wp-content/uploads/2021/09/English-Neuchatel-Memorandum-on-Juvenile-Justice.pdf>
- المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF). (2022). مجموعة أدوات النوع الاجتماعي ومنع ومكافحة التطرف العنيف. متاح على: [https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Links/Meetings/2022/CC20/Documents/Gender%20PCVE%20Toolkit/GCTFGenderPCVEToolkit\\_EN.pdf?ver=gJQcxR6Q5HEd1AYko2MVA%3d%3d](https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Links/Meetings/2022/CC20/Documents/Gender%20PCVE%20Toolkit/GCTFGenderPCVEToolkit_EN.pdf?ver=gJQcxR6Q5HEd1AYko2MVA%3d%3d)
- هولر، ج.، باومان، ب. وأرباينيجاد، ك. (2018). القياس: رصد وتقييم برامج منع التطرف العنيف ومكافحته. واشنطن العاصمة: معهد الولايات المتحدة للسلام. متاح على: <https://www.usip.org/publications/2018/09/taking-stock-analytic-tools-understanding-and-designing-pcve-programs>
- المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ). (2021). منهج تدريب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون:

[www.unwomen.org/sites/default/files/2022-03/ap-UN-Women-AFG\\_Gender-responsive-conflict-analysis-en.pdf](http://www.unwomen.org/sites/default/files/2022-03/ap-UN-Women-AFG_Gender-responsive-conflict-analysis-en.pdf)

وينتروتهام، إي. وييرسون، إي. (2016). مدن مختلفة، قصص مشتركة: دراسة في خمسة بلدان تتحدى الافتراضات حول المرأة المسلمة والتدخل في مجال مكافحة التطرف العنيف. لندن، المملكة المتحدة: المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI). متاح على: <https://rusi.org/explore-our-research/publications/rusi-journal/different-cities-shared-stories-five-country-study-challenging-assumptions-around-muslim-women>

## الفصل الرابع - التنسيق

الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (2023). خلاصة الممارسات الجيدة لقياس النتائج في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف ومكافحته. متاح على: [https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/eu\\_un\\_compendium\\_good\\_practice\\_web.pdf](https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/eu_un_compendium_good_practice_web.pdf)

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF). (2020). مذكرة حول الممارسات الجيدة لتعزيز التعاون الوطني المحلي في منع ومكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. متاح على: <https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Framework%20Documents/2020/GCTF%20Memorandum%20on%20Good%20Practices%20on%20Strengthening%20NLC%20in%20PCVE.pdf?ver=2020-09-29-100315-357>

شبكة المدن القوية. (2022). نماذج أصحاب المصلحة المتعددين للوقاية المحلية: تقييم في من كومانوفو، مقدونيا الشمالية. متاح على: <https://strongcitiesnetwork.org/resource/multi-stakeholder-models-for-local-prevention-technical-evaluation-and-learnings-from-kumanovo-north-macedonia>

شبكة المدن القوية. (2023). الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن تعزيز التعاون الوطني المحلي في منع ومكافحة التطرف العنيف: رسم خريطة للتنفيذ والتقدم والفجوات والاحتياجات والأولويات في أوغندا. متاح على: <https://strongcitiesnetwork.org/resource/the-gctfs-good-practices-on-strengthening-national-local-cooperation-in-p-cve-mapping-the-implementation-progress-gaps-needs-and-priorities-in-uganda>

شبكة المدن القوية. (2023). لماذا تعتبر الشبكات

شبكة المدن القوية. (2023). خارطة طريق مكونة من 10 خطوات لتعزيز الدعم الذي تقوده المدن للبرامج المجتمعية لمعالجة الكراهية والتطرف. متاح على: <https://strongcitiesnetwork.org/wp-content/uploads/2023/06/A-10-Step-Roadmap-for-Enhancing-City-Led-Support-for-Community-Based-Programmes-to-Address-Hate-and-Extremism-1.pdf>

شبكة المدن القوية (2022). تطوير وتنفيذ خطط عمل محلية لمنع ومكافحة التطرف العنيف في شرق أفريقيا. متاح على: <https://strongcitiesnetwork.org/resource/developing-and-implementing-local-action-plans-for-preventing-and-counteracting-violent-extremism-in-east-africa>

شبكة المدن القوية. (2023). ورقة سياسات المدن القوية – الاستجابة لأزمة اللاجئين اليوم مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي: دروس من المدن. متاح على: <https://strongcitiesnetwork.org/resource/responding-to-todays-refugee-crisis-while-maintaining-social-cohesion-lessons-from-cities>

شبكة المدن القوية. (2023). ورقة سياسات المدن القوية – إعادة التأهيل وإعادة الإدماج: دروس من المدن الألمانية. متواجد في: <https://strongcitiesnetwork.org/news/rehabilitation-and-reintegration-of-returnees-from-syria-and-iraq-ten-lessons-from-the-berlin-experience-for-local-governments>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والتنبيه الدولي. (2018). تحسين تأثير برامج منع التطرف العنيف. مجموعة أدوات للتصميم والرصد والتقييم. أوصلو، NO: مركز أوصلو للحوكمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متاح على: <https://www.undp.org/publications/improving-impact-preventing-violent-extremism-programming-toolkit>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والتنبيه الدولي. (بدون تاريخ) بنك مؤشر PVE. متاح على: <http://www.pvetoolkit.org/indicator-bank>

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (2023). دليل لوضعي السياسات لاستخدام الرياضة لمنع التطرف العنيف. متاح على: [https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/2211314\\_eoct\\_sports\\_policymakers\\_web\\_12jun23\\_1\\_final.pdf](https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/2211314_eoct_sports_policymakers_web_12jun23_1_final.pdf)

هيئة الأمم المتحدة للمرأة: قسم المرأة والسلام والأمن. (2022). مذكرة توجيهية – تحليل النزاعات المستجيبة للنوع الاجتماعي. متاح على: [https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/2211314\\_eoct\\_sports\\_policymakers\\_web\\_12jun23\\_1\\_final.pdf](https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/2211314_eoct_sports_policymakers_web_12jun23_1_final.pdf)

المحلية أساسية لمنع التطرف والكرهية؟ متاح  
 على: [https://strongcitiesnetwork.org/  
 resource/why-local-networks-are-key-  
 /to-preventing-extremism-and-hate](https://strongcitiesnetwork.org/resource/why-local-networks-are-key-to-preventing-extremism-and-hate)

## الملحق الثاني: ممارسات المدن

الممارسة	الموقع
	شرق وجنوب أفريقيا
Safer and Healthier Places of Worship	كيب تاون، جنوب أفريقيا
Community Engagement Forum	مقاطعة إيسيلولو، كينيا
Addressing Local Tensions	كوبوكو، أوغندا
Councillor for Youth and Citizenship	مابوتو، موزمبيق
Constituency Development (Funds (CDFs	ماساكا، أوغندا
(Community Safety Forums (CSFs	كيب الغربية، جنوب أفريقيا

(County Engagement Forums (CEFs Community Teams	مقاطعات متعددة، كينيا
Violence Prevention through Urban Upgrading	رابطة الحكومة المحلية في جنوب أفريقيا أوروبا
Online Democratic Conversations Mapping	ألبورج، الدنمارك
Rehabilitation and Reintegration Strategy	برلين، ألمانيا
Third Intercultural City Plan	بلباو، إسبانيا
Ukrainian Refugee Crisis Centre	براتيسلافاف، سلوفاكيا
Cardiff Model for Violence Prevention	كارديف، المملكة المتحدة
Greater Manchester Voluntary, Community and Social Enterprise Accord Greater Manchester Strategy	مانشستر الكبرى، المملكة المتحدة
Home Town Helsinki	هلسنكي، فنلندا
London's Comprehensive Listening Exercise Shared Endeavour Fund	لندن، المملكة المتحدة
Safe Digital Cities	مالو، السويد
Returnee Manual	لاهاي، هولندا
Integration Centre Centre for Social Development	فروتسواف، بولندا

Integration of Minority Groups	زيلينا، سلوفاكيا
<b>الشرق الأوسط و شمال أفريقيا</b>	
Partnership with Jossour Forum des Femmes Marocaines – Gender Responsive Urban Planning	الرباط، المغرب
IOM Partnership Service Provision for Migrants Cheat Sheet	سوسة، تونس
<b>أمريكا الشمالية</b>	
Aurora Key Community (Response Team (AKCRT	أورورا، كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية
New American Initiative	كولومبوس، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية
Anti-Racism Strategy	إدمونتون، كندا
New York Supports its Communities – Office for the Prevention of Hate Crimes	مدينة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
Stamford Stands Against Racism	ستامفورد، CT، الولايات المتحدة الأمريكية
Plan to Prevent Hate and Polarisation in the Workplace	سياتل، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
Youth Engagement Strategy	تورنتو كندا
<b>أوقيانوسيا</b>	
Te Haumako Te Whitingia Strengthening Communities Together Strategy	كرايستشيرش، نيوزيلندا
COMPACT (Community Partnership Action Programme	ولاية نيو ساوث ويلز، أستراليا

Urban Design and Crime Prevention Platform	ولاية فيكتوريا، أستراليا <b>أمريكا الجنوبية</b>
Safe School App	ريو دي جانيرو، البرازيل Safe School App <b>جنوب آسيا</b>
Local Peace Committee	مردان، باكستان
Apex Committee	إقليم السند، باكستان
Town-Level Coordination (Committees (TLCC	مدن متعددة، بنغلاديش <b>غرب أفريقيا</b>
Interfaith Council of Monrovia	مونروفيا، ليبيريا <b>غرب البلقان</b>
Action Plan for the Implementation of the National Prevention and Fight Against Terrorism Strategy	منطقة برتشكو، البوسنة والهرسك
Youth and Community Centre	شاير، مقدونيا الشمالية
R&R programme	سيريك، ألبانيا
Train-the Trainer – Youth Development through Sports	غوستيفار، مقدونيا الشمالية
Community Resilience Study Community Action Teams	كومانوفو، مقدونيا الشمالية
Prevention programmes through education	نوفي بازار، صربيا
MotherSchools	بريشينا، كوسوفو

# Strong Cities Network

[info@strongcitiesnetwork.org](mailto:info@strongcitiesnetwork.org)  
[strongcitiesnetwork.org](http://strongcitiesnetwork.org)

**X** Strong\_Cities  
**in** Strong Cities  
**f** Strong Cities